العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط

فادي جمعة

كسب ملكية العلامة التجارية بالاستعمال
" العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط "
تأليف
فادي جمعة
الطبعة الأولى :النسخة التجريبية: 2019
الاخراج الداخلي والمونتاج :دار الفكر
جميع الحقوق محفوظة
ISBN:978-9950-407-17-6
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
القدس – فلسطين، هاتف02-2793247+
E-mail: al.feker@hotmail.com
حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لدار الفكر
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة سواء أكانت الكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل أم بخلاف
ذلك إلا بموافقة المؤلف والناشر على هذا كتابة مقدم ا
الطبعة الأولى
2019

العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط

فادي جمعة

ISBN 978-9950-407-17-6

اهداء
الى المعلم الأول والملهم الأول
الى أول دفتر ورواية وكتاب
الى والدي، عليه الرحمة

مقدمة:

شهد العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أحداثاً دولية وإقليمية متسارعة ومتلاحقة ساهمت في نهاية المطاف بتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية التي سادت خلال فترة الحرب الباردة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أحادية قطبية وتفرد إمبراطوري أمريكي، فانهيار الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى في عام ١٩٩١م، أنهى ما يقارب خمسة عقود من التوازنات الدولية الثنائية، تميزت بتقدم هائل في تكنولوجيا السلاح وظهور الأسلحة النووية وتوسع دائرة الاستقطاب في العلاقات الدولية بعد ظهور دول العالم الثالث، وزيادة أهمية الأحلاف الدولية والإقليمية، وقد تميز النظام الدولي ثنائي القطبية، بقيام توازن قوي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حيث جندا قدرتهما العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لخدمة أغراض وأهداف كل منهما للسيطرة على العالم، وتوسيع مناطق نفوذهما، والسعي الحثيث من جانبهما لتوسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء والتابعين.

أدى تضاؤل قوة الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية وتراجع موقعه على سلم القوى الدولية، رغم امتلاكه ترسانة نووية هائلة إلى إفساح المجال واسعاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتسيد كرسي التفرد والأحادية، واحتلالها المقدمة على سلم القوة العالمية، رغم أن سيناريوهات النظام

الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة توزعت من الأحادية إلى التعددية القطبية، وهكذا بدا واضحاً أن القدرات الاقتصادية باتت تشكل الدعامة الحقيقية للقدرات القومية في النظام العالمي الجديد، لذلك تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق انتصار كبير على الساحة الدولية، بحيث أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأصبحت مع الوقت أكبر قوة عالمية إنتاجية على ظهر البسيطة، كونها تمتلك أكبر ناتج قومي وأكثر الموارد الأولية، كما تسيطر على المواد الخام والمعادن الاستراتيجية، وتتحكم بإنتاج البترول في كثير من مناطق العالم وتقوم على حماية طرقه وممراته المائية، يضاف إلى ذلك تحكمها بالاقتصاد العالمي عن طريق مؤسساتها المالية والمصرفية، والاحتكارات والشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تستوطن أراضيها، كما أنها أكبر قوة منتجة للقدرات والمؤهلات العلمية والتكنولوجية في العالم.

على صعيد آخر، أحدثت حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م فرصة ذهبية للولايات المتحدة لإحداث خلخلة في موازين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، حيث جاءت الحرب في ظل غياب معارضة دولية فاعلة، حتى أن الاتحاد السوفيتي وافق على ضرورة إخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة إذا لم تخرج طواعية، بينما امتنعت الصين عن تبني قرارات وسياسات فاعلة على مستوى مجلس الأمن، مما ساهم في النهاية في إفساح المجال واسعاً أمام الولايات المتحدة لتحريك قواتها وتجريب أسلحتها الفتاكة، واثبات نفسها كقوة وحيدة فاعلة تمتلك قدراً هائلاً من القوة والتأثير والأقناع في العالم، بعد إخراج القوات العراقية من

الكويت، سيطرت الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في منطقة الخليج، والتي تعتبر الأولى في العالم في إنتاجه، كما تمتعت الولايات المتحدة بمزيد من السيطرة والهيمنة على مفاصل النظام الدولي وموارده الاقتصادية، خاصة في علاقاتها ومساومتها مع الدول الصناعية الأوروبية واليابان"[1].

في ظل هذه الأجواء، تلقي الإشكاليات المرتبطة بعلاقات إيران مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بظلالها على أي محاولات لفهم تفاعل القوى في الشرق الأوسط واستقراء مسارات النظام الإقليمي الذي يحكمها والذي تميز خلال ال٣٠ عاماً الماضية بصراع بين القوى المناوئة للغرب "إيران وبعض الأنظمة العربية"، وأخرى مهادنة له بشكل جعل الصراع العربي- الإسرائيلي بمثابة المدخل الرئيسي لفهم منطق الفاعلين في المنطقة، غير أن التغيرات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة منذ مطلع القرن الحالي، والتي بدت أكثر وضوحاً منذ غزو العراق ٢٠٠٣م، أكدت بوادر قصور هذا المدخل عن تفسير سياسة الفاعلين في الإقليم بشكل يوحي بتغير شبه جذري في تقديرات القوى الفاعلة وترتيب أولوياتها سواء فيما يتعلق بالولايات المتحدة، التي ظلت دراسة سياستها في الشرق الأوسط من أكثر الموضوعات المثيرة

[1] أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد٥، العدد١، ٢٠٠٨، ص ص ١٤٩-١٥٠.

للجدل، أو بالنسبة لإيران والسعودية وتركيا التي شكلت خلال هذه الفترة أهم محاور الارتكاز في تحليل موازين القوي في المنطقة.

لطالما شهدت علاقات إيران مع الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تاريخيتها منذ القدم، مداً وجزراً منذ حكم شاه إيران إلى الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م وحكوماتها المتتالية، إلا أنها شهدت تحولات مفاجئة مع بداية القرن الواحد والعشرين وخاصة بعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م والتطورات اللاحقة، مروراً بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦م، وموجة الاضطرابات التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م، وصولاً إلى ظهور اختراق دبلوماسي للقطيعة بين الطرفين بعد إبرام الاتفاق النووي، وعلى الرغم من أن الوجود الأمريكي في العراق قد مثل تهديداً استراتيجياً لإيران ومصدراً كبيراً للضغط عليها، إلا أننا نجد أن إيران حولت هذا التهديد من جانب الولايات المتحدة عليها إلى فرصة ثمينة مكنتها من تعزيز نفوذها نتيجة المتغيرات التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق بإيجاد بيئة إقليمية تتوافق مع أهداف طهران ومصالحها وتتحول فيها إلى لاعب أساسي في قضايا المنطقة، بداية بالعراق مروراً بلبنان وصولاً إلى سوريا، كما ساهم في تعزيز دورها في القضية الفلسطينية ليصبح التدخل الأمريكي في هذه القضايا يترجم إلى مكاسب إيرانية، فكل ما سبق

مهد لخروج إيران من العزلة المفروضة عليها منذ الثورة الإيرانية، وتقديم نفسها كقوة إقليمية قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه شركائها الدوليين، على عكس باقي الشركاء في المنطقة"[1].

وبالنظر لما سبق، نجد أنه رغم تربع الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي، بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن هذا النظام قد شهد تحولات هيكلية في قمته تمثلت في محاولات القوى الإقليمية والدولية السعي للارتقاء إلى مستوى القوى العظمى لمنافسة الولايات المتحدة في تفردها بالزعامة والسيطرة على العالم بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، ومع بروز القوة الإيرانية ضمن القوى الإقليمية التي فرضت نفسها على الساحة خلال القرن العشرين وتحديداً بعد النصف الثاني منه، وبعد ما أخذ مسار العلاقات بينهما وتيرة تصعيدية من الجانبين، كانت في أحيان كثيرة توحي بحرب متوقعة، نجد اليوم أنفسنا أمام تقاربات وتوازنات مصلحية جديدة، تلقي بظلالها على مستقبل المنطقة، حيث يعتبر تسيير عراق ما بعد صدام حسين، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، بداية لمقاربة واقعية للعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، المتحررة نسبياً من الضغوط الداخلية والتصورات الإيديولوجية التي عرقلت اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المسار منذ سنوات.

[1] فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، الأردن، دار المعتز للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٦، ص١٤٢.

رغم دخول الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ في ١٦يناير ٢٠١٦م، وما بذلته إيران من جهد من أجل تحسين العلاقات بين طهران وواشنطن وتحديداً منذ تزامن وجود الرئيس الأمريكي السابق اوباما والرئيس الإيراني روحاني في السلطة، تبدو في الأفق بعض الخلافات بين الطرفين بإمكانها أن تعيد الأمور في أي وقت إلى سابق عهدها، في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب الذي جاءت "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٨م"، وكما أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب، لتعبر عنه، حيث وضعت هذه الاستراتيجية إيران موضع العداء للولايات المتحدة، مثلها مثل كوريا الشمالية كدولتين تهددان الأمن القومي والمصالح الأمريكية، وهو الأمر الذي يستدعي فهم طبيعة تلك العلاقة، ومحاولة تفكيك العوامل المتحكمة في سير هذه العلاقة وتأثيرها على المنطقة، إذ أن مسار العلاقات بينهما سواءا كان إيجابياً أو سلبياً ومدى التقارب والتباعد بينهما سيؤثر لا محالة على منطقة الشرق الأوسط سواء من خلال التأثير على قضاياه الأمنية "أمن الخليج، أمن إسرائيل، مكافحة الإرهاب"، أو قضاياه السياسية "القضية الفلسطينية، ملف لبنان، ملف العراق، الأزمة السورية"، بالإضافة إلى التأثير

على خريطة التحالفات وسياسات الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة، والتي لم تكن بمنأى عن محيطها الإقليمي والدولي نتيجة تأثر مصالحها بتطورات هذه القضايا.

- المرتكزات المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية ـ الأمريكية

على الرغم من عدم سهولة تحديد مكونات البنية الأساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لكونها غير مكشوفة بوضوح، فرغم العدائية المعلنة بينهما منذ سقوط نظام الشاه "حليف الغرب" وقيام نظام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، إلا أنها ليست الصفة الدائمة لهذه العلاقة، التي عرفت محطات انفراج وتعاون هنا وهناك، لحد وصف أحد الباحثين العلاقات بين البلدين على أنها "أقرب مما تكون إلى العلاقة بين طرفي المقص، لا يكادان يقتربان إلا وافترقا"[1]"، ورغم ما يسود العلاقات بين الطرفين من الضبابية والغموض، ودخولهما في لعبة "الإخفاء المتبادل"، إلا أنه يمكن الوقوف على مجموعة من المرتكزات المختلفة التي قد تساهم في ضبط إيقاعها، وتنظيم مساراتها ورسم خط تطورها"[2]".

[1] أحمد محمد عمر المدني، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي (٢٠٠٦ـ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص٢.
[2] مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد أحتلال العراق، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢، ص٢٧.

- **الأهمية الجغرافية والتاريخية لإيران:**

إيران ليست كياناً سياسياً حديثاً، ولم تظهر لحيز الوجود كأمة ودولة بالاكتشافات الجغرافية كما هي الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي كيان موجود منذ قرون عديدة، ولكنه تعرض لتغييرات في البنية السياسية والتفكير السياسي في توجهاته داخلياً وخارجياً. وحتى تتضح الصورة في المشهد السياسي الإيراني ومراحله وتطوراته، وحتى تتجلى ملامح القرار السياسي والتوجهات السياسية لإيران، سنتعرض للعوامل الجغرافية وعمقها التاريخي، حيث أن العلاقات بين الدولتين في هذا الاطار تستند على عناصر غير متغيرة نسبياً وهي التي تتمثل في المحددات الجغرافية"[1]"، بالإضافة إلى العوامل البشرية، والتي تؤثر بدورها في رسم وصياغة السياسة الخارجية الإيرانية وتحديد توجهاتها السياسية، وبيان أثر تلك العلاقة على الواقع الإيراني والمساحة التي تحتلها إيران في المشهد السياسي الدولي، كما تؤثر في صياغة مساحة التفاهم والاقتراب ورسم مساحة التباعد كذلك، في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية والشرق أوسطية.

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ٢٠١٣، ص١٣٣.

- أهمية الموقع الجغرافي الإيراني:

تظهر المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية لأي دولة تتمتع بكامل استقلالها وسيادتها على أراضيها، كأهم المدخلات الأساسية لتوجيه وصياغة السياسة الخارجية، وعلى الرغم من وصف المفكرون للمعطيات الجغرافية الطبيعية كعوامل مادية ثابتة، والمعطيات البشرية كعوامل متغيرة، إلا أنها متلازمة ترتبط ببعضها بشكل تأثيري، فيؤثر كل نوع منها في الآخر، فيكون الأول إما طارداً أو جاذباً للثاني، ويرتبط تأثير المعطيات الجغرافية ارتباطاً مباشراً بخصوصية موقع الدولة وحدودها ودول جوارها والمنافذ المائية التي تقع أو تشرف عليها، كما يبرز تأثير المعطيات البشرية من خلال نوعية السكان والكم ومدى التجانس، ولا يقتصر هذا التأثير على الصعيد الداخلي للدولة، بل يمتد فيحدد درجة قوتها في المحيط الدولي، تأكيداً لمبدأ أن قوة الدولة في المحيط الخارجي إنما هي مستمدة من قوتها الداخلية، وأن سياستها الخارجية تتأثر بشكل كبير بسياستها الداخلية"[1]".

وعليه، تلعب الجغرافيا دوراً هاماً في رسم وتخطيط السياسة الخارجية وتوجهات صانعي القرار السياسي، ويتفاوت حجم هذا الدور تبعاً للمعطيات الجغرافية ومدى قوة تأثيرها على إدراك صانعي القرار السياسي، للحد الذي يمكن القول معه بأن القرارات السياسية تعتمد

[1] محمد الأزهري السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة، العراق، دار الموصل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣، ص٩٨.

إلى حد بعيد على إدراك القادة السياسيين لما لدى دولهم من عوامل جغرافية بنوعيها الطبيعية والبشرية، لكن هذه القرارات تكون محددة بالواقع الفعلي كما هو وليس كما في فكر صانع القرار وتوجهاته"[1]"، وبناء على ذلك سيتم إسقاط هذه الرؤية على واقع إيران للوقوف على دور موقعها الجغرافي في رسم سياساتها وتوجهاتها في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تأثير هذا الموقع على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهها.

1. عناصر القوة الجغرافية لإيران:

تمتلك إيران موقعاً جغرافياً مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها "مفتاح الشرق"، كما أكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالمياً، ومع سيطرة إيران على المضيق وجزره تزيد أهميتها الاستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة

[1] حسين على العبداللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ص٧٠-٧٢.

السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي"[1]"، وتبرز أهمية سواحلها المطلة على خليج عمان وبحر العرب (٧٠٠كم٢)، لما يتمتع به هذان المسطحان المائيان من مزايا استراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، حيث أعطت تلك الخصوصية في الموقع على الخليج العربي وخليج عمان تحديداً إيران وزناً جيوسياسياً مميزاً واستفادت إيران من تلك الخصوصية في بناء قواعدها البحرية وأصبحت تشكل قوة لا يستهان بها في المنطقة، ومن أهم القواعد البحرية الإيرانية: بندر عباس، وبوشهر، وجزيرة خرج وبندر خميني وعبادان وجاه بهار، وهذه الأخيرة تشكل القاعدة الرئيسية ثلاثية الأدوار التي تحتوي على تسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية، مما جعل إيران قادرة على التدخل والتأثير في إمدادات النفط وحركة التجارة وفي الظروف الحربية في الخليج العربي"[2]"، كما تقع في " قوس الأزمات" وهي العالم العربي الإسلامي الذي أسمته الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زالت تشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم، وكذلك منطقة آسيا الوسطى،

[1] فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٩٩، ص١٥٠.

[2] عبد الوهاب عبد الستار، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، مراجعة: علي المياح، بغداد، مطبعة بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠، ص ص١٢٥-١٢٦.

ووفقاً لرؤية بريجنسكي، حيث وصفها "بالمحور الجيوبولتيكي" في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية آخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياستها تجاه المنطقة"[1].

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، تبلغ مساحتها ١.٦٤٨.١٩٥كم٢، مما جعلها تحتل المرتبة السادسة عشر عالمياً طبقاً لتصنيف "نورمن باوندز"[2]، وهي أكبر دولة مقارنة بدول الجوار الجغرافي فيما عدا السعودية، كما تمتد فلكياً بين خطي الطول ٤٤ و ٦٣ شرق، وخطي العرض ٢٩ و ٤٠ شمال، مما جعل أغلب أراضيها تقع ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة التي تتميز بتنوع الأقاليم المناخية والتنوع النباتي، هذا ويبلغ مجموع طول سواحل إيران البحرية نحو "٢٦٤٠كم٢" وهي تشكل ما نسبته ٣٤.٢٪ من مجموع طول حدودها الكلية البالغة ٧٧٠٥كم٢، وتعتمد إيران باعتبارها شبه دولة مغلقة اساساً في اتصالاتها بالخارج على إطلالتها الخليجية جنوباً، حيث توجد أهم حقول إنتاج النفط في العالم، وموضع تدخل مباشر واهتمام

[1] مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد أحتلال العراق، مصدر سابق، ص٣٦.

[2] Norman J.G.pounds,"Political Geography", New York, Megrim Hill Books, 1972, p35.

الدول الكبرى"[1]"، وتتميز الأهمية البحرية لإيران كما سبق وأشرنا لإشرافها وسيطرتها على مضيق هرمز، الممر المائي الوحيد المؤدي إلى خارج الخليج، والذي يمكنها من خلاله أن تتحكم في إمدادات الطاقة في العالم وتزداد المخاوف الغربية من احتمال استخدام إيران لموقعها الجغرافي المهم في المنطقة للتلويح بسلاح النفط وإغلاق المضيق، في حالة وجود حرب أمريكية أو غربية مع إيران، أما شمالاً فتطل إيران على بحر قزوين، الغني بالنفط والغاز، وهو ما يجعلها تستفيد من موارده، حيث تمتلك إيران شبكة من الطرق والموانئ على طول الساحل الجنوبي لتكون حلقة وصل لبقية الدول التي ليس لها منافذ بحرية، خاصة أن جميع دول آسيا الوسطى والقوقاز دول مغلقه تمر طرقها الاقتصادية عبر إيران"[2]".

تحد إيران سبعة دول "العراق غرباً، تركيا من الشمال الغربي، ومن جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى ارمينيا وأذربيجان وتركمانستان، ومن الشرق أفغانستان وباكستان"، بالإضافة إلى حدودها مع البلدان المطلة على بحر قزوين، ومع البلدان العربية على الساحل الجنوبي، الأمر الذي يجعلها ذات موقع جيوبوليتيكي متميز، وهو ما يفسر تبنيها لسياسة خارجية

[1] إياد عالي والي، الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي: دراسة جيوبولوتيكية، العراق، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد١١، مارس ٢٠٠٨، ص٣٤٦.
[2] نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١، ص١٦.

معقدة، فقد اتسمت علاقاتها مع دول الجوار بعدم الاستقرار والتوتر المستمر الذي يؤدي إلى الصراع العسكري في بعض الأحيان، ففي الوقت الذي تمتد حدود إيران مع العراق إلى ١٢٨٠كم٢، تبلغ حدودها مع افغانستان ٩٣٦كم٢ غرباً، ومثله ٩٣٩كم٢ مع باكستان التي تملك السلاح النووي وتعتبر شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة، أما من جهة الشمال، فتتميز الحدود الإيرانية مع ارمينيا وأذربيجان بالتداخل الاثني والعرقي، حيث تسعى إيران إلى تأمين ظهيرها الجيوبوليتيكي من خلال تعزيز علاقاتها مع هذه الدول، وبالانتقال إلى الشمال الغربي، تبلغ حدودها ٤٩٩كم٢ مع تركيا والتي تربطها علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعل هذا الجوار الجغرافي يملي عليها ضرورة توفير متطلبات الأمن والقوة اللازمة لحماية مجالاتها الحيوية"[1].

بالنظر لما سبق، نجد أن كل تلك العوامل السابق ذكرها قد أسهمت في جعل إيران ذات أهمية استراتيجية كبيرة، هي نفسها التي أسهمت في جذب أنظار ومطامع القوى الكبرى وخاصة في عام ١٩٠٧م، حين قسمت إيران إلى ثلاث مناطق نفوذ، فأما المنطقة الأولى فكانت منطقة بريطانية في الجنوب، والثانية منطقة في الوسط ظلت كمنطقة عازلة، والمنطقة الثالثة منطقة نفوذ روسية في الشمال، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا في جعل إيران

[1] محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية: توافق أم تقاطع، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦، ص٢٤٧.

دولة عازلة تفصل بين الاتحاد السوفيتي وبين المحيط الهندي والخليج العربي التي عدت مناطق المصالح الأمريكية البريطانية، ويتضح أن إيران على مستوى الفرص، تعتبر مفتاح الشرق الأوسط وتحتل مكاناً مهماً على طريق الحرير، وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز، حتى وصف قوتها الجغرافية "بسلطان الجغرافيا في الشرق الأوسط"[1]"، وفي المقابل، يعتبر جوارها غير مريح من كافة الجهات، حيث يثير لديها القلق على أمنها ومصالحها بسبب تاريخها الصراعي مع معظم جيرانها، كما تخشى في الوقت نفسه من تطويق القوات الأمريكية المنتشرة عبر هذا الجوار منذ ١١سبتمر ٢٠٠١م، وهذا الجوار المعقد والمضطرب يتطلب سياسات معقدة ومتفاوتة ومختلفة في الشدة والليونة، وإذا كان الموقع الجغرافي لإيران يؤهلها لأن تكون قوة إقليمية مهمة يصعب تجاهلها وطرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة التي تتفتح عليه إيران أو تتصادم معه، فإن الخلفية التاريخية والسياسية والإيديولوجية وباقي المقومات الأخرى تبقى محركاً لأهدافها.

2. أهمية موقع إيران الجغرافي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

[1] عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠١٥، ص١٣١.

مثل موقع إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هدفاً استراتيجيا بالغ الأهمية، فقد كانت بمثابة دولة "عازلة" ضد الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي"[1]"، ومركزا ممتازاً لمراقبة ورصد كل ما يدور داخل الاتحاد السوفيتي وحلفائه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فكانت إيران تمثل أحد الدعائم الصلبة للمصالح الأمريكية في المنطقة وحليفها الاستراتيجي من أجل منع الاتحاد السوفيتي من كسر حصاره الجغرافي الطبيعي، خاصة وأن واقعه البحري الذي يطل على بحارا إما غير صالحة "جليد" أو مغلقة، يجعله دائما بحاجة إلى التقرب من المياه الدافئة في تحدي لسمات الحركة الاستراتيجية، من خلال المنفذ الوحيد المتمثل في إيران التي تجاوره لفك عزلته عن المحيط الهندي والخليج العربي"[2]".

وإزاء تلك المعطيات، اعتمدت الولايات المتحدة في توجهاتها بالنسبة لإيران السعي الحثيث لمنع استيلاء أي فئة يسارية موالية للاتحاد السوفيتي إلى السلطة في إيران، وهذا ما عكسته فترة حكم شاه إيران "محمد رضا بهلوي"، حيث الحليف الأهم لها في الإقليم، وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية وأمدته بالقواعد البحرية، ليصبح أحد القوى الضاغطة في المحيط

Kenneth Katzman, "Iran: Us: concerns and policy responses", Congressional Research Service (CRS), October 1, 2014, p2.[1]

[2] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة السوفيتية حيال إيران ـ العلاقات الدولية الإيرانية، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨، ص١٣٥.

الهندي، لتحكم قبضتها من خلاله على الشرق الأوسط من شرق البحر المتوسط حتى المحيط الهندي، إلا أن قيام ثورة ١٩٧٩م بقيادة آية الله الخميني، ضد شاه إيران أفقد الولايات المتحدة إحدى أهم مرتكزاتها في منطقة الشرق الأوسط مما زاد من قلقها على مصالحها في المنطقة، وجعلها تتخذ اتجاها آخر تمثل في إدخال إيران في حروب لتحجيم دورها في المنطقة (حرب إيران والعراق التي استمرت ثماني سنوات)، وبحسب وجهة نظر بريجنسكي ونظرته إلى موقع إيران، والذي اعتبر أن موقعها يجعلها تتحكم في الساحل الشرقي للخليج، في حين يعمل استقلالها، بالرغم من العداء الإيراني آنذاك للولايات المتحدة الأمريكية، كحاجز بوجه أي تهديد روسي على المدى البعيد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي"[1]"، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، لم تخرج أهمية إيران من حساباتها، حيث أخذت تجري تعديلات جذرية في الوضع الجيوبولتيكي في آسيا الوسطى، تمثلت في التدخل المباشر في منطقة بحر قزوين، الغنية بالنفط، من خلال إنشاء منظومة ممرات أوروبية ـ آسيوية بين تركيا وأذربيجان واوزبكستان وكازاخستان وجورجيا بغية تحقيق العزل الجيوسياسي لإيران، التي شرعت في التقارب مع روسيا لمواجهة التطويق الأمريكي"[2]".

[1] مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد أحتلال العراق، مصدر سابق، ص ص٣٦-٣٧.
[2] مجيد حميد شهاب، جيوبولوتيك بحر قزوين، العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد٥٩، ٢٠٠٢، ص ص٤٠٨-٤٠٩.

وعلى ضوء ما تقدم، نجد أن لإيران موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية عبر التاريخ وهو ما تؤكده رؤية راتزل التي عبر عنها في نهاية القرن التاسع عشر بالقول "إن موقعا جغرافيا ما يحقق بذاته قيمة سياسية"[1]، فضلاً عن ثرواتها النفطية ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط "الخليج العربي وبحر قزوين"، وهو ما يجعلها قادرة على لعب دور إقليمي مهم في المنطقة يصعب تجاهله، ومحل اهتمام من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت من أجل عزلها جيوسياسيا، فإذا كان الحصار الذي فرضته عليها وما نتج عنه من حدود وتضييق لنمو الدولة على كافة الأصعدة يشكل أثر على حضورها الإقليمي، إلا أن استمرارها في مقاومته وتسجيل مكاسب في عدة ميادين جعل بمقدورها على الأقل أن تعرقل أي مشروع لا تشعر معه بالاطمئنان على مصالحها وأمنها واستقرار نظامها.

- **الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية:**

[1] عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت، الدار العربية للعلوم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥، ص٤٣.

تعود جذور العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية إلى اواخر القرن الثامن عشر مدا وجزرا عبر التاريخ، وظل التعقيد في العلاقات الثنائية بين البلدين حائلاً دون وصول هذه العلاقات في كثير من الاحيان إلى مستوى التحالف أو التعاون الاستراتيجي، كون الولايات المتحدة ظلت تستثمر الظروف والتوترات مصورة إيران على أنها المهدد الأمني في المنطقة، مستغلة في ذلك بعض الأدوار السلبية التي لعبتها إيران، وعلى الرغم من أن عهد الشاه الإيراني "رضا بهلوي" قد شهد تطورا ملحوظاً في العلاقات إلا أنه سرعان ما عاد التوتر ليسيطر عليها من جديد بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وقد عرف مسار هذه العلاقات محطات مهمة جعلها مثقلة بتركة تاريخية تجعل من الصعب على الطرفين أن ينظر أحدهما إلى الآخر عبر منظور "المصلحة الذاتية الوطنية"، وأن يواجها سويا القضايا التي من الممكن أن تمثل بالنسبة لهما تحديا مشتركا، نظرا لفقدان الثقة المتبادلة بينهما، والتي تنبع من تمسك إيران بلعب دور يعكس موروثها الثقافي والتاريخي الفارسي، الذي يشكل في الوقت ذاته تهديدا للنفوذ الأمريكي في المنطقة"[1].

[1] فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية نظرة إلى الوراء .. نظرة إلى الأمام، أبوظبي، سلسلة محاضرات (١١١)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧، ص٥.

1. الإرث الفارسي وتأثيره على السياسة الخارجية لإيران:

سعت إيران منذ قيام ثورتها الإسلامية إلى أن تصبح قوة إقليمية كبرى، تنشر نفوذها في محيطها الذي اعتبرته محيطاً استراتيجيا لتحقيق مصالحها، ولكون إيران تعد جزءا مهما من حضارة الشرق الأوسط، والوريثة الشرعية للإمبراطورية الفارسية التي امتدت حدودها إلى شرق العالم وغربه، فقد جعل دستورها من المرشد الأعلى لإيران وصياً على كافة المسلمين داخل إيران وخارجها كمبرر استباقي لفرض الهيمنة فكرياً أو عسكرياً على محيطها"[1]"، فتاريخ إيران الذي تمازج بين أسطورة التفوق والتوسع تأسيسا على العصبية الفارسية، والاعتماد على القوة لحماية النفس، جعل وحدة أراضيها والاهتمام بالاستقلال والسعي للتقدم والتطور تشكل الخصوصيات المهمة للدولة الإيرانية، فقد كانت الحضارة الفارسية تبعث في نفوس شعوبها روح التحدي الوعي وعدم القبول بوجود قوى مخالفة لها تسعى إلى تدمير منظومتها الحضارية القيمية، وهو ما ساهم في أن تحافظ إيران طول التاريخ الماضي والحالي علي استقلالها"[2]".

إن استغلال إيران لإرثها التاريخي وحضارتها القديمة، جعلها ترى نفسها على الدوام الأحق بالريادة والهيمنة الإقليمية بما يمكنها من استرجاع مجدها القديم، عبر التوسع لبناء مجالها

[1] فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، مصدر سابق، ص ص١٧-١٨.
[2] نبيل علي العتوم، إيران الامبراطورية الشيعية الموعودة، السعودية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ص٥٨.

الحيوي، ولعل ما يتحلى الإيرانيون به من حس عالي بتاريخهم وعظمة حضارتهم وقوة ما توالى على حكم بلادهم من امبراطوريات رغم تقلص هذه الامبراطورية على مر القرون وتأثرهم بالتقاليد الغربية الاكثر إغراء، حال دون أن يؤثر على حس وتقدير الذات والنظرة المبالغة إلى إيران، ويبدو أن سياسة المكانة مدفوعة بغايات لا تبتعد عما كان أفلاطون قد اصطلح عليها "الثيموس"، وهو الجانب من الشخصية البشرية الذي يدفعها لتحقيق ذاتها وانتزاع اعتراف الآخرين بها"[1]"، وبالنظر إلى إيران ما بعد الثورة الإسلامية نجد أنها لم تغير في سعيها الدائم لتحقيق نفسها كقوة إقليمية إلا أدواتها، حيث أضحت العقيدة الشيعية نقطة ارتباط إيران بقضايا العالم الإسلامي من خلال تصدير الثورة الإيرانية باعتبار تصدير الثورة أحد سبل حمايتها من الداخل، وبعدم الاكتفاء للنموذج الإيراني، بل بتقديم مساعدات ودعم القوى السياسية خارج إيران، وخاصة القوى الراديكالية المعادية للنظم القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على الخط الإيراني، واعتبر الإمام الخميني إنشاء الحكومات الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه الدولة العالمية، ورفض الخميني الإقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الايديولوجية"[2]".

[1] يحيى سعيد قاعود، اطروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة مقارنة، الرياض، مجلة البيان، ٢٠١٥، ص١٢٥.

[2] ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (٢٠٠٣-٢٠١١)، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤، ص٥٢.

2. خلافات وأزمات ما بعد الثورة الإيرانية للطرفين الإيراني ـ الأمريكي:

مع اندحار الشاه وانتصار الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة آية الله الخميني عام ١٩٧٩م وانتهاء فترة التوافق الإيراني الأمريكي، رفعت الثورة الإيرانية شعارات دينية وايديولوجية عريضة، كأسلمة المجتمع والسياسة وضرورة تصدير الثورة للدول المجاورة خاصة تلك التي يوجد اقليات شيعية بين سكانها، ومنذ انطلاقتها، استشعرت الولايات المتحدة خطورة الثورة الإيرانية على مصالحها في المنطقة، خاصة في ظل النزعة الاستقلالية الإيرانية ومعاداة النفوذ الأمريكي، وقد ساعدت الاحداث التالية للثورة في تدهور العلاقات وتعميق الخلاف بين الطرفين لتدخل مرحلة القطيعة.

- أزمة الرهائن الأمريكية لدى طهران:

في عام ١٩٨٠م واثناء اقتحام السفارة الأمريكية قد تم احتجاز اكثر من ٦٦ رهينة أمريكية داخل السفارة الأمريكية في طهران لأكثر من ٤٤٤ يوما، احتجاجاً من الإيرانيين على

الدور السلبي الأمريكي الداعم للشاه على حساب الشعب الإيراني"[1]"، وقد أعلن الرئيس الإيراني "بني صدر" آنذاك شروطاً للإفراج عن الرهائن، تضمنت عودة الشاه إلى إيران، وإعادة ثروة الشاه، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وتعهدها بعدم التدخل في سياسة إيران الداخلية والخارجية في المستقبل، إلا أن ردود الفعل الأمريكية تراوحت تجاه دعاة الثورة بين قطع العلاقات الدبلوماسية وإيقاف كل اشكال الدعم وبخاصة العسكرية للنظام الجديد"[2]"، كما تبنت الولايات المتحدة خطوات أخرى لمعاقبة إيران على شاكلة تجميد كل الأصول المالية الإيرانية في البنوك الأمريكية ومنع تحويل عائدات الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة من الوصول إلى إيران ووقف كل علاقات الاستيراد والتصدير بين البلدين، وتحريم كل أشكال الزيارات المتبادلة بين وفود البلدين"[3]".

وعلى الرغم من وفاة الشاه في مصر بتاريخ ٢٧يونيو١٩٨٠م، إلا أن أزمة الرهائن لم تنتهي، على الرغم من سعي الادارة الأمريكية للرئيس كارتر إلى حلها، لما كان لها من تأثير

---

[1] أدوارد سابليه، إيران مستودع البارود، ترجمة عز الدين محمود السراج، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣، ص ص١٦٩-١٨٢.

[2] Robert Carswell, Economic sanctions and the Iranian Experience in Foreign Affairs, Vol, 60, No. 2, Winter 1981-82, p253.

[3] U.S Department of State, New Conference by the President Carter on April 17, 1980, Washington D.C:Bureau of Public affairs, 1980, pp1-3.

على مركزه الانتخابي، وبعد شهر واحد من بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية للفترة ٧ ـ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٠م، أكد الرئيس الأمريكي لقبوله بدون ضغوط لجميع الشروط الإيرانية للإفراج عن الرهائن، حيث اعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها لمساندة إيران وإلغاء العقوبات التي فرضتها عليها وتزويدها بالأسلحة وقطع الغيار مستغلة حاجتها المتزايدة للأسلحة أثناء حربها مع العراق للإفراج عن الرهائن الأمريكان"[1]"، وتم الافراج عن الرهائن بوساطة جزائرية بعد محادثات مضنية، بالتزامن مع تنصيب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة خلفا لكارتر والذي ساهمت هذه الأزمة في سقوطه في الانتخابات، وذلك مقابل إلغاء واشنطن قرار تجميد أرصدة وحسابات مصرفية إيرانية في الولايات المتحدة"[2]".

بالنظر إلي أزمة اقتحام السفارة واحتجاز الرهائن، لا تزال ذكريات هذه الأزمة في الذهن الأمريكي والتي ادت إلى آثار حاسمة غير مسبوقة في سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران، وتؤطر الرؤية الأمريكية للنظام السياسي الإيراني، الذي يقترن بمعاداة الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل لازالت تمثل في طهران مناسبة للتنافس بين مختلف الأجنحة، فهذه

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي وأخرون، العلاقات الفرنسية ـ الإيرانية منذ وصول الخميني للسلطة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣، ص٣٦.
[2] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٨)، بغداد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٣.

"معصومة ابتكار" من التيار الإصلاحي الإيراني تقول في الذكرى ال٣١ لهذه الأزمة "لم نندم، ولو عادت الدنيا للوراء سنقوم بذلك مرة أخرى فقد حققنا لبلادنا مكاسب أكثر مما تكبدنا من خسائر"، وتقارن بين تعامل الحكومة مع من نفذوا الاقتحام خلال فترة رئاسة روحاني، مشيرة إلى أنه تسلم العديد منهم وزارات ومناصب مهمه، بينما زج بهم في السجون في عهد نجاد"[1].

- الحرب الإيرانية ـ العراقية عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في إشعال الحرب بين العراق وإيران، فاستراتيجياً دعمت الولايات المتحدة العراق في زمن صدام حسين في حربه الطويلة ضد إيران التي دامت ثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، فقامت بتزويد النظام العراقي آنذاك بالمعلومات الاستخبارية والأسلحة، واستغلت العراق الاضطرابات التي شهدتها إيران بعد الثورة وارسلت الجنود للاستيلاء على حقول النفط الإيرانية والسيطرة على شط العرب، وهو ما ادخل البلدان في حرب دامت ثماني سنوات، كما ساهمت في تقديم المساعدات العسكرية المباشرة وغير المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي، لمنع إيران من تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة لها،

[1] محمد الأحمري (محررا)، العلاقات العربية ـ الإيرانية في منطقة الخليج، الدوحة، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط١، ٢٠١٥، ص١٢٩.

وقامت الولايات المتحدة بحماية النظام العراقي من تفتيش الأمم المتحدة عما إذا كان العراق قد استخدم أسلحة كيماوية"[1]"، فيما أكد تحليل الوكالة للاستخبارات الأمريكية من قيام صدام حسين باستخدام الأسلحة الكيميائية "على نطاق لم تشهد مثله الحرب العالمية الأولي"، بالإضافة إلى بذل الولايات المتحدة الأمريكية جهد حثيث ومساعي مضنية لإقناع القوى الفاعلة على مستوى العالم بما فيها أوروبا واليابان والصين وروسيا الاتحادية والهند بعدم المتاجرة مع إيران في البترول والسلاح والسلع والخدمات الأخرى، وخاصة أن اليابان والدول الأوروبية تعتمد بدرجة كبيرة على البترول الشرق أوسطي بما فيه الإيراني، واستمر هذا الدعم الأمريكي للعراق ولدول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عقد الثمانينات حيث قام صدام حسين باحتلال الكويت مبعثرا بذلك كل الأوراق والحسابات الاستراتيجية لدول المنطقة وللدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية"[2]".

وعلى ضوء ما سبق، نجد أنه كما يتذكر الأمريكيون اليوم أزمة الرهائن كدليل على صعوبة وضع الثقة في الإيرانيين، فإن الإيرانيون أيضا يتذكرون الحرب مع العراق كأكثر

[1] فواز جرجس، اوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي، ترجمة محمد شيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٤٥.
[2] أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص١٥٨.

فصل مؤلم في العلاقات مع الغرب، ومن هنا يمكن القول أن المحطات التاريخية المذكورة أحدثت فجوة من العداء المتبادل بين الطرفين، وفي ظل تمسك إيران بطموحاتها الإقليمية بما تملكه من مبررات تاريخية، وموروث إمبراطوري، جعل العلاقات بين البلدين يسودها عدم الثقة، وهو ما أثر على مسار العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، وفرض ضغطاً نفسياً كبيرا على تطورها نحو الانفتاح.

نظرة كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية للآخر:

- بالنسبة لإيران:

على الرغم مما جاء به النظام الإيراني الثوري عقب قيام الثورة الإسلامية من وعود شرعية بتحقيق نظام إسلامي يجمع ما بين الديمقراطية والإسلام، وتشكيل مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين: الجمهورية والإسلام، إلا أن هذه التوجهات لم تتمتع بصفة الديمومة وواجهتها العديد من الصعوبات والتي من ابرزها حصر السلطة في "ولاية الفقيه" والمتمثلة في القيادة الدينية، وتحديد التوجهات والسياسات، وتكريس أنماط معينه من ممارسات السلطة المستندة إلى قاعدة اجتماعية حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية، مما

أدى إلى ابتلاع الدولة والمجتمع، فالدولة هنا تستند إلى جانب واحد وهو السلطة، من دون جانب الأمة، فللفقيه الحق وكل الصلاحيات ولا يجوز للأمة انتقاده أو عصيان أوامره، مما أوجد حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع يتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة، لذا تلجأ الطبقة الحاكمة إلى إنهاء حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها والا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى ايديولوجية ولاية الفقيه"[1]"، فبات الرجوع عن هذه الايديولوجية يرقى إلى فكرة الارتداد عن النهج الإسلامي، وهو ما انعكس على الخطاب السياسي الإيراني.

منحت لغة الخطاب التي استعملت الشرعية المحلية لقادة إيران على الرغم من تعرضها للعقوبات الغربية والهجمة العراقية على اراضيها بعد عام ١٩٧٩م، بل اثمرت عن هوية دينية مشتركة سمحت بالتواصل بين أعضاء حركة معارضة غير متجانسة تضم القوميين، والماركسيين، والإسلاميين تحت راية جامعة"[2]"، وقادت إيران لانتهاج سياسة "حافة الهوية" من خلال اتخاذها من التصادم مع الولايات المتحدة كأساس لخطابها الثوري، هذا النوع من

---

[1] Frankel J, (1963), The Making of Foreign Policy, Oxford University Press, p p 2-3.

[2] .Judith S. Yaphe, "Nuclear Politics in Iran", Washington, DC: Ntional Defense Universitypress, 2010

الخطابات يتميز بعدم مراعاته للتكاليف والمنافع في مجال العلاقات الخارجية التقليدية، لأنه يتعين عليه ترسيخ الشرعية الداخلية اولاً، لمتابعة المهمة الثورية"[1]"، وقد قدم خطاب الخميني صورة متطرفة عن العدو (الشيطان الاكبر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية)، كما روج لفكرة وجود مؤامرة خارجية تقودها الولايات المتحدة ضد الثورة، وينظر لأزمة الرهائن على أنها انتقام من الإمبرياليين الأمريكيين، كما صور الخميني "إسرائيل والغرب بأنهم منحرفون لآنهم لا يهتمون إلا بالربح وتخلو قلوبهم من أي شفقة تجاه غيرهم من البشر"[2]"، وكذلك يرى أن العلاقات القائمة بين واشنطن وطهران هي علاقات السادة بالعبيد ولذلك لابد من تغييرها لتصبح علاقات سليمة، وإذا لم يكن تغييرها متاحا فلا حاجة لها "ماذا نفعل بالعلاقة مع أمريكا؟ نحن لا نحتاجها هم الذين يحتاجون العلاقات معنا"[3]"، نجد من خلال التدقيق في خطاب الخميني تجاه الولايات المتحدة أنه لم يكن يرفض العلاقة بصورة مطلقة، لكنها كانت مشروطة بألا تكون

[1]Mahdi Mohammad Nia,"discourse and Identity in Irans foreign policy", Iraian Reviw of foreign Affairs, vol 3, n3, 2012, p p 29-64.

[2] توماس ليندمان، الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقية، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الأمارات، رقم ١٧٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص١٣.

[3] فاطمة الصمادي(محررا)، التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠١٤، ص١٥.

قائمة على التبعية، والدليل على ذلك هو وضع الخميني وتحديده لخمسة شروط للعلاقات السليمة والحسنة، وهي الاحترام المتبادل، حق تقرير المصير، اجتذاب أي شكل من أشكال الهيمنة، حفظ المنافع الوطنية، وأخيراً تحقيق العدالة"[1]"، ومن هنا واستنادا على قاموسه الخاص، يلاحظ أن التعابير والمصطلحات التي يستخدمها الخميني عند الحديث عن الولايات المتحدة كانت تحتوي على بعدين أحدهما ديني ـ إسلامي، والآخر، وطني، ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا والشعار الشهير هو "الموت لأمريكا"، باعتبارها "الشيطان الاكبر"، يتردد صداه في المساجد والخطب الرسمية السياسية، حاملاً دلالة على عمق العداء الايديولوجي بين الطرفين.

- إيران على محور الشر في الخطاب الأمريكي:

تحولت إيران عقب الاطاحة بالشاه الإيراني من أفضل صديق وأهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية إلى العدو الاكثر سوء في تحديها لهيمنة أمريكا على المنطقة، حيث أدى استخفاف آية الله الخميني بالولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١م، إلى آثار حاسمة غير مسبوقة في إعادة تشكيل سلوك الولايات المتحدة تجاه إيران، وغدت إيران الثورية كما جعلها الخميني مرادفا في المخيلة الأمريكية للإرهاب والفاشية والبربرية، وبسبب

[1]محمد الأحمري (محررا)، العلاقات العربية ـ الإيرانية في منطقة الخليج، مصدر سابق، ص١٢٨.

تبني إيران دعم تنظيمات دينية تعمل ضد المصالح الأمريكية في المنطقة كحزب الله الذي كانت ولادته نتيجة للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م، فضلا عن رفضها القاطع لعملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي بدأت بتوقيع اتفاقية أوسلو، زاد عداء واشنطن لها، لتشرع في عملية "شيطنة" لإيران ازدادت حدتها بعد استخدام وصف "الدولة المارقة"، وقد ظهر التشدد الأمريكي تجاه إيران من خلال خطاب وزير خارجيتها الأسبق "وارن كريستوفر" حين قال "أينما نظرت ستجد يد الشر الإيرانية في هذه المنطقة، وبما أن إيران كانت دولة مارقة لم يكن بوسع الولايات المتحدة إلا أن تفكر في معاقبتها"، وأدى هذا التصلب لصرف نظرها عن إمكانية التعاون مع إيران ولو كان ذلك لاحتواء العراق"[1]".

مازال هذا التصنيف مستمراً وإن تفاوتت درجة تفعيله السياسي وانعكاسه العملي على السياسات الأمريكية المتبعة تجاه إيران ما بين مرحلة وأخرى، وذلك بحسب العلاقة مع متغيرات كثيرة ومتداخلة إلا أن الخطاب الايديولوجي الأمريكي اتخذ ابعاداً أكثر حدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، لاقترانه بتنفيذ سياسة هجومية ذات أبعاد عسكرية وأمنية وسياسية وثقافية

[1] روبرت سنايدر، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهم، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الأمارات رقم ٦٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص٣١.

وأخذت الإدارة الأمريكية حينها تقسم العالم إما معها أو ضدها، وأن المعركة هي بين الأخيار "الغرب والولايات المتحدة" والاشرار، حيث حدد محور الشر، الذي يضم كل من العراق، كوريا الشمالية، وإيران"[1]"، إلا أن الولايات المتحدة ترى أن إيران هي أكبر خطر ستواجهه في منطقة الشرق الأوسط، وعليه يمكن القول أن المتغير الايديولوجي يلعب دورا مهما في التأثير في عملية صنع القرار، خاصة وأنه مرتبط بشرعية النظام الإيراني، فعلى الرغم من الاعتراف المتبادل بالمصالح الموجودة بين الطرفين، إلا أن المتغير الايديولوجي كان له دور في إبقاء العداء المعلن بين الطرفين، بل أدى إلى إفشال عدة محاولات لفتح قنوات الحوار بين إيران والولايات المتحدة، خاصة في عهد الرئيس خاتمي.

مرتكز الإرادة السياسية والقوة العسكرية للطرفين الإيراني والأمريكي:

- تركيبة النظام السياسي الإيراني:

تبنت إيران منذ عام ١٩٧٩م نظاما سياسيا له سمات مختلفة عن كل النظم الجمهورية التقليدية، ففضلا عن تأثير المؤسسات غير الرسمية، فإن ازدواجية الثورة ـ الدولة ترتب عنها

[1] وليد عبد الناصر، إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٩٥، ٢٠١٤، ص ١٧.

نتائج عمقت من تركيبة السلطة في إيران، وأعطت المرجعية الدينية دورا مؤسساتيا متفاعلا مع باقي الفواعل السياسية، ما جعل سلطة اتخاذ القرار لا تتركز في أيدي شخصية منتخبة أو مؤسسة واحدة مثل الرئاسة ومجلس الشورى، وإنما تتحكم فيها شخصيات ومؤسسات متنوعة ومتفاوتة التأثير وفي مقدمتها المرشد الأعلى والمؤسسات الثورية الأخرى، ومن بين المؤسسات التي تلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الإيرانية "المرشد الأعلى" فالسلطات الممنوحة له دستوريا تجعل له تأثيرا طاغيا، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أدوارا متفاوتة تلعبها مؤسسات أخرى في مجال صنع السياسة الخارجية وتنفيذها مثل رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية والحرس الثوري ومجلس الشورى والمجلس الأعلى للأمن القومي وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كالحوزة الدينية والبازار ..الخ.

- المرشد الأعلى أو الولي الفقيه: هو أعلى سلطة في النظام الإيراني من الناحية الدستورية، وتمثل نظرية "ولاية الفقيه" التي تتيح للفقهاء الحكم نيابة عن الإمام الغائب، الأساس الديني والفلسفي لسلطاته وصفاته ووجوده، وبناء عليه، يتمتع المرشد بوضع خاص يتيح له التدخل في عمل مختلف سلطات الدولة، وفقا لنص المادة ٥٦من الدستور، وتفصل المادة١١٠ من الدستور مسؤوليات القائد في إحدى عشر نقطة من أهمها تحديد السياسات العامة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام والقيادة العامة للقوات المسلحة، قبول تنصيب رئيس الجمهورية، تعيين

كبار المسؤولين في الدولة، وحل الخلاف بين السلطات الثلاث، وإعلان الحرب والسلم"[1]"، إلا أن حدود تأثيره في مجال السلطة بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص مرهون بمجموعة من العوامل قد تجعل سلطته تفوق صلاحياته الدستورية أو تقل، ومن أهمها شخصية المرشد الأعلى ومؤهلاته الفقهية، كما أن لمجلس الخبراء المنتخب مباشرة من الشعب الإيراني والذي من صلاحياته انتخاب المرشد والإشراف على عمله، وعزله إذا تبين عدم أهليته، دور مهم في مكانة المرشد"[2]"، بالإضافة إلى طبيعة علاقة هذا الأخير بالقوى الأخرى المؤثرة خصوصا رئيس الجمهورية والحرس الثوري، فضلا عن قدرته على أن يكون فوق الخلافات وأن يكون حكما بين السلطات، ففي عهد محمد خاتمي عام ١٩٧٩ ـ ٢٠٠٥ مثلا، كان وقوف الحرس الثوري إلى جانب المرشد الأعلى ضده وعدم وجود علاقة خاصة بينه وبين خامنئي من العوامل الهامة التي زادت من تأثير خامنئي في مجال السياسة الخارجية واستطاع اجهاض توجهاته الانفتاحية على الغرب"[3]".

---

[1] طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٣-١٣٤.

[2] شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبوظبي، دراسات استراتيجية ١٩١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص ص١٩-٢٣.

[3] شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، المصدر السابق، ص٢١.

إضافة لما سبق، فإن المرشد الأعلى يضطلع بالدور الأهم والاكبر في القضايا الاستراتيجية الكبرى أو إحداث تحولات جوهرية في التوجهات الخارجية، فقد كان خامنئي هو صاحب القرار في اتخاذ موقف الحياد أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م على الرغم من الآراء المختلفة والمتباينة التي طرحت في دائرة صنع القرار حول هذه القضية، كما كان الخميني صاحب قرار اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على السلاح في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية"[1]"، وبشكل عام فإن المرشد الأعلى وبصرف النظر عن الشخص الذي يتولى هذا المنصب، نجد أنه هو قلب النظام في إيران تحتكم إليه الأطراف المختلفة، ولا يمكن لأي سياسة في الداخل والخارج أن تحظى بالشرعية دون موافقته، لكنه في الوقت نفسه لا يمثل سلطة مطلقة، لوجود دوائر أخرى لها تأثير في عملية صنع القرار بدرجات متفاوتة وهذا ما عبر عنه أحد الباحثين في وصفه لوضع المرشد بقوله "هو ليس ديكتاتوريا ولا ديمقراطيا، هو شيء وسط بين هذا وذاك، خامنئي هو الشخص الأكثر نفوذا في النظام الأوتوقراطي المنقسم على نفسه، وعلى الرغم من أنه لا يتخذ القرارات القومية من تلقاء نفسه فلا يمكن اتخاذ قرارات رئيسيه دون موافقته"[2]".

---

[1] ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مصدر سابق، ص٥٧.

[2] كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، بيروت، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، ابريل ٢٠٠٨، ص٥، بالموقع الالكتروني على شبكة الانترنت. http://carnegie-mec.org/2008/04/08/ar-pub-23574

- الحرس الثوري: يعتبر الذراع الأقوى لصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية، فقد فرض نفسه كرقم مهم في معادلة صنع القرار في إيران، نظرا لجهوده في تصدير الثورة الإيرانية وتدعيم النفوذ الإيراني في المنطقة، ناهيك عن ما يملكه من موارد عسكرية وبشرية هامة، وما يتمتع به من علاقات وطيدة ومتشعبه مع مراكز القوة في إيران وفي مقدمتها المرشد الأعلى، حيث ينتشر رجاله في العديد من مراكز صنع القرار "مجلس الشورى، مؤسسة المستضعفين، الجيش، الوزرات، ..الخ"، ويستمر الحرس الثوري في تعزيز نفوذه داخل كل مؤسسات صنع القرار، ناهيك عن دوره في تعزيز التمدد الإيراني في الساحة الإقليمية حتى اصبح يقال أنه يمثل دولة داخل الدولة"[1]".

- رئيس الجمهورية: يعد رئيس الجمهورية الشخص الثاني في النظام الإيراني بعد المرشد من الناحية الدستورية، ورغم أن الدستور المعدل عام ١٩٨٩م وسع صلاحياته وسلطاته خاصة في

[1] نجلاء مكاوي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت، مركز الفكر للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥، ص٦١.

مجال صنع السياسة الخارجية لأنه وضع المجلس الأعلى للأمن القومي تحت رئاسته"[1]"، إلا أن دوره في هذا المجال ليس على القدر نفسه من التأثير مقارنة مع المرشد الأعلى، ومرهون بالعديد من الاعتبارات أهمها شخصية الرئيس وعلاقاته غير الرسمية بالقوى المختلفة، كما أن وجود أغلبية برلمانية مخالفة لتوجهاته تمثل قيدا كبيرا على تحركاته في المجال الخارجي، بالإضافة إلى طبيعة القضية المثارة، حيث تذهب بعض الآراء إلى القول "إن القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية، تتخذ من قبل مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين يقال أنها بمعزل عن التحولات الانتخابية والتبديلات التي تجري في الهيئات المؤسساتية الرسمية"[2]"، ويدعم هذا الرأي التصريح الذي أدلى به أحمدي نجاد إبان الحملة الانتخابية الرئاسية عام ٢٠١٣م، والذي قال فيه ردا على الانتقادات التي وجهت إلى إدارته لملف الأزمة النووية مع الغرب إن هذا الملف لم يكن من صلاحياته ولم يكن صاحب القرار فيه"[3]".

---

[1] شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، مصدر سابق، ص٢٤.

International Crsis Group,"Dealing with Irans Nuclear Program",Middle East Report, N18,Oct 2003, .P2

athttp://www.crisisgroup.org /en/regions/middle-east-north - africa/Iraq - iran-gulf/iran/018- dealing- with -irans-nuclear-program.aspx [2]

[3] الرئيس الإيراني: الملف النووي لم يكن من صلاحياتي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٦١٢، ٩يونيو ٢٠١٣: http://archive.aawsat.com/details.asp?

بالنظر إلى تعقيد تركيبة النظام السياسي في إيران، نجد أن لها تأثير واضح على السياسة الخارجية الإيرانية، فوجود مؤسسات الثورة موازية لمؤسسات الدولة "جيش يوازيه حرس ثوري، رئيس يوازيه المرشد الأعلى، مجلس الصيانة يوازيه مجلس الشورى" أدى إلى وجود استراتيجيات متوازية، فالدولة قد تتبنى استراتيجية على المستوى الخارجي تكون مؤسسات الثورة تبنت استراتيجية مغايرة تماما لها"[1]"، لتكون السياسة الخارجية مجال لصراع بين رؤيتين واتجاهين ويتحدد منتهاها وفق تفاعلات معقدة يصعب معها توقع القرار النهائي بشكل دقيق، وبالتالي، فإن ما يميز النظام السياسي الإيراني يتمثل في أن كل مؤسسة لها ظلها، وعادة ما يكون الظل أكثر أهمية من المؤسسة نفسها، ويعود ذلك إلى ازدواجية الديني والمدني والمنتخب والمعين والظاهر والمخفي والرسمي وغير الرسمي، وهذا ما يسميه أحد الباحثين "متاهة مراكز السلطة في إيران"[2]".

[1]محمد عباس ناجي، من يحكم إيران: التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران، القاهرة، سلسلة قضايا، العدد٢٥، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص١٠.
[2]ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية، أبوظبي، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص٦٩.

- **مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:**

على غرار النظام الإيراني، تعتبر عملية صنع القرار في الولايات المتحدة معقدة بدورها بسبب تدخل العديد من الدوائر الرسمية وغير الرسمية.

- المؤسسات الرسمية: يقوم النظام السياسي الأمريكي في جوهره على مبدأ "الرقابة والتوازن"، حيث يقيد الدستور الأمريكي المؤسسات السياسية، عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها، وكبحها إذا ما تمادت في استخدام تلك الصلاحيات، أو سعت للسيطرة على صلاحيات غيرها، فمجلس الشيوخ يمكن أن يعيق التشريعات الصادرة عن مجلس النواب والعكس صحيح، كما أن الرئيس له حق الاعتراض "الفيتو" على ما يصدر عن الكونغرس وهذا الأخير له حق الرقابة على ما يصدر عن الرئيس لدرجة توجيه الاتهام إليه، وقد توزعت تلك الصلاحيات بين السلطات الثلاث "التشريعية، والتنفيذية، والقضائية" على نحو لا يسمح لأي منها بالانفراد بصنع القرار، فالعلاقة بين تلك المؤسسات لا تقوم على الفصل بين السلطات فقط، وإنما هي علاقة "مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات"[1].

[1] عمرو عبد العاطي، معاملات المقاومة: هل يغير "الرئيس الجديد" المعادلة المؤسسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟، السياسة الدولية، بتاريخ ١٤ -١١ -٢٠١٦، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/11920.aspx:

- السلطة التنفيذية: يلعب الرئيس دورا مهما في صنع السياسة الخارجية حيث يمنحه الدستور سلطات واسعة، حيث ينص على ما يلي: "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الاول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس"، كما يسهر على تطبيق القانون وبإمكانه الاعتراض على مشاريع القوانين، ودعوة الكونغرس إلى الاجتماع في دورة خاصة كما يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل، ويساعد الرئيس في مهامه مستشاروه ومعاونوه، ووزارات خاصة "الخارجية، الدفاع، وكالة الاستخبارات، مجلس الأمن القومي"، ووكالات فيدرالية تؤثر في توجهاته وقراراته، عبر ما تقدمه من توصيات وتحليلات لقضايا السياسة الخارجية، ويكون القرار النهائي الذي يتخذه الرئيس هو نتاج التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين تلك الأجهزة التنفيذية، حيث يتباين نمط أداء كل جهاز من الأجهزة المعاونة للرئيس لأدوارها في عملية صنع السياسة الخارجية بحسب أداء الأجهزة الأخرى، والمساحة التي يمنحها الرئيس ذاته لكل منها"[1].

فمثلا، تمتع وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الأب، ومادلين أولبرايت في ولاية بيل كلينتون الثانية، وكوندوليزا رايس في ولاية جورج دبليو بوش

[1] Michael Goldfien, "How the NSC Hijacked U.S. Foreign Policy", The National Interest, March 30, 2016 .

الابن الثانية، بصلاحيات واسعة في صنع السياسة الخارجية من قبل رؤسائهم، وعلى خلاف ذلك، فإن وارن كريستوفر في ولاية بيل كلينتون الأولى، وكولن باول في ولاية بوش الابن الأولى، جرى في الأعم الاستعاضة عن أغلب أدوارهم بالاعتماد على مجموعات صغيرة من المستشارين والمقربين من الرئيس، وفي الممارسة العملية، كذلك، كثيرا ما يتخطى الرئيس الإطار التقليدي لعملية صنع السياسة الخارجية بأن يمنح ملفا أو مهمة من اختصاص وزارة الخارجية إلى أحد الأجهزة التنفيذية المعاونة له، وكذلك، عندما أراد الرئيس أوباما المضي قدما في سياساته للانفتاح على إيران وكوبا في وقت مبكر من إدارته، فإنه أوكل مهمة الانفتاح مع الأخيرة لنائب مستشار الأمن القومي بنيامين رودس، والدبلوماسي الأمريكي اللاتيني ريكاردو زونيجا، اللذين قادا محادثات سرية أدت للانفتاح الأمريكي على كوبا، ولم تعرف وزارة الخارجية بالمحادثات إلا بعدما شارفت على الانتهاء"[1]".

- السلطة التشريعية: يتكون الكونغرس من غرفتين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حيث يقوم مجلس الشيوخ والتي يمثل بالأساس هيئة للتشاور ومهمة أعضائه بحث شؤون الأمة وتقديم النصح للرئيس ويتم اختيار أعضاؤه عن طريق الهيئات التشريعية، أما مجلس النواب فيمنحه الدستور خمس صلاحيات رئيسية هامة هي الموافقة بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية

[1] Karen DeYoung, "How the Obama White House runs foreign policy", Washington Post, August 4 .2015

التي يقترحها الرئيس، الموافقة على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية، وعلى الرغم من أن الدستور جعل الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو الذي يملك حق إعلان الحرب وفق "مادة سلطات الحرب"، لكن الممارسة الواقعية تكشف أن رؤساء الولايات المتحدة استطاعوا الالتفاف على سلطة الكونغرس، في إعلان الحروب عبر مبرر الإجراءات الدفاعية لحماية مصالح الولايات المتحدة، كما يعد من اختصاص الكونغرس إصدار تشريعات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والخارجية، والقوانين الخاصة بالمساعدات للدول الأجنبية، والمنظمات الدولية، وتكون تلك التشريعات، بعد أن تصبح قانونا، ملزمة للسلطة التنفيذية، ويمتلك الكونجرس سلطة الرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية باستدعاء المسؤولين التنفيذيين للشهادة أمام لجان مجلسي الشيوخ والنواب المختصة بقضايا العلاقات الدولية، والدفاع، والاستخبارات، ولتلك اللجان تأثير كبير في تشكيل الرأي العام الذي يعد محددا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية"[1]".

أوجد تشارك المؤسستين التنفيذية والتشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية حالة من التصادم والنزاع الدستوري على الصلاحيات، حيث قال الرئيس الأمريكي الأسبق توماس جيفرسون موضحا كيفية صنع القرار السياسي الأمريكي الخارجي "إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية هي

[1]عمرو عبد العاطي، معاملات المقاومة: هل يغير "الرئيس الجديد "المعادلة المؤسسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟، مصدر سابق.

من اختصاص السلطة التنفيذية، وإن عملية صنع السياسات الخارجية هي مسؤولية الكونغرس"، إلا أنه يمكن أن تكون لهذه القاعدة استثناء حيث نجد هيمنة للرئاسة الأمريكية على عملية صنع القرار السياسي في فترة من الفترات، وذلك راجع لمدى قوة شخصية الرئيس وفعالية الجهاز الإداري الذي يشتغل معه، وتركيبة الكونغرس"[1]".

- المؤسسات غير الرسمية: من جانب آخر، فإنه من السمات المميزة للنظام الأمريكي الدور الكبير الذي تلعبه ما يسمى بجماعات الضغط أو جماعات المصالح المختلفة في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو حق كفله لها الدستور الأمريكي، فلا يمكن فهم كثير من مخرجات السياسات الأمريكية المختلفة داخليا وخارجيا، إن لم نبحث عن الجهة التي تقف وراء إقرارها سواء من قبل الرئيس أو الكونغرس، ويقصد بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية وتعتبر الاحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام والرأي العام ومؤسسات الفكر والرأي من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، وتميل بعض الدول إلى تمويل مؤسسات وجماعات الرعاية مصالحها في الولايات المتحدة والتأثير على القرار السياسي واستمالة بعض السياسيين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اللوبي الإسرائيلي، واللوبي الإيراني.

---

1 Jennifer K. Elsea and Michael John Garcia, "Wartime Detention Provisions in Recent Defence Authorization Legislation", Congressional Research Service, March 14, 2016, p 45.

ما يمكن استخلاصه من دراسة تركيبة النظام السياسي لكلا البلدين، أن تغير الإدارة الأمريكية لا يعني أن تنفذ سياستها الخارجية دون موافقة أجهزة أخرى سواء رسمية أو غير رسمية، كما أن صعود رئيس إيراني أو مرشد جديد لن يستطيع إحداث تغيير في العلاقات الايرانية ـ الأمريكية دون موافقة أجنحة النظام السياسية والأمنية والدينية، وبالتالي، تعتبر تعقيدات مسار صنع القرار في البلدين عاملا مهما ورئيسيا لتحديد تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية، وهي لا تعكس بالضرورة الخطاب الرسمي والإيديولوجي للطرفين.

- **القدرات العسكرية لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية:**

نسعى بالتعرض إلى القدرات العسكرية لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية لدراسة إمكانية اللجوء للخيار العسكري لحل الخلافات الأمريكية ـ الإيرانية من خلال توقع ردة الفعل الإيرانية والأضرار التي يمكن أن تلحقها بالمصالح الأمريكية في المنطقة، كما سيتم توضيح القوة العسكرية الأمريكية الموجودة في الجوار الإيراني المباشر وليس كل القوة العسكرية الأمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة تفوق إيران بفارق كبير جدا في هذا الشأن، وأبسط مثال عن ذلك أن ميزانيتها تزيد سبعين ضعفا عن الموازنة العسكرية لإيران.

1. القدرات العسكرية الإيرانية:

رغم العزلة المفروضة عليها منذ الثورة، وبسبب حدة التجربة المريرة في حربها مع العراق، ركزت إيران جهودها على تطوير الصناعات العسكرية المحلية لتقليل اعتمادها على الخارج، حيث تعد من أكثر الدول انفاقا في العالم على القطاع العسكري منذ مطلع الخمسينات، وقد زادت ميزانيتها العسكرية بنسبة ١٢٨٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بالرغم من العجز الكبير الذي شهدته موازنتها العامة العام الماضي، حيث وصلت إلى ١١,٦مليار دولار عام ٢٠١٧"[1]"م، وبالإضافة إلى قدرات إيران التقليدية التي تتنوع ما بين "قوات برية، قوات بحرية، الحرس الثوري والذي ينقسم ما بين حرس ثوري بري وبحري، ومنظومتها الصاروخية التي تمثل رابع أقوى دولة في العالم من حيث الصواريخ بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين"، اهتمت إيران في عقيدتها العسكرية بتطوير قدراتها في الحرب غير المتكافئة التي تعتمد على ضربات فجائية لسد ثغراتها في مجال التكنولوجيا العسكرية وضعفها في القوات الجوية، حيث بنت مخزون من الأسلحة لهذا الغرض(صواريخ بر بحر، القوارب السريعة، المركبات البرمائية)، كما تعتمد كذلك على الحرب بالوكالة بدل الانخراط بنفسها لإبعاد أراضيها عن ساحة المعركة، ناهيك عن اهتمامها بتطوير قدراتها الصاروخية حتى أصبحت قادرة على تهديد إسرائيل، لتبرز كأهم قوة في منطقة الخليج، حيث تتواجد قواعد الولايات المتحدة والتي تعدها الجبهة الرئيسية في حال نشوب حرب ما، وهو ما جعل الولايات المتحدة تعيد حساباتها في

[1] رغم العجز المالي...ايران تزيد ميزانيتها العسكرية بـ١٢٨٪، العربية، بتاريخ ٢٠١٧\٢\٢٨:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/02/28 -128-.html

اللجوء إلى الخيار العسكري لتطويعها، نظرا للتكاليف المرتفعة والأضرار البالغة التي من الممكن أن تلحقها بقواعدها المنتشرة في المنطقة وبحليفتها إسرائيل.

2. إيران في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية:

وجود إيران ضمن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية من عدمه يؤثر على العلاقات الامريكية - الإيرانية، فخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، عملت الولايات المتحدة على تقوية نفوذها في إيران وتقليص النفوذ البريطاني والسوفيتي، وجعلت محور نشاطها خلال هذه الفترة قائما على الناحية الاقتصادية، وبعد أن تم احتلال إيران من طرف الحلفاء على يد القوات السوفياتية والبريطانية عام ١٩٤١م، دخلت أول مجموعة من القوات العسكرية الأمريكية للأراضي الإيرانية تحت ما عرف بالوفود العسكرية، وبعد عام تقدمت الولايات المتحدة على منافسيها القدامى، واتخذت كل من طهران وواشنطن قرارا برفع مستوى بعثاتهما السياسية من مستوى السفارة إلى مستوى سفارة كبرى، وفي المرحلة التالية طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من روسيا وبريطانيا في إطار تطبيق اتفاقية بوتسدام، بسحب قواتهما من إيران بداية من مارس ١٩٤٦م، وبلغت العلاقة بين إيران والولايات المتحدة اوج ازدهارها عندما زار الشاه في عام

١٩٤٩م واشنطن، بناء على دعوة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، حيث تم التوقيع على اتفاقية تعاون دفاعي متبادل بين البلدين"[1]".

-الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الثورة الإيرانية:

مع ازدياد التهديد السوفيتي في نهاية السبعينات واحتلاله لأفغانستان وتوسعه في القرن الافريقي، الذي تزامن مع الثورة الإيرانية وسقوط الشاه، والتي فقدت بموجبها الولايات المتحدة حليفا استراتيجيا قويا في المنطقة ونقطة ارتكاز، طورت إدارة كارتر قوة الانتشار السريع، وهي السلف الأول للقيادة المركزية الأمريكية الحالية التي تمنح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على نقل قوة عسكرية إلى منطقة الخليج وإلى ضرورة اتباع سياسة التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الأمريكية، لتنتهج بعد ذلك سياسة "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران لمنع اختلال توازن القوى في منطقة الخليج لصالح أي طرف، بالإضافة إلى ذلك، وبعد التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لطرد الجيش العراقي من الكويت عام ١٩٩١م، قرر الرئيس جورج بوش الأب ومستشاروه عدم إكمال الزحف على بغداد باعتبار نظام صدام حاجزا أمام إيران القوية، لتقرر الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠١م أن تنهج سياسة "تغيير النظام"

[1]أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الإنتشار النووي: الحالة الإيرانية"٢٠٠١-٢٠٠٩"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٣، ٢٠١٤، ص١٢٧.

تجاه منطقة الشرق الأوسط، بناءً على تقييمها بأنها الحل الأمثل لوقف التهديدات التي تتسبب بها هذه الأنظمة، من خلال التدخل المباشر في أفغانستان ثم العراق"[1]".

لحماية مصالحها، غمرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط عسكريا بدرجة غير مسبوقة، حيث أحاطتها بحزام أمني عسكري، فضلا عن عسكرة المنطقة الشرق أوسطية ذاتها، إذ تم توسيع نطاق وجود حلف الناتو في المنطقة المحيطة بالخليج من جيبوتي إلى جزيرة دييغوا غارسيا في المحيط الهندي، كما انتشرت شبكة من القواعد والبعثات العسكرية الأمريكية في عمق آسيا الوسطى، في المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة، وأقامت القوات الأمريكية وجودا لها في مناطق كانت ولسنوات طويلة منطقة نفوذ روسي، شملت أوزبكستان وقرغيزستان، وطاجكستان، وكازاخستان وأرمينيا فضلا عن أفغانستان، حيث تحولت إلى موطن لأكثر من ٦٠ ألف جندي أمريكي، كما عمدت الولايات المتحدة إلى هندسة وجودها في الخليج العربي والعراق من خلال شبكة من الاتفاقات التي تتيح التموضع المسبق لقواتها ومعداتها، وإرساء سلسلة من القواعد الرئيسية ومواقع العمليات المتقدمة، والمواضع الأمنية التعاونية، حيث وفرت الكويت نطاقا متنوعا من المساعدات للقوات الأمريكية، وسمحت بالاستخدام الواسع للأرض والمنشآت الكويتية، أما البحرين فتضم قيادة الاسطول الخامس

[1]جانيس تيري،"السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة" ، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠٠٦، ص ص١٨٩-٢٠٨.

الأمريكي، في حين تفضل دولة الإمارات وسلطنة عمان التموضع المسبق للقوات أو العتاد واستخدام القواعد الجوية، كما نما الوجود العسكري الأمريكي في قطر، حيث وفرت مكانا للقيادة الأمامية وللقيادة الوسطى الأمريكية ووفرت تسهيلات جوية في قاعدتي العديد والسيلية الجوية فضلا عن إتاحة الاستخدام الحر للموانئ القطرية، وبذلك أوجدت الولايات المتحدة نظاما إقليميا أمنيا مكونا من سلسلة من القواعد والمنشآت والمطارات والموانئ والمستودعات المكدسة بكميات ضخمة من الأسلحة والمعدات التي يمكن استخدامها في مهام عسكرية عاجلة، بحيث تطوق إيران من كل الجوانب لتحجيم تمددها الاقليمي وتطويع سياستها، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي من وجهة النظر الإيرانية"[1]"، وقد شكل فرض الحصار على إيران عبر هذه القواعد العسكرية التي تشكل قوسا كاملا من آسيا الوسطى إلى الخليج، التي يبلغ عددها حوالي٤٠ قاعدة، عاملا مهما في هندسة تطور العلاقات بين البلدين بفعل الضغط الذي فرضه على خياراتهما، وهو ما دفع بإيران للاستجابة جزئيا وبصفة محدودة للإملاءات الأمريكية"[2]".

- **الخطوات الأمريكية التصعيدية تجاه إيران:**

---

[1] Bruce.W.Jentle son and others,"Strategic Adaptation to word a new strategy in the middle East",Washington, center for a new American security, 2012, p5.

[2] دياكو حسين، الجذور الحقيقية للخلافات الإيرانية الامريكية، دورية مختارات ايرانية، العدد١٦٠، ديسمبر٢٠١٣، ص٦٨.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة خطوات تصعيدية تجاه إيران محاولة احتوائها، وقد استندت في خطواتها التصعيدية على عدة مبررات:

- سعي إيران الحثيث لامتلاك سلاح نووي وأسلحة الدمار الشامل، حيث زادت الرغبة الإيرانية في ذلك وخاصة بعد عام ١٩٩٣م بسبب ارتفاع عائدات البترول التي وصلت إلى أكثر من عشرين مليار دولار، استغل جزء منها لتمويل الحصول على أسلحة متطورة، حيث قامت إيران بشراء مفاعلات نووية من الصين وروسيا من أجل استخدامها للأغراض السلمية، إلا أن هذه الخطوة دفعت الأمين العام لوكالة الطاقة الذرية لزيارة إيران وتفتيش العديد من المواقع النووية فيها.
- الادعاء الأمريكي الثاني ضد إيران هو دعمها المستمر لما تدعيه الولايات المتحدة بالنشاطات الإرهابية في العالم خاصة منظمات حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي.
- انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لإيران على سجلها لحقوق الإنسان، مركزة على دور إيران في إعدام واغتيال الكثير من الناشطين السياسيين المعارضين للنظام الإيراني داخل إيران وخارجها.
- والادعاء الأخير، هو رفض إيران الاعتراف بإسرائيل ومعارضتها القوية لعملية السلام بين العرب والإسرائيليين في الشرق الأوسط، فمنذ عام ١٩٧٩م رفضت إيران الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، وقدمت كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للقوى المناهضة لإسرائيل في

فلسطين ولبنان، كانت إيران دائما تنظر إلى إسرائيل على أنها كيان صهيوني غير شرعي ومرض غريب انغمس في جسم فلسطين المسلمة"[1]".

وفي مواجهة تلك الاتهامات والادعاءات ولمعاقبة إيران، تحركت إدارة كلينتون بوضع إيران تحت عقوبات قاسية اشتملت على تجميد العلاقات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن هذه الاجراءات الأمريكية لم تتمكن من إقناع دول العالم لمقاطعة إيران لما تملكه من أوراق رابحة كثيرة، مثل البترول والسكان والسوق الناشئ الكبير، حتى إن دولاً صديقة للولايات المتحدة مثل اليابان اقامت علاقات ودية واقتصادية مع إيران في هذه الفترة، وفي عام ١٩٩٥م قدمت الإدارة الأمريكية تقريرا شاملا لروسيا عن إيران ونشاطاتها النووية التي تهدف إلى بناء مفاعلات نووية بغرض امتلاك سلاح نووي، إلا أن الروس لم يتجاوبوا مع هذه التقارير الأمريكية ومضوا قدماً في صفقتهم لتعزيز العلاقات مع إيران، وعلى العكس تماما من ذلك، تحركت روسيا باستراتيجية مضادة للتوجهات الأمريكية وقامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع إيران عام ١٩٩٦م، هذه الصفقة قدرت بحوالي ٨٠٠ مليون دولار، يتم بموجبها إكمال روسيا بناء محطة إيران النووية في بوشهر"[2]"، وبعد فشل إدارة كلينتون بإقناع روسيا والصين أن إيران "رصيد سيء"، وبعد توالي الضغوطات الداخلية الأمريكية، قام الكونغرس بفرض عقوبات

---

[1] أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص ص١٦٠-١٦١.

[2] أسماء محسن العجمي، تقرير عن: الملف النووي الإيراني"مفاعل بوشهر"، الكويت، مجلس الأمة الأمانة العامة قطاع المعلومات والتطوير والتدريب إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٣، ص٦.

جديدة على إيران تحت اسم "قانون داما توا"، في عام ١٩٩٦م، والذي ينص على معاقبة كل الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في مصادر الغاز والبترول في كل من إيران وليبيا"[1]".

هدفت هذه الإجراءات والعقوبات الأمريكية إلى إرسال رسالة قوية لأصدقاء الولايات المتحدة من العرب في منطقة الشرق الأوسط مفادها أن الولايات المتحدة لن تتسامح ابدا مع سعي إيران الجاد لتصدير ثورتها إلى البلدان المجاورة، بجانب رسالة أخرى إلى أصدقائها وحلفائها الغربيين واليابان، لتظهر الجدية الأمريكية بحماية آبار البترول وطرق مواصلاته، والمضي قدما بعملية السلام، أما رسالة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل فكانت أنها ستعارض أي توجه إيراني للسيطرة على المنطقة وستعارض بقوة امتلاك إيران لأي قدرات نووية.

- **الأزمة النووية الإيرانية:**

تضمنت الأزمة النووية الإيرانية قدرا عاليا من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها، جعلتها واحدة من ابرز الأزمات على الساحة الدولية منذ أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، فقد خلقت أجواء حاسمة بالنسبة لمعظم الأطراف المعنية، وأثارت صراعا حادا بين أرادات مختلف

[1] علي الجرباوي، العملية التفاوضية القادمة لكي لا نعود إلى المربع ١، جامعة بير زيت، ورقة عمل في مؤتمر آثار الحرب الأمريكية على العراق دوليا وإقليميا ومحليا، ٢٠٠١، ص١٥.

الأطراف، كونها لم تكن نتاجا لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، وإنما ترتبط أيضا بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية، ولا سيما في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

- الدوافع والاعتبارات التي تحرك السياسة النووية الإيرانية ما بين سياسية واستراتيجية وعسكرية واقتصادية:

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة من الدوافع والاعتبارات، بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن، إلا أنه يمكن أن نوجزها بالآتي:

- الدوافع السياسية والاستراتيجية:

تحاط العلاقات الإيرانية مع أي طرف كان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالكثير من الحسابات المتعلقة بأمن الطاقة، فهي ترغب بتطوير القدرات النووية، وإحداث تقارب في موازين القوى مع إسرائيل، وبناء مكانة متجددة على الساحة الإقليمية والدولية والمشاركة في ترتيبات أمن الخليج والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي لتعزيز مكانتها بالمنطقة، كون إيران تقع في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، كما تقع بين أغنى منطقتين في العالم باحتياطيهما النفطي، وهما منطقتي الخليج العربي ـ بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عدوة إيران اللدود للسيطرة على هاتين المنطقتين

اللتين تتمتعان بموقع خاص في الاستراتيجية العالمية، بحكم ثرواتها الطبيعية الهائلة من النفط الخام والغاز الطبيعي"[1]".

- الدوافع العسكرية:

تأتي ترجمة للفكر الاستراتيجي الإيراني الذي ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي أوقف فيها الغرب العراق عن استخدام صدام حسين المكثف للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مما دعم اتجاه الحكومة الإسلامية لتطوير برنامجها النووي، بل افرز الاحتلال الانجلو ـ أمريكي للعراق متاعب جديدة هي الأخطر على الأمن القومي الإيراني، نتيجة لتعاظم شعورها بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها، أو كما يطلق عليه البعض استراتيجية "طوق النار"[2]، بعدما أقدمت الولايات المتحدة على إقامة قاعدة عسكرية لها في أراضي أذربيجان، واستقرت على مقربة من حدودها الغربية والجنوبية في العراق، وحدودها الشرقية في أفغانستان، فضلا عن التواجد العسكري الأمريكي في قاعدة "انجيرليك" في تركيا، وفي مياه الخليج العربي، هذا الحصار الذي أصبح محكما على إيران يحمل في طياته خطرين: اولهما آني، والثاني ربما يكون مطروحا في مرحلة لاحقه، فالخطر الحالي يتمثل في عزل إيران وإبعادها عن أية ترتيبات في محيطها الإقليمي، إما الهدف المؤجل، يتمثل في ان هذا الحصار

---

[1] مصطفى علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، القاهرة، دورية السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد٢٠٤، المجلد٥١، ٢٠١٦، ص٣٤.

[2] الكسي غروميكو، رؤية روسية للتقارب مع إيران ـ حلف اوراسيا الجيوسياسي، بيروت، مجلة الشرق الأوسط، العدد ٧٦، ١٩٩٨، ص٣٠.

يدعم فكرة استهداف إيران عسكريا في إطار ما تسميه واشنطن بمحور الشر، ليس هذا فحسب، بل إن لإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار، مع ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة أو محتملة لوحدة الجبهة الداخلية الإيرانية، كما ان لإيران حدودا برية هائلة مع جيرانها، بالإضافة إلى حدودها البحرية الشاسعة، الأمر الذي خلق تحديات مستمرة على صعيد حفظ الأمن القومي الإيراني، وتمارس الجبرية الجغرافية دورا آخر مؤثرا في تفاقم المخاطر والتحديات التي يواجهها صناع القرار في إيران، نظرا لأحاطتها بدول نووية عدة، روسيا في الشمال، باكستان والهند والصين في الجنوب الشرقي، وإسرائيل في الجنوب الغربي بمسافة لا تتعدى ١٢٠٠كم٢، هذا الاضطراب الحادث في البيئة الجغرافية لإيران يحتم عليها إن تؤمن نفسها بكل الوسائل، ومن هنا فقد تكرس في العقل الاستراتيجي والعسكري الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة، تنتج أو تمكن من انتاج السلاح النووي، ليكون ذلك كفيلا بردع الأعداء، وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقة"[1]".

- الدوافع الاقتصادية:

ظلت إيران تؤكد على ان برنامجها النووي يندرج في سياق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع التركيز على ان المفاعلات النووية التي تسعى إيران إلى بنائها سوف توفر بما يتمثل في

[1] فهد مزبان خزار الخزار، أثر العوامل الجغرافية في تطوير العلاقات الإيرانية ـ السعودية: دراسة في الغرافية السياسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٤، ص١٤٥.

تأمين ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية بواسطة إعداد المفاعل النووي وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط، لا سيما ان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران، كما أن بناء هذه المفاعلات سوف يساعد على الحد من استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز، مما سوف يساعد بدوره على الحفاظ على هذين الموردين بهدف توجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على المزيد من العائدات المالية، يضاف إلى ذلك، أن إيران أنفقت جزءا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه على شراء المعدات النووية وإقامة البنية الأساسية، وان من العبث تبديد هذه البنية وإهمالها"[1]".

واستحوذت المسألة النووية الإيرانية على قدر كبير من الاهتمام الإقليمي والدولي، وأثارت مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري، واحتاجت إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من أجل محاصرة تداعياتها السلبية، وكان السلوك الصادر عن معظم اطراف الأزمة يهدف إلى حماية مصالحها والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، جنباً إلى جنب مع العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار المواجهة العسكرية، وفي الوقت نفسه، تعاملت معظم الاطراف مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة، مع محاولة التحكم في مسار التفاعلات المحيطة بالأزمة، سعياً من كل

[1] أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، العدد٣٠، السنة الثالثة، يناير٢٠٠٣، ص٨٢.

طرف إلى صيانة مصالحة، فطرفا الأزمة الرئيسان "إيران ـ والولايات المتحدة الأمريكية" حرصاً على تفادي الوصول بالأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، إذ لم يكن من مصلحة إيران بالطبع إن تتعرض منشأتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري في الوقت الذي ما تزال فيه منغمسه بالكامل في العراق، علاوة على ما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية، ولكن ذلك لا ينفي إن كلاهما ظل يؤكد على مستوى الخطاب السياسي استعداده الكامل لمواجهة احتمالات التصعيد العسكري"[1]".

- مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني:

مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل متمايزة، يمكن أن نبرزها على النحو التالي:

- البرنامج النووي الإيراني قبل الثورة الإسلامية:

اعتبرت فترة الخمسينات من القرن الماضي البداية الفعلية لاعتماد برنامج الطاقة النووية دون التعرض إلى ضغوطات دولية بمساعدة من الدول الكبرى، حيث مهدت الولايات المتحدة أمام الدول الراغبة بامتلاك الطاقة النووية للاستفادة منها، كتعويض معنوي انساني على ما فعلته في اليابان، حيث أطلق ايزنهاور في عام١٩٥٣م، مشروع "الذرة من أجل السلام"، كتدبير يقضي

[1]أسماء محسن العجمي، تقرير عن: الملف النووي الإيراني"مفاعل بوشهر"، مصدر سابق، ص٤.

بوضع تكنولوجيا الذرة في خدمة أهداف الانسانية عامة ودون تمييز"[1]"، وقد استفادت إيران من هذا العرض الأمريكي بحكم علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، وامكانياتها المالية الجيدة والنزعة الامبراطورية التي تتحكم بتوجهات الشاه ومساعيه لتصبح إيران لاعبا مؤثرا في القرار الدولي، وعليه، وقع أول اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة عام ١٩٥٧م قضى بأن تمتلك إيران مفاعلا نوويا للأبحاث بقوة ٥ ميغاواط، وجرى تدشينه في جامعة طهران وبدأ العمل فعليا عام ١٩٦٧م، في هذه الأثناء كانت الدول الكبرى تعمل على صياغة معاهدة عدم الانتشار النووي عام ١٩٦٨م التي أصبحت نافذة بتاريخ ٥مارس١٩٧٠"[2]"، وقد وقعت إيران عليها عام ١٩٦٨م، وصادقت عليها يوم ٢فبراير١٩٧٠، كما وقعت على اتفاقية الضمانات النووية بتاريخ ١٥مايو١٩٧٥مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تنص المادة الرابعة منه على أن معاهدة الحد من انتاج الأسلحة النووية وتجربتها تعترف بحق الدول في انتاج الطاقة النووية وتطويرها واستعمالها للأغراض السلمية، وقد سمحت هذه المعاهدة لإيران وبموجب البروتوكول الموقع باستيراد احتياجاتها الفردية لتشييد المفاعل النووي المشار إليه سابقا، وبذلك تكون إيران قد حصلت على دعم الشرعية الدولية وحصانتها للبرنامج الذي باشرت التخطيط له مع الولايات المتحدة، ووضعه في نطاق التعاون والاتفاقيات التي أفرزتها العلاقات المتميزة بين البلدين"[3]".

---

[1] عدنان مهنى، مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٤، ص٢٨.

[2] أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني ـ التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٣١، يناير١٩٩٨، ص ص٣١١-٣١٢.

[3] جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ص١٩-٤٨.

وتجدر الاشارة الى أن البرنامج النووي الأولي عرف ذروة النمو والاهتمام بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام١٩٧٣م، في ظل تطور العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، ذلك أن شاه إيران رفض الدخول في سياسة قطع النفط على أوروبا وأمريكا التي اعتمدتها الدول العربية كأداة للضغط على الولايات المتحدة الداعمة بشكل مطلق لإسرائيل، حيث استمر النفط الإيراني بالتدفق إلى أمريكا وأوروبا، بل زادت إيران من الكميات المصدرة بهدف تعويض النفط العربي، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة بالمقابل، إلى دعم تطوير المشروع النووي الإيراني"[1]".

وعلى الرغم من العلاقات الأمريكية الإيرانية الممتازة وحصول أمريكا على امتيازات تفضيلية من إيران والمكانة المتميزة لحكم الشاه واضطلاعه بدور شرطي الخليج، إلا أن واشنطن ظلت ممسكة بزمام الأمور من خلال إبقاء البرنامج النووي تحت رقابتها بهدف منع تحويله ـ إلى برنامج تسلح وامتلاك القنبلة النووية، وذلك لإرضاء دول الخليج من ناحية وللحد من طموحات الشاه ومنعه من الإفلات من الضغوط الأمريكية من ناحية أخرى في حال تمكنه من عقد اتفاقات مع الدول الكبرى، حيث عملت على الضغط عليه، وتمكنت من إلغاء الاتفاقيات المبرمة مع الهند وفرنسا، غير أن الاتفاق الأمريكي الإيراني النووي كان مصيره الفشل مع نجاح الثورة الإيرانية التي أطاحت بكل ما صنعته أمريكا، وكان ذلك مصير سائر الاتفاقات النووية الأخرى.

- البرنامج النووي بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية:

[1]عدنان مهنى، مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص٣٠.

مع سقوط حكم الشاه عام ١٩٧٩م، كان مفاعل بوشهر الأول قد أنجز منه٩٠٪ وحوالي٦٠٪ من معداته قد ركبت، أما مفاعل بوشهر٢ فقد أنجز منه حوالي٥٠٪، إلا أن الخميني رأى أن إيران لا تحتاج الطاقة النووية وقام بطرد الشركات الأجنبية العاملة في إيران وذلك بعد ان تم إنفاق ما يزيد عن ٣مليار دولار على محطة بوشهر، مما أدى إلى انتقال إيران إلى مرحلة جديدة ومختلفة في التوجهات السياسية والأهداف والطموحات تعرض من خلالها البرنامج النووي الإيراني في مرحلة أولى لحالة الجمود والارباك، ثم لعملية التدمير والإنهاك خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ٨ سنوات، وكنتيجة لاستخدام العراق في هذه الحرب للصواريخ الباليستية والاسلحة الكيماوية والتدمير الناجم عنهما، عمدت إيران إلى بناء مصانع ومراكز علمية تتولى إنتاج أسلحة كيمياوية وصاروخية مكافئة للسلاح العراقي واستئناف برنامجها النووي بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية خاصة وأنها تزامنت مع تفكك الاتحاد السوفيتي ورواج التجارة السرية للمواد النووية إضافة إلى استفادة إيران من التقنية النووية الباكستانية"[1]"، وظهور قوى دولية كالصين وكوريا الشمالية تمتلك برامج نووية مستعدة لمساعدة إيران في هذا المجال، وكانت سنة ١٩٩٢م عام دخول الشرعية الدولية إلى الملف النووي الإيراني، وهو ما مثل النقلة النوعية الاكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، حيث فتشت بعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنشآت النووية الإيرانية، دون أن تتهم إيران بوجود مخالفات في هذا الشأن، وهو ما أغضب إسرائيل والولايات

---

[1] Molly Moore,"Iran Restarted uranium Program,enhanced Acess for UN inspectors Halted at Facillities" Washington post foreign Service,feb 15,2006, http://www.washingtonpost.com

المتحدة الأمريكية، وجعل طهران تصمد في وجه ضغوطهما وتستمر في برنامجها متجاوزة البيانات الأمريكية التي تتهمها بالتوجه نحو تصنيع السلاح النووي لاستخدامه ضد الدول الخليجية وإسرائيل"[1]".

ويعتبر موضوع امتلاك أسلحة نووية من طرف إيران بالنسبة للولايات المتحدة خطا أحمر حيث تعتبره تهديدا استراتيجيا مباشرا لمصالحها في منطقة الخليج، فضلا عن التهديد المباشر لأمن إسرائيل خاصة تخوفها من وصول هذا النوع من الاسلحة إلى منظمات معادية لها في حال تفاقم الصراع بين طهران وواشنطن مستقبلا، كما قد يدفع دولا أخرى في المنطقة لمحاولة امتلاكه"[2]".

- البرنامج النووي الإيراني بعد عام ٢٠٠٢:

عرف البرنامج النوي الإيراني انتعاشا جديدا ونشاطا مكثفاً على كافة المجالات منذ سبتمبر ٢٠٠٢م، واستحوذ على حيز كبير من اهتمام الحكومة الإيرانية، حيث بدأ تقنيون روس بإنشاء مفاعل نووي في منطقة بوشهر تنفيذا للاتفاق الذي أبرم مع إيران، والذي كان في الوقت نفسه محل اعتراض أمريكي شديد على الرغم من إقدام إيران على إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها سوف تخصص المفاعل الجديد لتطوير خطة انتاج الوقود النووي، بعد التقاط قمر صناعي تابع لمركز أبحاث أمريكي صورا لموقعين نوويين هما "نطنز"، و"أراك" وفق ما صرح به المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٣ديسمبر٢٠٠٢م، وبعد زيارات متكررة للمفتشين

[1] انتوني كوردمسان، قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد، في جمال السويدي وآخرون "إيران والخليج: البحث عن الاستقرار"، أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص ص٣٩٨-٤٠٠.
[2] عدنان مهنى، مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص٤٢.

الدوليين للمفاعلين، كشف مدير عام وكالة الطاقة النووية محمد البرادعي آنذاك على أن إيران أخفقت في التزاماتها تجاه معاهدة حظر الانتشار النووي تحت الفقرة "٤" وبأنها لم تكن شفافة في نشاطاتها النووية أو استيرادها للمواد ذات العلاقة (مزدوجة الاستخدام)"[1].

وطالب البرادعي إيران بالإفصاح الكامل عن كافة نشاطاتها ولا سيما مشروع التخصيب وتجارب ما بعد التحويل، ثم دعاها إلى وقف نشاطات التخصيب كافة وتوقيع بروتوكول إضافي مع الوكالة قبل ٣١ أكتوبر٢٠٠٣م يسمح للوكالة بالتفتيش الاستثنائي على منشآت إيران ذات العلاقة بالمشروع النووي، ولنزع فتيل الأزمة بين الوكالة الدولية وإيران عمل وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا على حث إيران على استصدار موافقة للتعاون مع الوكالة قبل نهاية فترة الإشعار، وكانت النتيجة أن أعلنت إيران في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م وقف كافة نشاطات التخصيب"[2]"، وتم توقيع البروتوكول في ١٨ديسمبر٢٠٠٣م، وقد أعطى هذا البروتوكول للوكالة الحق في التفتيش الاستثنائي واعتبرت الوكالة إيران متعاونة بحسب الوكالة ولكن ليس بالمطلق، وفي ١٨يونيو٢٠٠٤م، طلبت الوكالة بناء على طلب أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية من إيران أن تكون متعاونة في تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينهما، وفي ٢٩نوفمبر٢٠٠٤م أصدرت وكالة المخابرات المركزية تقريرا يطالب فيه إيران بإيقاف كافة

[1] أسماء محسن العجمي، تقرير عن: الملف النووي الإيراني"مفاعل بوشهر"، مصدر سابق، ص٧.
[2] مجموعة باحثين ومؤلفين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة أحمد أبو هدية، مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، ٢٠٠٦، ص٧٤.

نشاطاتها النووية حتى الانتهاء من أعمال التفتيش، وفي ديسمبر ٢٠٠٤م تمكن مفتشو الوكالة من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما "بارجين ولافيزان" وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وتخزين عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية، وفي مارس ٢٠٠٥م رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع باجين من قبل مفتشي الوكالة الدولية على أساس أنها غير مسوغة"[1]"، ليتصدر البرنامج النووي بعد ذلك أهم ملفات الخلاف بين طهران وواشنطن، والذي شكل ضغطا على تطور العلاقات بينهما حتى إبرام الاتفاق النووي في يوليو٢٠١٥م"[2]".

- مرحلة التصعيد ودخول الملف النووي مجلس الأمن من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨نهاية فترة بوش:

تزايد التحريض الأمريكي والدولي ضد البرنامج النووي الإيراني بعد احتلال العراق عام٢٠٠٣م، مما جعل إيران تخشى أن تكون بداية لتكرار التجربة العراقية معها، بعد اتهام نظام صدام السابق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وما عزز خشية إيران هو وجود رغبة معلنة لدى المحافظين الأمريكيين الجدد في بناء شرق أوسط جديد يطيح البني والهياكل السياسية القائمة، خاصة أن إيران صنفت في "محور الشر" الذي تريد الولايات المتحدة القضاء عليه، وطوقته بدخول نحو١٥٠ ألف جندي أمريكي في العراق.

---

[1] أسماء محسن العجمي، تقرير عن: الملف النووي الإيراني"مفاعل بوشهر"، مصدر سابق، ص٨.

[2] الاتفاق النووي: هذه محطات الملف النووي الإيراني منذ ٢٠٠٣ إلى اليوم، النهار https://www.annahar.com

1. انسداد المفاوضات حول البرنامج النووي:

في هذا الإطار، رفضت الولايات المتحدة العرض الذي طرحته إيران آنذاك للدخول في حوار مباشر مع إيران لتسوية القضايا العالقة معها، ومنها الأزمة النووية، على الرغم من التعاون الحذر الذي جمع بينهما بشأن أفغانستان عام ٢٠٠١م، وفي بيئة من الاضطراب الإقليمي، وفي محاولة من إيران لتقليص التهديدات والمخاطر، لم تترد هذه الأخيرة في التفاوض المباشر مع الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) حول برنامجها النووي، وقد استمر التفاوض نحو ثلاث سنوات بين٢٠٠٣ و٢٠٠٥م، حيث أبدت استجابتها لطلب وقف تخصيب اليورانيوم طوال فترة التفاوض والتوقيع على البروتوكول الاضافي بتاريخ ٢٢ أكتوبر٢٠٠٣م، الذي يتيح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التدقيق في كل أنشطة إيران النووية، والذي كان لوجود الرئيس الإيراني الاصلاحي محمد خاتمي آنذاك دور في اتخاذ هذا القرار، إلا أن المفاوضات لم تتقدم بين الطرفين، حتى بعد انضمام روسيا لترويكا الأوروبية، وذلك بسبب رفض إيران لعرض المبادرة الروسية بشأن معالجة الوقود النووي الإيراني في الأراضي الروسية، على غرار الحوافز والمبادرات التي طرحت من الجانب الأوروبي عام ٢٠٠٥م، صاحبها تشدد

للموقف الإيراني بعد وصول الرئيس نجاد إلى الحكم في ذات السنة، واستئنافه لأنشطة التخصيب"[1]".

أدى ذلك إلى نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بضغط من الولايات المتحدة، وقد وضح المسؤول السابق عن الملف النووي الإيراني حسن روحاني في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن السياسة الإيرانية خلال هذه الفترة كانت تهدف بالأساس إلى تبيان عدم صحة ادعاء الولايات المتحدة امتلاك إيران السلاح النووي كما فعلت مع العراق، لأنها كانت لا تريد سوى "التسليم الكامل"، وأن التجارب السابقة علمتنا أن المفاوضات معها لن تفضي إلى شيء، وأن روسيا هي طرف ضعيف، ولا ترغب في استقلال إيران في المجال النووي، وكذلك حال الصين وبعض الدول الاخرى".[2]

أصدر مجلس الأمن القرار "التحذيري" ١٦٩٦ في ٣١يونيو٢٠٠٦، الذي أمهل طهران شهرا لوقف تخصيب اليورانيوم، تبعه القرار١٧٣٧ في٢٣ديسمبر٢٠٠٦ الذي أعاد التأكيد على ضرورة تعليق جميع الأنشطة النووية بما في ذلك البحث والتطوير، ودعوة جميع الدول إلى اتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون توريد جميع الاصناف والمواد والمعدات والسلع

[1] جيمس سيبينوس ومايكل سينج، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران: إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٤١.
[2] المصدر السابق

والتكنولوجيات التي من شأنها أن تسهم في أنشطتها المتصلة بالتخصيب أو إعادة المعالجة أو المتعلقة بالماء الثقيل أو في تطوير منظومات ايصال الاسلحة النووية"، والقرار١٧٤٧ في مارس٢٠٠٧م، الذي أضاف عقوبات جديدة عليها، وعلى الرغم من تلك القرارات والعقوبات، لم تتراجع إيران عن تخصيب اليورانيوم مؤكدة على حقها في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، استنادا للمادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث أصبح هذا الموقف في رأي بعض المحللين جزءا من شرعية النظام السياسي في طهران سواء كان اصلاحيا أو محافظا"[1]".

ورغم استئناف التفاوض مرات عدة، إلا أن إصرار الطرف الغربي "الأوروبي ـ الأمريكي" على وقف التخصيب قبل بداية التفاوض، مقابل اصرار الطرف الإيراني بأن وقف التخصيب قد يكون نتيجة للتفاوض وليس شرطا، جعل الطريق مسدودا للتقدم في المفاوضات، الامر الذي فتح الباب أمام قرارات أخرى من مجلس الأمن، بدأت معها مرحلة العقوبات المفتوحة، والتلويح بالخيار العسكري بين فترة والأخرى، هذه السياسة التصعيدية لم تثن إيران عن متابعة برنامجها النووي وواصلت استعمال كل الوسائل التي تمتلكها للتأثير على موقف كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.

2. مواقف القوى الدولية والإقليمية إزاء البرنامج النووي الإيراني**:**

[11] الاتفاق النووي: هذه محطات الملف النووي الإيراني منذ ٢٠٠٣ إلى اليوم، مصدر سابق.

على الرغم من التوافق العام بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية والإقليمية، التي تعتبر اطرافا رئيسية وثانوية في الأزمة النووية الإيرانية، على ضرورة رفض امتلاك إيران السلاح النووي، إلا أنها تباينت في ادارتها للأزمة، فقط بحكم تباين مصالحها أو اختلاف علاقاتها مع إيران، الطرف الرئيسي في الأزمة، ولكن الأهم من ذلك بحكم اختلاف تصوراتها بشأن إدارة قضايا السلم والأمن على الساحة الدولية، وفي القلب منها قضايا منع الانتشار النووي"[1]"، ففي حين انطلقت الولايات المتحدة في تبنيها موقفاً تقليديا ومعاديا للبرنامج النووي الإيراني، ويمثل هذ الموقف امتداد للموقف العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه إيران منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩م، إلا أن هذا الموقف ازداد حده منذ بداية التسعينات، ولا سيما بعد ازدياد الاتهامات الأمريكية بأن إيران تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، علاوة على أنها تعمل للحفاظ على نظام إقليمي في منطقتي الخليج والشرق الاوسط يضمن عدم ظهور قوة مناوئة تشكل تهديدا لمصالحها الاستراتيجية"[2]".

الجانب الأوروبي كان يرى أن الأزمة تكمن في سياسات النظام على خلاف الولايات المتحدة وليس النظام ذاته، لارتباطه باتفاقيات نفطية مع إيران التي جعلت منها ورقة ضغط في إدارة ملفها النووي، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يسعى لتنويع مصادر الطاقة لمواجهة الاحتكار

[1]أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني ـ التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٣١٩.
[2]أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص٨٤.

الروسي، بالمقابل، ينطلق كل من الموقف الروسي والصيني الداعم لإيران من انسجامه مع المصالح الخاصة لكل منهما، المتمثلة في تجنب التكلفة الضخمة لأي عمل عسكري ضد إيران أو عقوبات اقتصادية طويلة المدى، فإذا كانت روسيا لا تريد إضعاف إيران في وجه تمدد النفوذ الأمريكي فإنها كذلك لا تريد أن تصبح إيران قوة إقليمية لا تحتاج إلى استمرار التعاون معها"[1]"، أما الصين فهي ترى أن أي اضرار بإيران سيلحق الضرر باقتصادها، إلا أن موافقتهما على دخول الملف النووي مجلس الأمن، ومجاراتهما للعقوبات الدولية بموجب القرارات ١٨٠٣ و١٧٤٧ و١٧٣٧ يندرج ضمن اعتبارات، منها محاولة ضبط سلوك النظام الإيراني ومنعه من الإقدام على القيام بسلوكيات استفزازية، قد تؤدي إلى القيام بعمل عسكري ضده يسفر على انهيار مفاجئ للنظام الإقليمي وإعادة بناء التوازنات لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، فضلا عن الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة لأي عمل عسكري على الاقتصادين الروسي والصيني، بالإضافة إلى اعتبار القرارات محاولة لنزع فتيل المواجهة بين روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر على خلفية البرنامج النووي الإيراني"[2]".

3. الضغط من أجل تغيير السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي:

[1]نورهان الشيخ،"العلاقات الروسية-الاوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر٢٠٠٧، ص٥٣.
[2]أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الإنتشار النووي: الحالة الإيرانية"٢٠٠١-٢٠٠٩"، مصدر سابق، ص٢٤٠.

إن المخاوف والشكوك من بلوغ إيران القدرة على انتاج السلاح النووي مستقبلا، وليس حاليا، هي التي تكمن خلف الاتهامات الغربية والأمريكية لها، إلا أن تغيير موعد حصول إيران على القنبلة من عام ٢٠٠٠م، ثم ٢٠٠٥م، ثم ٢٠١٥م، يدل على أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية لا تملك معلومات دقيقة عن حقيقة ما وصل إليه البرنامج النووي الإيراني، ولهذا فقد ظهرت أصوات أمريكية تنتقد السياسة الأمريكية التي تنتهجها حيال إيران حيث تعتبر أنها ستنتج حتما إيران نووية، وأن التلميحات الرسمية الدائمة إلى وجود خيار عسكري أمريكي على الطاولة سيؤدي ببساطة إلى تكثيف رغبة إيران في حيازة ترسانة نووية، وستكون للولايات المتحدة حظوظ أكبر إذا ما تخلى البيت الأبيض عن تهديداته بشن عمل عسكري وعن دعواته بتغيير النظام"[1]".

ويرى بريزنسكي استنادا إلى أهداف إيران المعلنة، أن حيازة قدرة نووية وليس أسلحة نووية بالإضافة إلى الرغبة المزعومة بمناقشة المسائل الأمنية الإيرانية ـ الأمريكية، يتعين على أية سياسة واقعية أن تستثمر هذا الباب لترى نتائجه، وبإمكان الولايات المتحدة أن تشير إلى أنها مستعدة للتفاوض، إما على قاعدة لا شروط مسبقة من قبل الطرفين، وإما التفاوض على قاعدة الإرادة الإيرانية لوقف التخصيب، في مقابل وقف أمريكي متزامن للعقوبات الاقتصادية والمالية، وهذا ما يسميه بريزنسكي "المبادرة الأشمل والأكثر ليونة"، التي قد تزيد من آفاق تسوية دولية

[1] طلال العتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مصدر سابق، ص١٦٢.

يتم استنباطها من أجل تلبية رغبة إيران بحيازة برنامج مستقل للطاقة النووية، مع تقليص احتمال تحويله السريع إلى برنامج للأسلحة النووية، خاصة وأن ضربة عسكرية من شأنها أن تدفع الولايات المتحدة ثمن ما ينجم عن ردود فعل إيرانية، فعلى الأرجح ستشمل زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وأفغانستان، وتعطيل تدفق البترول، ما يؤدي في أقل التقديرات إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط"[1]".

- تقاربات وتوازنات مصلحية جديدة للسياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية:

تميزت هذه المرحلة بتغيير الإدارة الأمريكية في سياساتها في إدارة الملف النووي الإيراني، حيث بدأت في الانفتاح على إيران من جانب وحشد التأييد الدولي لفرض العقوبات الدولية عليها من جانب آخر، حيث ركزت هذه السياسة على فكرة تغيير سياسات النظام وليس النظام ذاته، والتراجع عن لهجة التهديد بالقوة العسكرية في التعامل مع الأزمة، خاصة في ظل الولاية الثانية لإدارة الرئيس جورج بوش الابن، التي تخلصت ولو جزئيا من الهيمنة الفكرية لصقور المحافظين الجدد، فقد شهدت تلك الادارة تغيرات جوهرية في دوائر صنع القرار مؤثرة، ناهيك عن التحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي نحو مستوى أكبر من الواقعية.

[1] المصدر السابق، ص٢٤٦.

تجلى هذا التغيير في مناسبات عدة، منها إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس في منتصف عام ٢٠٠٧م أنها مستعدة للقاء الإيرانيين في أي مكان وزمان وذلك فقط مقابل تعليق وليس إيقاف عمليات التخصيب، وتكرر مضمون هذا التصريح مرات عدة خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧م، وتزايدت تلك التصريحات عقب صدور التقرير الاستخباراتي الأمريكي الصادر في ديسمبر٢٠٠٧م، الذي أقر بأن إيران أوقفت برنامجها النووي في خريف عام٢٠٠٣م، ما دفع الكثيرين إلى التكهن باحتمال حدوث صفقة بين إيران والولايات المتحدة، وكان من أبرز تلك التصريحات ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك في٢٤ديسمبر٢٠٠٧، بأن "الولايات المتحدة ليس لها أعداء دائمون، والباب مفتوح أمام زيارة بلدان صنفها الرئيس جورج بوش ضمن محور الشر""[1]"، تبع ذلك انضمام وليام بيريز مساعد وزيرة الخارجية السابقة كوندليزا رايس إلى مباحثات جنيف بين إيران وممثلي الدول الغربية وذلك في ١٩ يوليو ٢٠٠٨م، وسط تلميحات من الجانبين الأمريكي والإيراني بشأن حدوث تحول في العلاقات بينهما، وعلى الرغم من أنه لم يترتب على تلك المباحثات نتائج ايجابية، فإن حضور المسؤول الأمريكي كان حدثا مهما وذا دلالة بالنسبة للتحول الذي طرأ على الموقف الأمريكي"[2]".

---

[1]يوم حاسم للنووي الإيراني في جنيف" ، صوت الاحرار 19/7/2008، انظر:
http://www.djazairess.com/alahrar/2561

[2]علي حسين باكير،"الأزمة النووية الايرانية: باتجاه "الصفقة الكبرى "مع الولايات المتحدة "، موقع الخليج في الاعلام، 6/2/2008
http://araa.ae/index.php?view=article&id=3252:2014-08-12-23-12-40&Itemid=172&option=com_content

- عودة المفاوضات عام ٢٠١٢م:

بمجيء الرئيس أوباما عام ٢٠٠٨م، حاملا مقاربة جديدة للتعامل مع إيران حيث أعلن في حملته الانتخابية عن استعداده للحوار مع القادة الإيرانيين دون شروط مسبقة، ممزوجة بسياسة احتواء إيران مرة أخرى للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من الحوار معها، وأكد بعد انتخابه في خطابيه في كل من براغ وأنقرة في إبريل ومايو ٢٠٠٩م، تقبله لشروط إيران لبدء الحوار معلنا أنه لا ينوي الإطاحة بالنظام الإيراني"[1]"، في المقابل، أبدى الجانب الإيراني رغبته في الدخول في حوار مع الولايات المتحدة بشروط معينة، حيث أعلن المرشد الأعلى علي خامنئي عام ٢٠٠٩م، بأنه على "الأمة الإيرانية أن تنتقل في صناعة سياستها من العاطفة إلى المنطق لاسيما فيما يتعلق بالقضايا المهمة التي ترتبط بالمصلحة الإيرانية"، وأعلن بأن "المفاوضات ممكنة إذا بحثت بعض النقاط بين الطرفين"، وهي الفكرة التي استغلها المرشح الرئاسي مير حسين موسوي في برنامجه الانتخابي، من خلال دعوته الصريحة لتحسين العلاقات مع الغرب من أجل الحفاظ على المصالح الإيرانية، وما الاحتجاجات التي شهدها الشارع الإيراني عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩م بفوز أحمدي نجاد، المعروف بسياسته المتشددة مع الغرب، إلا مؤشر لوجود رغبة لدى الشعب الإيراني لإنهاء الصراع، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة وما

[1]علي حسين باكير،"الأزمة النووية الايرانية: باتجاه "الصفقة الكبرى "مع الولايات المتحدة "، المصدر السابق.

يفسر تدخلها وموقفها الحذر من هذه المظاهرات، التي دفعت حكومة نجاد إلى الإعلان عام٢٠١٠م عن استعدادها للعودة إلى المفاوضات"[1]".

وسط تنامي الأجواء المتوترة والمشحونة بين إيران والدول الغربية مع ما مثله الرئيس نجاد من تعنت في التعاطي مع الملف النووي، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة، وأمام مقاربة أمريكية تقوم على تقليل حجم الانخراط في قضايا الشرق الأوسط، التقت المصالح الأمريكية والإيرانية في الرغبة في إيجاد تسوية للملف النووي الإيراني، وسط تكهن بأنها ستمهد لصيغة جديدة من التقارب تكسب فيها واشنطن حليفا جديدا وتعزز فيها طهران من نفوذها الإقليمي، حيث تم بوساطة عمانية تنظيم لقاء في بداية عام ٢٠١٢م، بين وفد أمريكي بقيادة جون كيري الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، مع علي صالحي كبير المفاوضين الإيرانيين في البرنامج النووي، هذه الاجتماعات التي جرت في آخر رئاسة نجاد عكست تبلور استراتيجية جديدة على مستوى القيادة السياسية في إيران بمباركة المرشد الأعلى خامنئي، حيث كان هذا التحول الإيراني نتيجة التغير الذي شهدته البيئة الإيرانية الداخلية التي اتسمت بالانقسام الشديد ليس فقط بين المحافظين والاصلاحيين فحسب بل داخل التيار المحافظ نفسه، وكذا استمرار آثار العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني، بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة بعد

[1]بشير عبد الفتاح، واشنطن وطهران، هل مازال التقارب ممكنا، القاهرة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد١٧٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص١٠٣.

أحداث "الربيع العربي" خاصة ما حدث في سوريا الحليف الاستراتيجي لها، وما نجم عنه من تزايد الفجوة بين إيران وتركيا بعد صعود التيار الإسلامي في المنطقة، وزيادة الاحتقان المذهبي السني - الشيعي في المنطقة، وما نتج عنه من تغير التحالفات الإقليمية"[1].

ساهم وصول حسن روحاني إلى الرئاسة عام ٢٠١٣م في تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف المتفاوضة، فمنذ تقلده السلطة، شهدت العلاقات مع الغرب انفراجا كانت أولى مؤشراته اتفاق إيران و بريطانيا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد انقطاع دام أكثر من سنتين، كما بعث روحاني بعدة رسائل إيجابية للغرب معتبرا أن هناك فرصة سانحة لإقامة علاقات صداقة بين إيران والعالم، مؤيدا إبداء المزيد من الشفافية والثقة المتبادلة في البرنامج النووي خدمة لهذا البلد وسيعمل على تفعيل المحادثات بين إيران والمجموعة (5+1) الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، إضافة إلى ألمانيا، كما قام بتحويل ملف التفاوض النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي إلى وزارة الخارجية، لكي يصبح التفاوض الدبلوماسي من حصة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، الذي مارس دورا محوريا لبناء التقارب بين واشنطن وطهران مستندا إلى رصيد علاقاته القوية مع المسؤولين الأمريكيين أثناء عمله مندوبا لبلاده في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢م، وشغله منصب نائب وزير الخارجية الإيراني في الفترة

---

1 Katerina Dalacoura, "the 2011 uprisings in the Arab Middle East", International Affairs, N 88, .2012, p75

١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢م وقد وصفه رئيس المجلس الإيراني الأمريكي تريتا بارسي بأنه أحد المهندسين الأساسيين لخطة حل الملفات العالقة بين أمريكا وإيران عام ٢٠٠٣م والتي اطلق عليها اسم الصفقة الكبرى، وهذا الانفراج انعكس في المواقف الدولية التي صدرت مثل تصريح منسقة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون آنذاك الذي أكد أن فوز روحاني قد يسمح بالتوصل إلى حل دبلوماسي سريع للملف النووي الإيراني، وقالت في بيان عقب فوزه بالانتخابات أنها "مازالت عازمة وبقوة على العمل مع القادة الإيرانيين الجدد من أجل التوصل سريعا إلى حل دبلوماسي للأزمة النووية"[1].

- اتفاق جنيف المرحلي:

يقال باللغة التفاوضية أن عقد الاتفاق إذا كان ممكنا بين الطرفين فإن ذلك يتوقف على وجود منطقة اتفاق ممكنة zone of possible agreement، لهذا وبعد مفاوضات ليست بالقصيرة أعلن عن توصل إيران مع المجموعة الدول 1+5إلى اتفاق مرحلي في جنيف بتاريخ ٢٤سبتمبر٢٠١٣، وذلك بعد خمس اجتماعات رسمية بين مسؤولين في إدارة أوباما والإيرانيين وجها لوجه خلال عام٢٠١٣م في سلطنة عمان في محاولة لإيجاد مخارج لأزمة البرنامج النووي، ويعد هذا الاتفاق الذي لاقى ترحيبا دوليا واسعا وسط تخوف إسرائيلي خليجي، الأول

[1]أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة وأزمات الانتشار النووي: الحالة الايرانية٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ٣٤عاما"[1]"، كما جاء توقيت التوصل لهذا الاتفاق بعد أشهر معدودة من وصول روحاني إلى الحكم بشكل يعد تحولا في التوجه الداخلي للنخبة الإيرانية وقدرتها على إحداث تحول جوهري في السياسة الخارجية بالرغم من استمرار خضوع الملف النووي بشكل عام للمرشد الأعلى، ويضمن هذا الاتفاق لإيران حقها القانوني في تخصيب اليورانيوم، مقابل توقيف التخصيب عن نسبة٢٠٪ لمدة ستة أشهر، فضلا عن استمرار العمل في مفاعلي منشأة "آراك" و"نطنز" النوويتين، ورفع الحظر على عدة مجالات أهمها صناعة البتروكيمياويات والنفط والمصارف، وبناء على مراقبة إيران لمدى التزامها ببنود الاتفاق خلال الفترة المحددة بستة أشهر منذ مطلع عام ٢٠١٤م، أظهر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر أبريل ٢٠١٤م، أن إيران ملتزمة ببنود اتفاق جنيف النووي، وأكدت أن إيران قللت نسبة تخصيب نصف ذخائرها من اليورانيوم بنسبة٢٠٪"[2]".

- اتفاق فيينا النهائي:

[1] Suzanne Maloney, "Why Rouhani Won.. And Why Khamenei Let Him" ,Foreign Affairs16-6-2013
at:http://www.foreignaffairs.com/articles/139511/suzanne-maloney/why-rouhani-won-and-why-khamenei- let-him.

[2]محمد طالب حميد، العلاقات الايرانية-الامريكية وأثرها على الأمن الوطني العراقي "٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٤، ص١٨٥.

بعد مفاوضات ماراثونية، تمكنت القوى العالمية (1+5)، من التوصل إلى اتفاق إطار مع إيران بشأن برنامجها النووي الذي يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر ٢٠١٣م، ثم اتفاق الإطار في لوزان بسويسرا في أبريل ٢٠١٥م"[1]"، دفع الإصرار الأمريكي على نجاح المفوضات بعض خصوم الإدارة إلى اتهامها بأنها فاوضت من منطلق يأس، وبأنها أرادت التوصل إلى اتفاق مع إيران بأي ثمن كان، وبالفعل فإن اتفاق الإطار ما كان ليتم لولا تقديم الطرفين، الأمريكي ـ الإيراني، تنازلات متبادلة عن مواقفهما المعلنة سابقا"[2]".

ويقوم الإطار على فرضية كبح البرنامج النووي الإيراني مدة عشر سنوات على الأقل، وذلك في مسعى لتهدئة المخاوف الغربية والإسرائيلية الناجمة عن إمكان امتلاك إيران قنبلة نووية، وسوف ترفع عن إيران، بالتدريج، بعض العقوبات الاقتصادية الأممية والأمريكية والأوروبية

---

1 Carol Morello, “Iran talks to be extended another day” ,The Washington Post, 1/ 4/ 2015, at: http://www.washingtonpost.com/world/negotiators-prepared-to-start-drafting-preliminary-agreement-on- iran-talks/2015/04/01/b0e8646a-d7e8-11e4-bf0b-f648b95a6488_story.html?hpid=z1

2 Peter Baker, “A Foreign Policy Gamble by Obama at a Moment of Truth” ,The New York Times, 2/ 4/2015,at:http://www.nytimes.com/2015/04/03/world/middleeast/a-foreign-policy-gamble-by-obama-at-a-moment- of-truth.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&module=a-lede-package-region&region=top- news&WT.nav=top-news&_r=0

المتعلقة ببرنامجها النووي، وذلك بمقدار التزامها ببنود اتفاقية الإطار"[1]"، وقد وافقت طهران على عدم بناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم طوال ١٥عاما، وكذلك عملية التفتيش لسلسة إمداد اليورانيوم في إيران ستدوم ٢٥عاما، بالإضافة إلى موافقة إيران على إعادة بناء مفاعل "آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل، ومن ثمة لا يكون منتجا للبلوتونيوم الذي يمكن أن يستخدم في صنع الأسلحة النووية، وقد ورد في التقرير الأمريكي الذي يوضح طبيعة الاتفاق وحقائقه، ان الإخفاق في التقيد ببنود الاتفاق سيتسبب بـ"إعادة سريعة لسريان" العقوبات الأمريكية والأوروبية، وبدا التقرير أقل تحديدا في ما يتعلق بعقوبات الأمم المتحدة ـ وهي إحدى النقاط الشائكة الرئيسية في المفاوضات ـ مع اكتفائه بالقول أنه قد يعاد فرضها إن لم تلتزم إيران ببنود الاتفاق"[2].

وقد أصدر مجلس الأمن القرار٢٢٣١، بتاريخ٢٠يونيو٢٠١٦م، بشأن تحديد الآليات التنفيذية للاتفاق، بحيث نص بفقرته السابعة "على إنهاء العمل بأحكام قرارات مجلس الأمن بشأن المسألة النووية الإيرانية، الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة، المرتبطة جميعها بمنظومة العقوبات

---

1 Louis Charbonneau & Stephanie Nebehay,"Iran,world powers reach initial deal on reining in Tehran's nuclear program" ,Reuters, 2/ 4/ 2015, at: http://www.Reuters.com/article/2015/04/02/us-iran-nuclear-idUSKBN0MQ0HH20150402

2 "Full U.S.text on preliminary nuclear accord with Iran",Reuters, 2/4/2015,at http://www.Reuters.com/article/2015/04/02/us-iran-nuclear-text-idUSKBN0MT2CY20150402

المختلفة على إيران، طوال عقد تقريبا، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ، بعد مصادقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة، في ١٦يناير٢٠١٦م"[1]"، كما أكدت ذات الوكالة على استمرار إيران في التزامها ببنود الاتفاق النووي في تقريرها الصادر بتاريخ ٢يونيو٢٠١٧م"[2]".

وبناء على المعطيات السابقة، يمكن القول أن الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران ومجموعة "5+1" في ١٤يوليو ٢٠١٥م، هو تكريس للتحول الذي شهدته العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية منذ هجمات١١سبتمبر٢٠٠١م وغزو العراق ٢٠٠٣م من أجل اسقاط النظام في كل من أفغانستان والعراق، ولقد قورن هذا الاتفاق بالانفراج (Detente)الذي حدث بين الصين والولايات المتحدة في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٢م"[3]"، كون هذا الاتفاق مكن إيران عملياً في تفادي العقوبات الدولية وتطوير برنامجها النووي إلى حد أن أصبح هذا الأمر واقعا، وصار من الصعب تجاوزه، فعلى الرغم من أن المقاربة الأمريكية تجاه إيران منذ عام ١٩٧٩م تتسم بالتعامل معها من منطلق عدائي، وبمحاولات الاحتواء وتغيير النظام فيها، بالنظر

---

[1] دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ.. ورفع العقوبات عن طهران"، بتاريخ 17يناير 2016، وكالة سكاي نيوز، متاح على الرابط،
http://www.skynewsarabia.com/web/article/808161

[2] الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد تقيد ايران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق النووي"، بتاريخ 2يونيو 2017، فرانس 24، متاح على الرابط:
http://www.france24.com/ar/20170602

[3] Jay Solomon,"the Iran Wars:spy games, bank battles, and the secret deals that reshaped the middle East", New York:Random House, 2016.

إلى أنها ضلع أساسي في "محور الشر"، وتنظر إليها على أنها تحد للهيمنة الأمريكية المطلقة على المنطقة، فإنها لم تنجح في تحقيق محاولات احتوائها لإيران، بل أن مناوشات الإدارة الأمريكية بإيران بذريعة برنامجها النووي، وفرض مزيد من العقوبات القاسية عليها، لم تؤد إلى كبح جماح البرنامج النووي الإيراني.

علاوة على ذلك، نجحت إيران في توظيف الأخطاء الأمريكية في الشرق الأوسط لمصلحتها، فغرق الولايات المتحدة في غزو العراق، وانفجاره في وجهها "٢٠٠٣ ـ ٢٠١١" أنهكها اقتصاديا، وعسكريا، واستراتيجيا، وهكذا، تحول العراق إلى عامل استنزاف للقدرات الأمريكية، وساهم في ارتسام قوتها عالميا، بدلا من أن يكون ذلك البلد رافعة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق المنظور الأمريكي، أما إيران التي كانت في قائمة "المحافظين الجدد" هي الهدف الموالي، فقد أضحت طرفاً مرجوا ضمن سياق الحل الأمريكي، خصوصا بعد أن ألقى الغزو الأمريكي العراق في حوزتها.

أضف إلى ذلك تورط الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وتورطها كذلك في أفغانستان، والتدهور الاقتصادي المرتبط بذلك كله، وصعود قوى إقليمية في أمريكا اللاتينية، ودولية، كالصين وروسيا، واستفادة جميع هذه القوى من الانهماك الأمريكي في مغامراته العسكرية، فكل هذه الأوضاع أدت إلى تراجع القدرة الأمريكية عن فرض ما تريده دولياً، ولم يكن الشرق

الأوسط بعيداً من تراجع هذه القدرة، خصوصا بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام ٢٠١١م، وقد ارتبط ذلك بانطلاق الثورات في عدد من الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠م، ولا سيما أن هذه الثورات عصفت ببنى أنظمة، سواء كانت حليفة للولايات المتحدة أو غير حليفه لها، حينئذ، اكتشفت الولايات المتحدة محدودية تأثيرها في الشرق الأوسط ضمن نسقه الحديث، في وقت تعطل فيه توجهها للانسحاب بالتدريج من المنطقة، نتيجة لزيادة تركيزها في "آسيا الهادئة"، وهكذا، بقي الشرق الأوسط معضلة في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، فلا هي تملك النفوذ نفسه الذي حظيت به عقودا طويلة، ولا هي تزمع الانسحاب منه، علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة التي لم تكن وراء الثورات العربية، ولم تستطع أن تنأى بنفسها عن هذه الثورات، إذ حاولت ركوب موجتها وتوجيهها، بل حتى التلاعب بها، لئلا تشكل الخريطة الثقافية والفكرية والجيوسياسية فيه بعيدا من تأثيرها، فأدى ذلك إلى غرقها في ملفات المنطقة، ولكن من دون أن تكون صاحبة القول الفاصل فيها، وهذه الأوضاع كلها ضاعفت استنزاف القدرات الأمريكية، على الرغم من توجه إدارة أوباما إلى تخفيف هذه التكلفة الاستراتيجية الباهظة.

ضمن هذه المعطيات، كان لابد لصانع القرار الأمريكي من أن يعيد النظر في مقاربته للمنطقة، آخذا في الحسبان تراجع القدرة الأمريكية عن التأثير دوليا وشرق أوسطيا، وهكذا وجدت إيران نفسها، وهي التي كان ينظر إليها أمريكيا على أنها شوكة في الخاصرة، في قلب المواءمات الأمريكية الجديدة في المنطقة، وقد ضاعف أهميتها تفاقم الصراع في سورية وصمود نظام

الرئيس بشار الأسد، من جراء دعم روسي ـ إيراني سخي، وإسناد صيني، فضلا عن تحول سورية إلى ساحة صراع إقليمي ودولي بالوكالة، وقد ارتبط ذلك كله بحقيقة مفادها أن العقوبات الخانقة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران لكبح جماح برنامجها النووي، ومحاولات تعطيله الحثيثة، بالاشتراك مع إسرائيل، لم تؤد إلى إيقاف ذلك البرنامج، في المقابل، لم تكن إيران في وضع أفضل، فمستوى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة أوباما على قطاعي الطاقة والبنوك فيها غير مسبوقة، وقد مست حياة المواطن الإيراني العادي مباشرة، وهو ما قد ينذر بثورة عارمة يمكنها أن تهدد استقرار النظام، يضاف إلى ذلك أن إيران المستنزفة في سورية، والعراق، واليمن، أصبحت في وضع لا يسمح بمزيد من العناد، خصوصا في ظل وطأة العقوبات وتكلفة التورط الإقليمي، من أجل ذلك كله، وجد الطرفان أنهما يواجهان واقعا صعبا ومعقدا لن يكون فيه من بينهما غالب ولا مغلوب، فإلى الآن العرب هم الخاسر الوحيد، وهم على عكس إسرائيل، لا يملكون مظلة نووية حمائية ذاتية، وفي الوقت نفسه لا يمكنهم الوثوق بوعود "الحليف" الأمريكي.

- **العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:**

منذ دخول الرئيس ترامب البيت الأبيض برزت اتجاهات أمريكية خليجية لتحجيم الدور الإيراني في المنطقة، عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران، من خلال اتهام إيران بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية والمساهمة في زعزعة استقرار دول الخليج، فإذا كانت إدارة أوباما

قد رفضت الاستجابة لمطالب ملحة لدول مجلس التعاون الخليجي بالدخول في تحالف استراتيجي أمريكي ـ خليجي ضد إيران، ودعت على العكس من ذلك إلى سياسة وفاق بديلة بين الطرفين مكتفية بتقديم تعهدات قوية لحماية أمن الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي من أي تهديد، وعملت بدأب على إنجاز الملف النووي مع إيران، وحرصت على التنسيق في الحرب مع إيران ضد تنظيم "داعش"، ودافعت بقوة عن الاتفاق النووي مع إيران داخل الكونغرس الأمريكي رافضة بشدة الاستفزازات الإسرائيلية المحرضة ضد هذا الاتفاق، فإن إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" تعمل على المواجهة مع إيران في الملف النووي بالسعي إلى إسقاطه على نحو ما تعهد به الرئيس ترامب في حملته الانتخابية، كما تعمل على وضع إيران تحت رقابة دولية مشددة تنهي أي علاقة لها بالمشروع النووي باعتبار أن امتلاك طهران للتكنولوجيا النووية، وليس "السلاح النووي"، خطر على الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وبالتحديد على إسرائيل، كما أنها تعمل في الوقت نفسه على تفكيك القدرات الاستراتيجية العسكرية الإيرانية وخاصة ترسانة إيران من الصواريخ الباليستية باعتبار أنها هي الأخرى تهديد لأمن إسرائيل، إضافة إلى حرصها على مواجهة النفوذ الإقليمي لإيران ومنع إيران من دعم حلفائها وعلى رأسهم حزب الله في لبنان ونظام الرئيس بشار الأسد في سوريا وميليشيات شيعية عراقية"[1]".

[11] محمد السيد إدريس، عودة إلى سياسة تصعيد التوتر: صراع الخيارات النووية بين واشنطن وطهران، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ أمتوبر٢٠١٧، ص١.

http://acpss.ahram.org.eg/News/16251.aspx

ويمكن تحديد ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران في أولاً: الوقوف الأمريكي أمام المحاولات الإيرانية لدفع منطقة الشرق الأوسط لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإيران من وجهة النظر الأمريكية أصبحت تمثل خطرا على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة مثل تدعيمها لتنظيمات إرهابية مصنفة على قوائم وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما صاغته الإدارة الأمريكية الجديدة فيما اسماه البعض "إطلاق استراتيجية إقليمية شاملة"، ثانياً: إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصف "ترامب"، فلابد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن ومصالح إسرائيل بشكل مباشر، مع ضرورة حرمان إيران من أي وسيلة تقودها لامتلاك السلاح النووي، ثالثاً: محاربة تمويل "الإرهاب "عبر خوض سياسة مواجهة مع إيران، من خلال صياغة استراتيجية للحرب ضد "داعش"، والربط باستراتيجية موازية تستهدف الحد من نفوذ إيران عبر فرض مزيد من العقوبات ومعالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي قال عنها الرئيس ترامب إنها "تهدد الجيران والتجارة العالمية وحرية الملاحة"، بالإضافة للعمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية والإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده، وتأتي الاستراتيجية الأمريكية الجديدة كمقدمة تمهيدية للعودة عن الاستدارة الأمريكية نحو جنوب شرق آسيا، وهي الاستراتيجية التي أقرها الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما " مطلع عام ٢٠١٢م، والتي تبنى فيها سياسة الانسحاب الجزئي من المنطقة التي ساهمت في

التمدد الإيراني من جهة وانتشار الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، لذلك تعمل إدارة ترامب على تلافيها خلال الولاية الأولى لترامب"[1]".

- عودة إلى سياسة تصعيد التوتر بين واشنطن وطهران:

الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس دونالد ترامب حريصة على تصعيد التوتر مع إيران على العكس من موقف الإدارة السابقة للرئيس باراك أوباما التي كانت تعمل من أجل احتوائه، فالرئيس الأمريكي ينخرط في بلورة استراتيجيات للمواجهة مع ما يعتبره خطراً إيرانيا على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، في ظل قناعة راسخة مفادها أن السياسة الأمريكية التي اتبعتها واشنطن نحو إيران طيلة الأربع سنوات الماضية، كانت خاطئة تماما، سواء في ما يتعلق بالاتفاق النووي، أو ما يتعلق بالتعاون الأمريكي مع إيران في الحرب ضد "داعش" في العراق، والتغاضي الأمريكي عن تفاقم النفوذ الإيراني في العديد من قضايا المنطقة، سواء في سوريا أو اليمن، لكن الأهم هو الصدام الإيراني ـ الإسرائيلي، والدعم الذي تقدمه إيران ل"حزب الله" الذي تعتبره إسرائيل الخطر العاجل والأهم من تداعي بؤر الخطر العربية الأخرى، لذلك، فإن ردود الفعل الأمريكية المتسارعة والمتصاعدة ضد إيران بسبب إطلاق إيران "صاروخ باليستي" اعتبرته واشنطن، كما اعتبرته تل أبيب، قادرا على حمل أسلحة نووية ليست وليدة الاعتراض الأمريكي على إطلاق هذا الصاروخ، ولكن ردود الفعل هذه هي مجرد مؤشرات لتدابير أمريكية

[1] منصور أبو كرم، مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران، القاهرة، المركز الديمطراطي العربي، ٦ديسمبر ٢٠١٧، http://democraticac.de/?p=50869

إسرائيلية يجري الأعداد لها ضد إيران من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة التي تعمل بالتنسيق الكامل مع الحكومة الإسرائيلية"[1]".

تؤكد التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية وقبيل وبعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة في مطلع عام ٢٠١٧م ذلك، سواء إعلانه عزمه نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس، بما يعنيه ذلك من اعتراف رسمي بأن القدس هي عاصمة لإسرائيل، أو لتأييده سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلية في الضفة الغربية، متحدياً بذلك قرارات الشرعية الدولية، أو لإعلانه أن إيران أكبر دولة داعمة للإرهاب، ورفضه للاتفاق النووي الذي جرى توقيعه مع إيران"[2]"، فنجد هنا أنها كلها تصريحات ومواقف جعلت الإسرائيليين، على وجه الخصوص، يروا أن انتخاب ترامب بداية "العصر الذهبي" لتنفيذ الأجندة الإسرائيلية التي تعثر تنفيذها طيلة السنوات الثماني لحكم الرئيس السابق، باراك اوباما، وعلى الأخص فرض أولوية الملف الإيراني على حساب أولوية الملف الفلسطيني، ضمن مسعى مزدوج يرمي اولا إلى تأسيس استقطاب إقليمي ضد إيران يضم ما تعتبره إسرائيل دولا عربية معتدلة، وخاصة ما تراها "دولا سنيه معتدلة" يعمل ضد إيران وهلالها الشيعي، بما يعنيه ذلك

---

[1] محمد السيد إدريس، استراتيجية أمريكية متعددة الأبعاد للمواجهة مع إيران، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٢ مارس ٢٠١٧، ص١. http://acpss.ahram.org.eg/News/16251.aspx

[2] ترامب: "الاتفاق النووي الإيراني هو الأسوأ على الأطلاق"، شبكة فوكس نيوز، فرانس 24، ١٢ أكتوبر ٢٠١٧: http://www.france24.com/ar/20171012.

من تفجر الصراع الطائفي واعتبار إيران المصدر الأساسي للخطر في إقليم الشرق الأوسط بدلا من إسرائيل، ويرمي ثانيا إلى التهرب من الاستحقاقات المفروضة الخاصة بالحقوق الفلسطينية، ولا سيما خيار حل الدولتين لصالح المسعى الاستراتيجي الإسرائيلي لضم الضفة الغربية كلها إلى إسرائيل وإعلان فلسطين كلها دولة يهودية عاصمتها القدس"[1]".

أدركت إيران الخطر مسبقاً، لذلك أصرت على رفض أي دعوة لأي مراجعة للاتفاق النووي، لكنها فضلا عن ذلك تعجلت ونفذت تجربة إطلاق صاروخها الباليستي الجديد، هذه الخطوة الإيرانية جاءت بمثابة محاولة متسرعة للتأكد من رد الفعل الأمريكي، والحلفاء الاستراتيجيين أيضا، وعلى الأخص روسيا والصين، فجاء إطلاق الصاروخ الإيراني فرصة لإسرائيل والولايات المتحدة لتصعيد المواجهة مع إيران، لذلك، يمكن اعتبار أن الاعتراض الأمريكي على التجربة الصاروخية الإيرانية لم يكن دافعه مخاوف أمريكية حقيقية من احتمال أن يكون هذا الصاروخ الإيراني معداً لحمل رؤوس نووية، أو باعتبارها خرقاً لقرارات مجلس الأمن، فواشنطن تعرف جيدا أن إيران لم تصل بعد إلى قرار إنتاج صواريخ تحمل رؤوساً نووية، كما تعرف أن إطلاق هذا الصاروخ ليست له أدنى علاقة بالاتفاق النووي الموقع مع إيران، لكن التحرك الأمريكي متزامنا مع تحرك إسرائيلي في مجلس الأمن، الذي طالب بدوره الكشف فورا

[1]محمد السيد إدريس، استراتيجية أمريكية متعددة الأبعاد للمواجهة مع إيران، مصدر سابق، ص٢.

عن هذه التجربة الصاروخية الإيرانية بناء على طلب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، ودعوة واشنطن إلى جلسة لمجلس الأمن بهذا الخصوص"[1]"، كما أن هذا التحرك جاء أيضا بالتزامن مع تأكيدات بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أنه سيطرح على الرئيس الأمريكي، الحاجة إلى استئناف فرض عقوبات على إيران: عقوبات ضد الصواريخ الباليستية، وعقوبات إضافية ضد الإرهاب، ومعالجة الاتفاق النووي، والذي وصف التجربة الصاروخية ب"العدوان الذي ينبغي أن لا يبقى دون رد"، فإطلاق الصاروخ الإيراني كان فرصة نتيناهو لتصعيد المواجهة مع إيران، عبر الرئيس الأمريكي، وتصوير إيران على أنها ليست فقط "أبرز دولة داعمة للإرهاب" حسب توصيفات ترامب، ولكنها أخطر دولة تهدد السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط كافة، وأنها تعلن أن القضاء على إسرائيل أهم أهدافها"[2]".

لم تكد إيران تهنأ بقدر محدود من الهدوء في أزمة ملفها النووي التي فجرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بامتناعه عن التوقيع على قرار التمديد لموافقة واشنطن على الاتفاق النووي الإيراني وأحال أمره إلى الكونغرس للبت فيه، حتى وجدت نفسها تواجه أزمة جديدة بخصوص قدراتها التسلحية من الصواريخ الباليستية، ويبدو أنها ستكون أزمة مزدوجة وعلى مستويين عالمي وإقليمي، الأولى من منظور تهديد هذه الصواريخ للأمن والسلم الدوليين وفقاً للمنظور

---

[1]إيران تعلن إجراء لتجربة "ناجحة" لصاروخ "خرمشهر"الذي يبلغ مداه ألفي كلم٢، شبكة فوكس نيوز، ٢٣- ٩-٢٠١٧: http://www.france24.com/ar/20171012

[2]طهران ترد على نتنياهو وتهدد بتدمير تل أبيب، عرب ٤٨: https://www.arab48.com

الفرنسي الذي أسعد كثيراً الإدارة الأمريكية، حيث بدأت فرنسا تتحدث عن وجود ضرورة ل"تدشين مفاوضات جديدة مع طهران بخصوص برنامجها للصواريخ الباليستية، بعيدا عن الاتفاق النووي"، والثانية إقليمية، تتعلق بالاتهامات السعودية والأمريكية لإيران بالمسؤولية عن إمداد جماعة الحوثيين المعارضة في اليمن "جماعة أنصار الله" بصواريخ إيرانية تستخدمها للاعتداء على دول الخليج"[1]".

- **تداعيات تطور العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط:**

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ ٢٠٠٣م، جملة من التحولات على صعيد الفواعل الإقليمية بسبب المتغيرات التي عصفت بالمنطقة وما نجم عنها من تغيرات في الخريطة الجيوسياسية، وكانت العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية تلقي بظلالها على منحى التطورات في المنطقة، ليأتي الاتفاق النووي بين الدول الغربية وإيران كمتغير إقليمي دولي ويلقي بدوره تأثيرات على الإقليم.

ناهيك عن ما أحدثته "ثورات الربيع العربي" من تغيرات كبرى على المشهد الإقليمي للمنطقة، أضاف الاتفاق النووي متغيرا جديدا أدى إلى تعقد المشهد لا انفراجه، خاصة على المحور السني)السعودية /تركيا (وإسرائيل، حيث بدأ الاصطفاف الإقليمي ينتقل من صراع عربي إسرائيلي)اعتدال/ممانعة (إلى صراع طائفي يغلب عليه التباين الشيعي ـ السني، عن طريق التحالف مع

[1] محمد السيد إدريس، الخطر الصاروخي الإيراني على توازن القوى الإقليمي، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٢ مارس ٢٠١٧، ص٤.
http://acpss.ahram.org.eg/News/16251.aspx

قوى دولية وإقليمية أخرى في المنطقة، بشكل بعث في الأفق ملامح لتغيير النظام الإقليمي الحالي الذي أسس على اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م، وقد وصف توماس فريدمان الاتفاق بكونه "زلزالا استراتيجيا"، وأن تأثيراته قد تفوق وقع كامب ديفيد والثورة الإيرانية معا في إعادة ترتيب الشرق الأوسط، خاصة وأن هذا الاتفاق رفع العقوبات عن إيران، مما يتيح لها إمكانية توظيف ذلك لصالح صعودها كقوة اقتصادية منافسة لدول الإقليم، والدفع بتحسين علاقاتها مع الغرب، وسياستها تجاه صراعات المنطقة، وخصوصا بالنسبة لملفات سوريا وحزب الله والعراق واليمن وعلاقتها بدول الخليج العربي، فيما تبقى أهمية المنطقة ومدى انخراط الولايات المتحدة أحد العوامل الحاسمة في تحديد طبيعة السلوك المستقبلي لإيران مع ملفات المنطقة، بل وربما سيحدد موقفها من القضية الفلسطينية.

- سايكس بيكو - جديدة لمنطقة الشرق الأوسط:

رغم الانتقادات العديدة التي كانت توجه لاتفاق "سايكس ـ بيكو"، الذي قسم العالم العربي

إلى مناطق النفوذ بين القوى الكبرى آنذاك، بريطانيا وفرنسا، والذي ابرم سراً بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، والدبلوماسي البريطاني مارك سايكس، وذلك في عام ١٩١٦م، ولم يكشف عنه إلا عندما وصل الشيوعيون إلى سدة الحكم في روسيا عام ١٩١٧م، فإن تفاصيل ما تضمنه الاتفاق من مؤامرة على العرب، لم تتضح إلا بعد اتفاق "سان ريمو" في عام ١٩٢٠م،

أي بعد أربع سنوات من توقيع "سايكس ـ بيكو"[1]، إلا أن هذا الاتفاق صار هو الاساس القانوني لحدود هذه الدول، بل صارت الدول تدافع عنه، ليصبح المأمول فيه للعرب في الوقت الحالي هو استمرار نظام "سايكس ـ بيكو" القديم، ترقباً وقلقاً من اتفاق جديد على شاكلة "سايكس ـ بيكو" القديم، في ضوء ما يحيط بالعديد من البلدان العربية اليوم من مخاطر تهدد تلك الحدود، وتنذر بالمزيد من التجزئة والتفكيك لتلك البلدان العربية، بحيث بات مجرد الحفاظ على الحدود التي نتجت عن الاتفاق القديم يمثل في حد ذاته ما يدخل ضمن إطار الأمنيات"[2].

وضعت "سايكس ـ بيكو" الأساس الذي بنيت عليه سياسات ومواقف القوتين الاستعماريتين الرئيسيتين، بريطانيا وفرنسا، الرامية إلى تقسيم المنطقة العربية وتحديداً فيما يعرف بالمشرق العربي، أو فيما يعرف ببلاد الشام، على أسس دينية، ومذهبية، وطائفية، وعرقية، وهو ما أضعف المنطقة العربية، وأنهك دولها فلم تستطع بناء سياسات فاعلة تقوم على تجاوز سياسات للتعاون والاندماج، إلى أن انتهى الوضع إلى ما تعانيه كثير من هذه الدول

[1] مصطفى علوي، الأزمات العربية..وسيناريوهات الخريطة الجديدة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦، ص٩٠.
[2] أبو بكر الدسوقي، هل يستطيع العرب مواجهة"سايكس - بيكو" الجديدة؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦، ص٨٨.

العربية من حروب أهلية، أو فشل للدولة، أو أزمات ممتدة وحادة تحول دون وحدتها، أو إعادة بنائها على أسس تحول دون تكرار "سايكس ـ بيكو" ويساعد على ذلك أن هيكل النظام الدولي الراهن يقوم على التعددية القطبية ولو شكلياً، وهو ما كان الوضع والنظام الدولي عند التفاوض على "سايكس ـ بيكو"، إلا أن شدة الصراع والقوة، وتأثيرهما في صياغة العلاقة بين الأقطاب الدوليين الحاليين، لا يصلان، في المرحلة الراهنة، إلى ما كان عليه الوضع في الوقت الذي تم فيه إنتاج سايكس ـ بيكو ١٩١٦م، وهو ما لم يؤد إلى صراع يصل إلى حد حرب عالمية على النحو الذي قامت عليه الحربان العالميتان الأولى والثانية"[1]"، إلا أن أهم مكسب للعالم العربي، مع منتصف القرن العشرين تحقيق الاستقلال للدول الوطنية، وكانت أهم مظاهر الترابط والوحدة تأسيس المؤسسة العربية الجامعة التي تكاثرت أعداد وحداتها حتى أصبحت تضم ٢٢ دولة عربية، تجمعها عضوية منظمة جامعة الدول العربية، كما ترسخ مفهوم العالم العربي كمصطلح سياسي تجري الإشارة به إلى دول المنطقة، وأصبح للمنطقة ثقل حقيقي، وأضحى لأعضائها ما يزيد على ٢٠ صوتاً في الأمم المتحدة، كل هذه المكاسب السياسية والدبلوماسية كانت جديرة بأن تدفع الدول العربية للتركيز على بناء الذات الوطنية، وحيازة مكانة أكبر على الخريطة

[1] مصطفى علوي، الأزمات العربية..وسيناريوهات الخريطة الجديدة، مصدر سابق، ص٩١.

الدولية، ولكن أغلب الدول العربية انشغلت بمعارك بينية وداخلية، ومعارك على القيادة والزعامة الإقليمية، وجعلت من القضية الفلسطينية شعاراً لتبرير التقصير عن تحقيق الأهداف الوطنية"[1].

بالنظر إلى ما تشهده المنطقة من مظاهر تمزق للكيانات الوطنية التي أوجدتها سايكس ـ بيكو ١٩١٦م، وهي المظاهر الواضحة في كل من العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن منذ ٢٠١١م، انطلقت الأصوات التي تتحدث عن أن المنطقة تمر "بسايكس ـ بيكو جديدة"، ستمزق الكيانات الوطنية التي عرفتها العقود السابقة سوف يجري تقسيمها إلى كيانات أصغر، ولن تكون هناك معان للحدود السياسية التي أوجدتها تلك الاتفاقية، وستدخل المنطقة برمتها في حالة من الفوضى"[2]"، لتأسيس شرق أوسط جديد، والتي انطلقت الدعوة الأولى له في عام ١٩٩٣م من قبل رئيس دولة إسرائيل التاسع "٢٠٠٧-٢٠١٤"، شيمون بيريز، كانت تلك الدعوة تحاول، استناداً إلى مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١م، دمج إسرائيل في نسق تعاوني مع بقية الدول العربية فى إطار النظام الشرق أوسطي، يعيد صياغة التفاعلات العربية ـ الإسرائيلية التي شكلت الجزء الأهم والغالب من النظام الشرق الأوسطي،

---

[1] معتز سلامة، سيناريوهات النظام العربي في ظل"سايكس ـ بيكو" جديدة"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦، ص٩٨.

[2] زياد الصائغ، بين الربيع العربي والتطرف الديني..هل من"سايكس ـ بيكو" جديدة؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٢، المجلد٥٠، أكتوبر٢٠١٥، ص٦٦.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي راهنت على خللاً كبيراً في توازن القوى بين إسرائيل والعرب، إلا أن الوضع الحالي ينبأ بحدوث تغييرات أكثر عمقاً وأخطر أثراً، ليتجاوز الاخفاق في تأسيس شرق أوسط تعاوني جديد نتيجة رفض عربي لطروحات بيريز، بل تغييرات أكثر عمقاً تشمل الطبيعة الهيكلية للنظام الشرق أوسطي، وليس فقط أنساق التفاعلات السائدة فيه، وأحجمت إسرائيل، التي انطلقت منها بداية الدعوة لتأسيس شرق أوسط جديد، عن الوفاء بأي متطلبات لتحقيق سلام حقيقي بينها وبين الفلسطينيين، بل عمدت إلى تكريس سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، والتقسيم الفعلي لمكوني الدولة الفلسطينية المفترضة في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن منذ عام ٢٠٠٦م، لرهانها على زيادة الخلل في توازن القوى لمصلحتها في مواجهة الأطراف العربية جميعاً"[1]".

إن المنطقة العربية كان يفترض أن توجد وتعيش موحدة غير مقسمة، فبلادها متجاورة، بل متلاصقة جغرافياً، والاتصالات والصلات بينها متعددة، ومتنوعة، ومباشرة، وذاك وضع ييسر التفاعل والتعاون الإيجابي فيما بينها، على الأقل، نظرياً، وأهل هذه البلاد وشعوبها، أو أغلبيتهم العظمى، يدينون بديانة الإسلام، ولغة أغلبهم، هي العربية، وثقافة تلك الأغلبية هي الثقافة العربية الإسلامية، ومعنى كل ذلك أن المنطقة العربية يفترض أن تكون منطقة متعاونة متكاملة، وموحدة وغير منقسمة، ولا مقسمة، ومع ذلك، فإن تاريخ هذه المنطقة الحديث، خلال

[1] مالك عوني، ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣، يناير٢٠١٦، ص٣.

القرنين أو الثلاثة الماضية، قادها إلى وضع مختلف، حيث تم تقسيم هذه المنطقة، حتى أصبحت تضم ٢٢ دولة عربية، إلا أن التفاعلات والصلات فيما بين بعض هذه الدول وبعضها بعضاً عند حدها الأدنى، وليست كل سلبيات ذلك الوضع العربي العام بسبب سياسات القوى الاستعمارية، القديمة أو الحديثة، التي احتلت المنطقة العربية وقسمتها، فبعض الصراعات والحروب، نتجت عن سلوك دول عربية تجاه دول عربية أخرى، كانت السبب في تكريس ظاهرة الانقسام العربي ـ العربي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، زعيمة الكتلة الرأسمالية الدولية، بدأت، منذ تسعينات القرن العشرين، وعلى لسان كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق، الحديث عن الشرق الأوسط الموسع، وهو ما يعيد فتح ملف التقسيم مجدداً، فإن ثمة حديثا، بأن السياسة الأمريكية تسعى إلى مزيد من التقسيم إلى حد قد يقوم على زيادة التفتيت من ٢٢ دولة إلى نحو ٦٠ أو ٦٤ دولة في الشرق الأوسط"[1]"،وفي هذا السياق، نجد أن

ثورات الربيع العربي كانت تطورا إيجابياً، كون جميع الدول العربية تعاني، بدرجات مختلفة، غياب نموذج الدولة الديمقراطية جزئياً، أو كلياً من حياتها السياسية، وهو ما يعني أن ثمة فرصة حقيقية أمام القوى الكبرى، الأمريكية والأوربية، لتوظيف هذه المسألة ضمن خطة تقسيم تستهدف الدول العربية بشكل عام، وليس الدول التي مرت بتجربة ثورات الربيع العربي فقط، فجميعها تعاني تأثيرات الأزمات المعقدة والحادة التي مرت بها جميعاً، وإن بدرجات غير

[1] أحمد المصدق، نحو قراءة أكاديمية للثورات العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٧، المجلد٥٢، يناير٢٠١٧، ص ص٣٠-٣٣.

متطابقة، لكنها جميعا خطيرة، وكلها تعاني وكأنها مرت بالتجربة ذاتها، ولعل أوضح الأمثلة وأخطرها، في هذا السياق، كل من سوريا، وليبيا، واليمن، من حيث الأزمة مركبة ومعقدة بدرجة كبيرة.

برز في هذا السياق، محاولة إسرائيل استغلال انخراط الدول العربية في أنساق صراعات أخرى، سواء فيما بين بعضها بعضاً أو بينها وبين دول جوار أخرى، مثل الغزو العراقي للكويت في أغسطس١٩٩٠م، وإعلان العراق ضم الكويت، على خلفية ما أطلقت عليه القيادة العراقية آنذاك "مطالبات تاريخية"، في سعي على الأرض لمحاولة فرض تعديل الحدود التي أفرزتها "سايكس ـ بيكو"، بالرغم من عدم استمرار هذا الضم إلا لأشهر معدودة، حتى تم تحرير الكويت بواسطة تحالف دولي ـ عربي في فبراير١٩٩١م، لكن استمرت تداعيات تلك الحرب على الحدود الفعلية والسياسية في المشرق العربي، من خلال إقامة منطقتي حظر طيران شمال وجنوب العراق، ثم توفير حصانة، ومن ثم تطور حكم ذاتي اقترب من الاستقلال الفعلي لإقليم كردستان العراق، وهي توجهات تعززت عقب الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م وتداعياته، بما في ذلك ظهور تنظيم "داعش"، الذي كان الانسحاب الأمريكي من العراق عام

٢٠١١م سبباً رئيسياً في ظهوره، وترك حقول البترول لتكون مصدر تمويل هام جعلته يتطور بشكل سريع وعلى نطاق واسع، ليحقق مزيد من التفتت والتشرذم للأراضي العراقية.

وكذلك، انقسام السودان لاحقاً إلى دولتين، وإمكانية استمرار محاولات لتقسيم كل من البلدين في الشمال والجنوب إلى كيانات أصغر، وصولاً إلى الحدث الأهم الذي دفع إلى الواجهة بالحديث عما سمي "سايكس ـ بيكو الجديدة"، ألا وهو الظاهرة التي عرفت باسم "الربيع العربي"، بدءاً من ديسمبر ٢٠١٠م في تونس، وتأثيراتها في عدد من الدول العربية"[1]"، التي جرت فيها فعاليات الظاهرة، أو تلك التي تأثرت بتلك الظاهرة وتداعياتها، على البنية الأساسية للدولة والمجتمع، ليؤدي إلى حالة جيوسياسية مؤقته في عوارضها، عميقة في نتائجها، تعمل من خلالها الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على تفكيك الوضع القائم، من أجل نظام سياسي جديد بديل يخدم دعم استراتيجية أمنها القومي، ولو على حساب حدوث فوضى مؤقتة تمهد لإعادة ترتيب أوضاع البلدان بما يتماشى ويتلاءم مع مصالحها، هذه الحلحلة الجيوسياسية تنقل الأمر من مرحلة الجمود إلى مرحلة المرونة والحركة، بما يسمح بإعادة رسم الخريطة الجغرافية والسياسية تماشياً مع السيناريوهات الجاهزة، وما يتماشى مع تطبيق موجه

[1] وليد محمود عبد الناصر، خريطة الشرق الأوسط بين الاستمرار والتغير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦، ص٩٤.

لهذه الرؤية "الفوضى الخلاقة" استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي على رقعة الشطرنج العربي، من خلال الملفات الساخنة التي لم يتم الحسم فيها بعد، كملف الصراع في سوريا، والعراق، واليمن، واستمرار دائرة الخلافات العربية ـ العربية، الإسلامية "السعودية، إيران، تركيا، قطر"، وتنامي الصراع دينياً، وطائفياً، ومذهبياً، وملف القضية الفلسطينية"[1]"، لتتسم تلك الأزمات بأنها بلا أفق واضح نحو الحل السياسي، كما تتشابك أطرافها الداخلية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتغيرت معها أنماط التحالفات والخريطة الجيوستراتيجية.

على الرغم من صعوبة قبول فكرة أن الربيع العربي كان نتاج لمخططات وسياسات خارجية، إلا أنه يمكن قبول فكرة استغلال القوى الخارجية له والاستفادة منه كمدخل لتبرير وإصباغ المشروعية على عملية إعادة رسم حدود سياسية وجيوسياسية جديدة للمنطقة، بما يشمل تعديلات جوهرية على ما أنتجه اتفاق "سايكس ـ بيكو"، ومؤتمر "سان ريمو"، ويتناسب مع مصالح الدول المتدخلة، ليس لأن هذا الطرح يغالي في اعتماد "نظرية المؤامرة" كتفسير وحيد

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٢٩، ٢٠١٤، ص ص٧-١٩.

لتلك الظاهرة، بل لأن القبول به يعني ايضاً ضمنياً الدفع بأنه لم تكن توجد هذه التفاعلات على الأرض والتي بدأت تفرض تغييرات فعلية في الحدود بمعناها السياسي والجيوسياسي، وإن ليس بعد بمعناها القانوني، ودون إنكار لوجود مظاهر متعددة على توافر إرادة دولية تؤثر فيما يجري بالمنطقة، كما هو الحال في ظل تطور تنظيم ما يعرف ب"داعش"، وكذلك في ضوء الجهود المضادة لتوسع هذا التنظيم من جهة، وحالات الاستقطاب والمواجهة على المستويين الإقليمي والدولي، والحروب بالوكالة في المنطقة من جهة ثانية، وفي ظل الاستقطاب المذهبي المتزايد بين "السنة والشيعة" في المنطقة العربية بشكل عام، وفي المشرق العربي على وجه الخصوص، من جهة أخيرة"[1].

وإذا جرى استبعاد عنصر المؤامرة، والاقتصار على الهدف والقصد من المشابهة مع الأوضاع العربية الراهنة، وسايكس ـ بيكو الأولى، فإنه توجد جوانب شبه كثيرة، فمظاهر "سايكس ـ بيكو" الجديدة تنطوي على وضعية استثنائية لإسرائيل مع مزيد من المظالم بشأن الحقوق العربية، كما تنطوي على تمزيق دول عربية إلى كيانات داخلية متعددة، وإذا كانت

[1]وليد محمود عبد الناصر، خريطة الشرق الأوسط بين الاستمرار والتغير، مصدر سابق، ص٩٦.

"سايكس ـ بيكو" الأولى شهدت ولادة دول متعددة للعرب، فإن سايكس ـ بيكو الثانية تشهد تعديلاً وتقطيعاً في هذه الكيانات على أسس أدنى طائفية، وقومية، وقبلية، ومناطقية، وتشهد فيها دول عربية مساحات جغرافية كبيرة غير محكومة سياسياً، ومناطق تشهد امتيازات ومراكز نفوذ اقتصادية أجنبية تشابه منطق الاحتلال الأجنبي التقليدي، ترافقها قواعد عسكرية أجنبية لحماية هذه المناطق، وليس لحماية كيان الدولة التي توجد بها هذه القواعد، حيث إنه في ظل "سايكس ـ بيكو الجديدة"، لم يعد هدف الحفاظ على الاستقرار هو الذي يتحكم بمنطق الدول الكبرى في إدارة العلاقات مع الدول العربية، ولم يعد هناك وصف لنظام ما بأنه حليف على طول الخط، وإنما هناك تصنيف لقضايا ومجالات التحالف، وفترات التحالف، كما يجري تحديد القرار السياسي والعسكري وفقاً للمصالح والمخاطر المترافقة مع كل حالة، وليس كمبدأ عام، أو عقيدة أمنية وعسكرية"[1].

وفي مثل هذا النظام، يصعب تحديد المستقبل النهائي للإرهاب والجماعات الإرهابية، وما إذا كانت ستصبح جزءاً مستداماً من المشهد الإقليمي، أم سيتم القضاء عليها مع الوقت،

[1] شادي عبد الوهاب، العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو٢٠١٦، ص ص١٠٢-١٠٤.

كونه قد لا يصبح التمثيل في النظام العربي الرسمي محصوراً على الدول، وإنما قد يجري التفكير بإدخال جماعات محلية ودويلات أقل درجة، وبأشكال تمثيلية ما دون الدولة، ويمكن القبول بأكثر من ممثل لمناطق متعددة داخل البلد الواحد، وهذه الحالة ستمكن جماعات الإرهاب من الاستيطان، واكتساب مواقع، والتعايش على التباينات والعدوات بين المراكز السياسية الجديدة، كما ستفرض على الحياة السياسية بالنظام العربي الجديد حالة الدول ذات الحدود السائلة التي تنتقل عبرها تلك الجماعات من مكان لآخر بحرية، كما سيكون من المتعذر معرفة خريطة تفكيرها ورؤيتها لخريطة حروبها النهائية، لأنها تتمدد وتنكمش بحسب احتياجات البيئات الجهادية المحلية، ومقدار ما تتيحه كل منها لها من حرية الحركة والتنقل"[1].

وعلى جانب إسرائيل، فإنها من المرجح أن يزداد الطلب والإقبال عليها، وعلى دورها، رغم أنها ستظل غير مقبولة من أغلب المجتمعات العربية، لكن العلاقات ستدار بشكل رسمي، حيث تنشأ مصالح تتعلق بالبقاء على جانب الأطراف العربية، ومصالح تتعلق بتأكيد الشرعية على جانب إسرائيل، كما يوجد على الجانبين في النظام الجديد العداء لإيران، والاتفاق حول الاختلاف مع السياسة الأمريكية منها، وهناك حاجة متبادلة لتنسيق السياسات بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة، والضمانة الأمنية التي تقدمها لمنطقة الخليج، وهذه الرؤية تجعل المنطقة

[1]معتز سلامة، سيناريوهات النظام العربي في ظل"سايكس ـ بيكو" جديدة، مصدر سابق، ص١٠٠.

أقرب إلى الشرق الأوسط الذي كانت تطمح إليه إسرائيل منذ سنوات، لكنه لن يقوم على قاعدة من الاستقرار العربي، وإنما سيأسس على قاعدة من الفوضى، ووفق أوضاع غير طبيعية، وفي بلدان الاضطراب العربية "سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن"، قد تشهد هذه الدول عمليات تفكيك وتجزئة داخلية بمقتضى الأمر الواقع، وإذا تمكنت مناطق إثنية، أو قبلية، أو طائفية فيها من إدارة شئونها باستقلالية عن المركز بشكل مستمر، سوف توفر حالة إغراء مستمرة للعالم للاعتراف بها كدول أو وحدات سياسية ممثلة للأقليات، أو على الأقل يجري الاعتراف بوضعيتها المنفصلة عن الدولة الأم"[1]".

في هذه الحالة ستصبح أكثر نقاط القوة والاستقرار بها تلك الأقاليم المحاذية لدول مركزية، أو تلك التي تطل على ممرات دولية مهمة، لذلك، فإن مناطق اليمن الجنوبي المحاذية لمضيق باب المندب سيكون استقرارها أكثر أهمية للعالم، مقارنة بمناطق اليمن الشمالي، كما أن مناطق الشمال اليمني المحاذية للسعودية سيكون استقرارها أكثر أهمية من مناطق القبائل بالوسط في صنعاء، وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بالعراق، حيث ستكون لمناطق الشيعة بالجنوب، المطلة على الخليج ومناطق إقليم كردستان المجاورة لتركيا، أهمية أكثر من مناطق الوسط السني التي يتمركز بها داعش، وهو الأمر نفسه مع سوريا، التي شهدت منذ فترة اهتماما بما

[1]أبو بكر الدسوقي، هل يستطيع العرب مواجهة"سايكس -بيكو "الجديدة؟، مصدر سابق، ص٨٩.

أطلق عليه "سوريا المفيدة"، وهكذا، لن تكون الأهمية في الشرق الأوسط الجديد لدول، وإنما لمناطق داخل الصيغ القديمة للدول، والتي سيجري تأمينها بوسائل معززة ومضاعفة من إجراءات الأمن، وستصبح مناطق الاستقرار نقاط ارتكاز اساسية، ومركزا لإدارة الحرب على الإرهاب"[1].

إذا كان من المفيد الاعتراف بعوامل خارجية أسهمت في اندلاع الثورات الداخلية، فإن افتقاد المناعات الوطنية هو من سمح بدخول هذه العوامل على الخط، وإذا كانت الأطراف الخارجية في أتفاق سايكس ـ بيكو القديم سبباً في تقسيم العالم العربي إلى مناطق نفوذ، فإن الأطراف الداخلية في مشروع التقسيم المحتمل ستكون سبباً رئيسياً لهذا التقسيم، في ظل عجز العالم العربي عن إدارة ملفاته، بل وأصبحت العديد من الدول مهيأة لسيناريو التقسيم من جديد على أسس طائفية وعرقية وليس على أسس وطنية، سواء كان ذلك في سوريا، أو في العراق، أو ليبيا، أو اليمن، وإذا نجح سيناريو التقسيم في أي من هذه الدول، فإن العقد سوف ينفرط، حتى الدول المستقرة يقال أن هناك مخططاً دولياً لتقسيمها ايضا، في ظل فشل النخب العربية الحاكمة في تحقيق مشروعها الوطني على مستوى التنمية الاقتصادية والسياسية، وعجزها عن

[1] شادي عبد الوهاب، توازن القوى..استراتيجيات تحقيق التوازن الدولي والإقليمي في ظل الفوضى، ملحق مفاهيم المستقبل، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد١٠، مايو٢٠١٥، ص١٥.

الاستجابة لتطلعات الشعوب العربية نحو الديمقراطية والحرية، وسيطرت المصالح الفئوية، والعرقية، والمذهبية الضيقة على المصالح العليا للأوطان، وتحولت هذه الدول إلى كيانات هشة غير قادرة على بسط نفوذها وسيادتها على كامل ترابها، في ظل سيطرة أطراف الصراع على مناطق جغرافية معينة، تستند فيها إلى تفوق عسكري، أو عرقي، أو مذهبي، فتحولت إلى كيانات شبه مقسمه فعلياً بين أطراف الصراع من جهة، وتنظيمات الإرهاب من جهة أخرى، مثل سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على مناطق واسعة في سوريا والعراق.

كما أن الدول الكبرى أصبحت منكفئة على مشاكلها ومصالحها الخاصة، وليس هناك ما يدفعها للتدخل المباشر في الأزمات العربية إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها، من دون مغادرتها كلياً، والمثال على ذلك هو محدودية التدخل الأمريكي في سوريا والذي برز بشكل واضح، فإن توافق القوى الكبرى "بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية" على تقسيم هذه الدول بين أطراف الصراع ستكون امراً وارداً، وقد يضاف إلى هذه القائمة روسيا الاتحادية والصين، على الرغم من عدم انشغالهم او تورطهم في خطط التقسيم لإقليم الشرق الأوسط، أو العالم العربي، ولكن الموضوع ذاته يمكن أن يكون على أجندتيهما، خاصة روسيا فيما يتعلق بسياستها تجاه سوريا ولبنان، فإذا ترتب على طرح هذا الموضوع تأثير في السياسة الروسية، فستكون بالأساس فيما يتعلق بتقسيم سوريا ولبنان، والضغط من أجل دولة سورية علوية في المنطقة

التي يسيطر عليها الجيش السوري، ويعيش فيها العلويون، ودولة شيعية في لبنان في المنطقة التي يسيطر عليها حزب الله في لبنان، على نحو ما يحدث في البوسنة والهرسك، وفقاً لاتفاق دايتون عام ١٩٩٥م، وفي اعتقاد بعض الدول الكبرى أن تفتيت وتقسيم الدول العربية يحقق مصالحها، حتى لا تستطيع هذه الدول التوحد مرة أخرى في مواجهة مصالحها، بل أن تفتيت هذه الدول يصبح في مصلحة إسرائيل، حيث لن يكون هناك دولة عرقية أكبر منها في المنطقة، كما أن تفتيت الدول سيجعلها ضعيفة، وسيجعل إسرائيل متفردة في الحفاظ على أمنها القومي، فلن تكون مضطرة إلى التخلي عن الأراضي العربية المحتلة، كما أن التقسيمات المحتملة تنهي واقعياً أي فرص أمام العرب للتوحد والتكتل"[1].

ولذلك، لابد من الاعتراف بأننا في المرحلة المفصلية من ربيع العالم العربي، كما لابد من مواجهة حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط ومن داخلها المنطقة العربية، تعد من أكثر المناطق قابلية للتأثر بإرهاص متغيرات النظام العالمي بحكم قدراتها وإمكانياتها المحدودة، وضعف تماسكها، لاسيما اقتصادياً وسياسياً، واتساع وعمق صراعاتها، وأزماتها البنيوية العميقة، والتي تكشف حدتها خلال الأحداث والتفاعلات الجارية في ساحتها، وتجلت مواطنها بين هويات وطنية

[1] أشرف العشري، العرب في انتظار"سايكس ـ بيكو" جديد، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٦٩١٥، ط٢، ١٩مايو٢٠١٥، ص١٢.

"قطرية"، وقومية "عربية"، ودينية "إسلامية" متصارعة، ونزعات طائفية ومذهبية متنامية، وتحركات انفصالية، وولاءات أولية استبدلت بالدين، أو القبيلة، أو العرق، الأمة وعاء حاضناً للهوية والانتماء، وحركات جهادية متطرفة تتقاطر تحت حلم "إقامة الدولة الإسلامية"، وجماعات مسلحة تتمدد في ساحات عربية بفعل التغذية الخارجية، مالا، وسلاحاً، وعتاداً، ومع غياب الإطار الجمعي القادر على حل الخلافات وضبطها، فإن النظام العربي بات، غالباً، مهيأ لبروز النزاعات البينية"1"، مما يعني، في المحصلة، السير بالمنطقة نحو مزيد من عدم الاستقرار.

- **المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط:**

تمتلك إيران رؤية ومشروعا واضحا في تحركاتها تجاه المنطقة العربية وخاصة منذ دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام٢٠٠٣م، وهو ما يطلق عليه "المشروع الإيراني" أو " المشروع الإسلامي "وهو المشروع الذي ظهرت بوادره منذ الثورة الإسلامية من خلال الخميني، وتعتبر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بمثابة انعكاس أو أداة لتحقيق

[1] نادية سعد الدين، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣، يناير٢٠١٦، ص١٣.

أهداف هذا المشروع، فقد ظهرت بعض التطلعات الإيرانية فى دول المنطقة في عهد الشاه وذلك لتجاوز المشاكل التي كانت تواجهها بالداخل عن طريق شغل الشعب بمنازعات خارجية وتحقيق بعض التأييد الشعبي، فقد تمثلت تلك المنازعات في المطالبة بالبحرين والجزر الإماراتية عام ١٩٧١م.

إلى أن جاءت الثورة الإسلامية وظهرت معها الأطماع الحقيقة في المنطقة من خلال المشروع الذي أعلن عنه الخميني في عيد انتصار ثورته على الشاه، حيث أعلن أنه يعمل على تصدير ثورته إلى الأقطار العربية والإسلامية، ولكن هذا المشروع توقف فترة مع نشوب الحرب بين العراق وإيران، إلا أن خلفاء الخميني لم يتخلوا عن هدف إمامهم بل بذلوا قصارى جهدهم لمحاولة تحقيق مشروعهم وقدموا أقصى ما لديهم من إمكانيات مادية ودينية من أجل تحقيق هذا المشروع في المنطقة العربية، فإيران مثلها مثل أمريكا وإسرائيل وتركيا وغيرها من الدول التي لديها مشاريع سياسية، إلا أن مشروع إيران الإسلامي الذي تسعى إلى تحقيقه هو الأكثر خطورة من تلك المشاريع، فالمشروع الإيراني في المنطقة العربية مشروع يعمل على تفتيت الدول من داخلها من خلال استقطاب الشباب وتجنيدهم والعمل على تدريبهم، وتمويل بعض الجماعات، وتشجيع حركات التمرد، فهو يبدو في ظاهره مشروع ديني يعمل على قيام خلافة إسلامية ومحاربة النظم الاستبدادية الفاسدة ونصرة المستضعفين ولكن في الحقيقة يقوم

على بث الفتن وزعزعة استقرار وأمن المنطقة في محاولة منها لأخذ الزعامة والقيادة في المنطقة"[1]".

يقوم المشروع الإيراني على عدة مرتكزات تشترك مع مرتكزات سياستها الخارجية ولكن يمثل البعد العقائدي والأيدلوجي والبعد الأمني والاستراتيجي أسس قيام ذلك المشروع، فالبعد العقائدي يتمثل في إيمان طهران بحتمية قيام دولة خلافة إسلامية تضم كافة الدول الإسلامية تحت رايتها وضرورة التحرك بقوه لتحقيق ذلك، كما أنها تؤكد من خلال خطابها الديني بأن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج اليها العالم في الوقت الحاضر، ومن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة باعتبارها واجباً دينياً إلزاميا، أما البعد الأمني فينطلق من خوفها من مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق في محاولة منها لفرض نفوذها على المنطقة العربية، لهذا سعت إيران إلى خلق دور إقليمي لها في ظل غياب المشروع القومي العربي من ناحية وتخبط السياسة الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى، ونتيجة لهذا سعت إيران لتطوير علاقاتها مع دول الخليج والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان وتدخلت في العديد من القضايا

[1] عبد الله النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عمان، مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، ٢٠١٤، ص٤٤.

مثل "العراق، فلسطين، ولبنان" وربطت استقرار هذه المجتمعات بقبول دور إيران في المنطقة، ومحاولة تحويل الصراعات في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى تضمن أن يكون لها دور رئيسي في المنطقة، كما سار الخطاب السياسي الإيراني بصورة عامة في معارضة سياسة الولايات المتحدة في الخليج"[1].

كما يقوم المشروع الإيراني على فرضية مفادها أن توازن الرعب في الخليج والحضور الإيراني في المشرق سوف يضغط على واشنطن لقبول إيران كشريك إقليمي أبرز وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة، لا يستهدف المشروع الإيراني المصالح الأمريكية في المنطقة ولكن نسق المصالح الأمريكية، والصراع المحتدم بين إيران وإسرائيل يقوم على التنافس على دور الوكيل الوحيد لواشنطن في منطقة منزوعة المشاريع العربية، ومن هنا يمكن تشبيه المشروع الإيراني في المنطقة العربية بالهرم متعدد الطبقات، بحيث تكون منطقة الخليج هي قاعدة الهرم، ثم يأتي المشرق العربي كطبقة ثانية، أما الطبقة الثالثة من الهرم فهي القدرات العسكرية الرادعة والتي يمكنها استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في منطقة الخليج ويأتي في النهاية الطبقة الأخيرة والتي تتمثل في القدرات النووية والتي تعتبر هي أهم ما تسعى إيران

[1] جابر خضر العزي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية ومستقبله، شبكة البصرة، ٢٠١١ : http://www.albasrah.net

إلى تطويره لاستخدامها في حمايتها سواء على المستوى الدولي حيث يعزز من تواجدها وسط القوى الكبرى ويعطيها مكانة دولية بارزه، أو على المستوى الإقليمي حيث تتخذها مظلة تحميها وتعزز من تحقيق مشروعها عوضا عن الحماية الدولية التي تفتقر إليها، ووفقا لهذا التقسيم نرى أن المشروع الإيراني يفرق بين منطقة الخليج ومنطقة المشرق العربي وهذه التفرقة مستوحاه من واقع المنطقة العربية حيث تختلف خصائص المنطقة الاولى عن الثانية في نواحي الإمكانات المالية والاحتياطات من الطاقة وعوامل السكان والقدرات العسكرية، وما تشهده المنطقة العربية في الوقت الحاضر والدور الإيراني فيها خير دليل على ذلك، حيث اختلفت التحركات الإيرانية وكذلك الاستراتيجية المتبعة في كلا المنطقتين"[1].

فمنطقة الخليج تشكل الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجية الإيرانية، وهي التي كانت مؤهلة لتنامي الدور الإيراني فيها ويرجع هذا إلى عاملين: أحدهما يعود إلى الجذور التاريخية للعلاقات بينهم، والأخر إلى الوضع الراهن وزيادة أذرع إيران من جماعات وقيادات وأفراد داخل تلك الدول، ونتيجة لذلك نرى الأن التدخل الإيراني في العديد من دول الخليج العربي أصبح واضح للعيان كما أنها نجحت في التغلغل داخل معظم دول الخليج مثل "العراق -لبنان - اليمن -السعودية "فضلا عن حليفتها سوريا والعلاقات معها، أما بالنسبة لدول المشرق العربي

[1]جابر خضر العزي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية ومستقبله، المصدر السابق.

فالعلاقات بينهم لم تكن واضحة ولم نرى تغلل إيراني داخل أي من تلك الدول، ولكن مع ثورات الربيع العربي نشط دور إيراني في المنطقة العربية وكانت البداية من المشرق العربي حيث حاولت التدخل في تونس ومصر وليبيا ولكنها لم تنجح مثلما نجحت في دول الخليج، وبالتالي يمكن القول بأن المشروع الإيراني يمكن أن تكون بداية نجاحه من منطقة الخليج العربي"[1].

- المد الاستراتيجي الإيراني وتصعيد صراع النفوذ في سوريا:

اتسمت العلاقات الإيرانية السورية بالتعاون منذ قيام الثورة الإيرانية، نتيجة الحاجة المتبادلة، فكل منهما يحتاج إلى الآخر، بسبب الخلافات بين قيادتي حزب البعث الحاكمتين للعراق وسوريا، ووقوف سوريا مع إيران ضد العراق في سابقة غريبة ومتناقضة مع القومية العربية التي يتبناها حزب البعث السوري، وأيضاً عوامل الصراع السوري الإسرائيلي، وهيمنة سوريا على لبنان، وحرص إيران على دعم الشيعة هناك، ووجود الفصائل الفلسطينية في سوريا، بالإضافة إلى إدراك الطرفين محدودية حلفائهم في المنطقة، وقد ذكر عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري سابقاً، في كتابه التحالف السوري الإيراني والمنطقة، وجود استراتيجية إيرانية لترسيخ الوجود الإيراني في المنطقة منذ الأيام الأولى للثورة الإيرانية، ولم يدرك نظام حافظ الأسد حينها هذه الاستراتيجية، وحالياً تسعى إيران إلى مد نفوذها البري ووصله بسوريا

[1] عبد الله النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مصدر سابق، ص٥٢.

عن طريق الأراضي العراقية، بعد سيطرة ميليشياتها على المناطق السنية في غرب العراق، ويتحدث المسئولون الإيرانيون عن خططهم في مد خط لسكة حديد من إيران إلى سوريا مروراً بالعراق، فنفوذ إيران من نفوذ نظام بشار الأسد، وتشاركها فيه روسيا، وتمثل سوريا خط الهجوم والدفاع الأول في الوقت نفسه لإيران وحلفائها في العراق ولبنان، وفي ظل الأحداث التي شهدتها سوريا منذ عام ٢٠١١م، والتغييرات الديمغرافية، والتغيرات في موازين القوى أيضاً، لقد تحولت سوريا بفعل التباين والتقاطع في المصالح بين الدول الإقليمية والدولية إلى مركز وساحة صراع بين هذه القوى، ولعل التدخل "الإيراني والروسي "على وجه التحديد ساهم في الإطالة بعمر الحرب، وسبب معضلة سياسية بالنسبة للحل السياسي، إذ إن هذه الدول تحاول تحقيق مصالحها، وفقا لاعتبارات ومحددات سياسية وطائفية واستراتيجية"[1].

تتبنى إيران استراتيجية تستند في مركزيتها على نفوذها كقوة إقليمية تقود محورا متعددا من دول وحركات وأحزاب ومنظمات تجتمع تحت شعار المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل، لهذا فإن نظرة إيران إلى سوريا وأزمتها تختلف تماماً عن حلفائها الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية، إذ تبدو أكثر استراتيجية وأقل براغماتية، وذلك يعود لأسباب عدة أهمها:

[1]وحدة الرصد والتحليل، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حل الآفاق والحدود، تقدير موقف إستراتيجي، مركز صناعة الفكر، ديسمبر٢٠١٦: http://www.fikercenter.com/ar/p/news/view/5853cc6044cc2a

- خسارة سوريا وخروجها من دائرة المشروع الإيراني لا تعني خسارة حليف فقط بل تعني كسر ظهر المشروع الإيراني في المنطقة كون سوريا بنظامها الحالي تعتبر حلقة الوصل الأكثر أهمية في حلقات المشروع الإيراني.

- إيران تريد الخروج من سوريا كصانعة انتصار للمحور الذي تقوده مقابل محور آخر يتكون من بعض الدول العربية وتركيا بالتعاون مع الأميركيين وبعض الدول الغربية.

وفي سياق تلك الاستراتيجية يمكن تحديد عدد من الدوافع السياسية والأمنية القوية التي تفسر التزام إيران الاستراتيجي في دعم النظام السوري وتتمثل في علاقة دمشق التاريخية مع حزب الله في لبنان الذي يرتبط بدوره بعلاقات سياسية وعقائدية مع طهران، كما يأتي تمسك إيران بالنظام السوري في مرحلة تعمل فيها على تكريس نفوذها في العراق وتوسيعه في اليمن والبحرين، لكن المصالح الاقتصادية لإيران في سوريا ساهمت بصورة متزايدة في دعمها الصلب للأسد، ورفضها المتواصل لبيان مؤتمر "جنيف١ "الذي دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات في سوريا يمكن أن تطيح بمصالحها الاقتصادية في وقت تخوض فيه مفاوضات شاقة مع الغرب لرفع العقوبات الاقتصادية، رغم أن المصالح السياسية المتشابكة لإيران هي ما يدفعها إلى التعنت في موقفها من الحلول السياسية للحرب في سوريا، غير أن المصالح الاقتصادية باتت تلعب دوراً متزايد الأهمية، لذا تواصل إيران مقاومة أي تسوية شاملة

يمكن أن تقود إلى تقاسم فعلي وحقيقي للسلطة، خشية خسارة مصالحها السياسية والأمنية التقليدية، ومصالحها الاقتصادية، فضلاً عن المصالح المحتملة والتي سيحملها مستقبل سوريا بعد انتهاء الحرب"[1]".

أدى التدخل الإيراني في سوريا إلى أن تحول المشهد إلى صراع طائفي سني -شيعي، وذلك بعد ارتكاب "عناصر الحرس الثوري "مجازر بحق الشعب السوري، كما ساهم هذا التدخل وتحديداً العسكري على صمود الأسد والمد في عمر بقائها على بعض الأراضي التي لا تزال تحت سيطرتها، والان وبسقوط حلب وسيطرة نظام بشار الأسد وحلفائه من المليشيات الموالية لإيران، وبدعم روسي، تكون الاستراتيجية الإيرانية قد حققت اختراقاً إضافياً في المنطقة العربية، ودخلت حيز التطبيق، يمكننا القول بأن الاستراتيجية الإيرانية ثابتة بتوجهاتها وتمددها في سوريا ومنها في الشرق الأوسط ككل، ولكن ومع وصول طرفي النزاع في سوريا حول طاولة المفاوضات مره أخري في مؤتمر الأستانة كان ينبغي علي إيران البدء بتدخلاتها لضمان

[1]فرات الشامي وإياد عبد القادر،"تطورات الدور الإيراني في سورية"، جريدة الإيام السورية، وحدة دراسات الأبحاث، ديسمبر٢٠١٦: http://ayyamsyria.net/archives/190286

تحقيق مصالحها واستراتيجية بقائها كفاعل إقليمي في القضية، فكان خيار الحرب أو ما تم تسميته بأسماء دبلوماسية أخرى هو الأمر الحتمي أمام المعارضة والنظام"[1].

فجاء مؤتمر أستانة محاط بغموض لجهة تفاصيله والقوى المشاركة فيه ولجهة الدول المشاركة، انطلاقا من أن الهدف الروسي والتركي المشترك هو إنجاز عملية انعقاد المؤتمر بمرجعية الطرفين كضامنين لأطراف النزاع، هذا الهدف يبدو متصلا بعنصر محوري هو ترقب موقف الإدارة الأمريكية الجديدة التي كان لافتا أن يعلن الرئيس الأميركي "دونالد ترامب "أن الدور الروسي في سوريا، أدى إلى نتائج سيئة ومخيبة للآمال، وهذا الموقف يؤشر على أن الإدارة الأمريكية الجديدة لن تذهب بعيدا في مسايرة الموقف الروسي أو التركي في مقاربتهما للأزمة السورية، فكانت نتائج المؤتمر لاسيما توصياته الهشة بمثابة نجاح للفاعلين الإقليميين وعلي رأسهم إيران وروسيا"[2].

---

[1]سلام سعدي، مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا، الشرق الأوسط، يونيو٢٠١٥:
http://carnegiendowment.org/sada/605284

[2]عبدالباري عطوان "تحليل مؤتمر الأستانية والدور الإيراني"، جريدة رأي اليوم. يناير٢٠١٧:
http://www.raialyoum.com/?p=600726

- تداعيات التقارب الأمريكي ـ الإيراني على الفواعل التقليدية في المنطقة (السعودية، تركيا، إسرائيل):

أدى التقارب الأمريكي ـ الإيراني إلى إحداث تغير في سياسات دول الحلفاء في المنطقة، وذلك خوفا من أن يكون هذا التقارب على حساب مصالحهم، وقد برزت هذه التغيرات على النحو الآتي:

أولا: التداعيات على السعودية:

يرتبط تطور العلاقات السعودية - الإيرانية بدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث ظلت هذه الأخيرة الفاعل الرئيسي في تفاعلات تلك العلاقات التي اعتمدت حتى نهاية السبعينات سياسة الاحتواء المزدوج للبلدين المتنافسين، وشكل الاعتماد عليها أهم ركائز الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج، لكن التطورات التي شهدتها المنطقة خاصة بعد "ثورات الربيع العربي" وما نتج عنها من توترات بين الولايات المتحدة والسعودية، إثر الخلاف حول الموقف الأمريكي من سقوط بعض الأنظمة الموالية لها، ونزوع الإدارة الامريكية للانفتاح على إيران وإبرام الاتفاق النووي معها، كلها عوامل عقدت التفاعلات الجارية، وعليه، فإن تحليل

كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الدولتين في المنطقة يمنح قدرة أكبر على فهم الحركيات المحلية والإقليمية ضمن هذا السياق التفاعلي، الذي غالبا ما يفرض معادلة صفرية يصعب على طرفي الصراع وحدهما، حسم نتائجه.

- تطور العلاقات الأمريكية -السعودية:

فيما يشبه التخلي، قبلت الولايات المتحدة تسليم العراق المحتل إلى إيران، مما جعل القوى السنية ومن ورائها السعودية الخاسر الأكبر من هذه الصفقة الضمنية، كما عجزت السعودية عن المساهمة بقوة في تغيير موازين القوى في لبنان وفلسطين وأفغانستان خلال السنوات العشر الماضية، بشكل جعل القوى المتحالفة مع إيران الأكثر تأثيرا في الميدان، ولقد شكل التقدم المحقق في الملف النووي الإيراني، صدمة بالنسبة للسعودية، بعدما كان في نظرها أمرا مستحيلا، بل إن السعودية، ومن ورائها دول الخليج، وجدت موازين القوى الإقليمية في غير صالحها للمرة الثانية في ظرف عشر سنوات، المرة الأولى، كانت بسبب النتيجة غير المتوقعة، لقيام الإدارة الأمريكية بإسقاط نظام صدام حسين، الذي شكل "هدية استراتيجية ثمينة" لإيران كسبت بموجبها حليفا جديدا وعمقا استراتيجيا مؤثرا في النظام الإقليمي، فيما اعتبرت وصول الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران، ترسيخا لمكانة إيران الإقليمية، حتى أن بعض

المعلقين الخليجيين اعتبر هذه الخطوة "أخطر من هجمات١١سبتمبر"[1]، ولم تخف السعودية معارضتها لإبرام الولايات المتحدة الاتفاق النووي مع إيران، خشية أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران وإعادة أموالها المحتجزة في الولايات المتحدة وبالتالي منحها الوسائل الكفيلة بتنفيذ سياستها الإقليمية المعادية للسعودية، إلى زيادة جرأتها في دعم حلفائها في كل من العراق وسورية واليمن ولبنان، كما تخشى أن يتركها الانكفاء الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط مكشوفة أمام النفوذ الإيراني المتصاعد، وخاصة أن الاتفاق النووي النهائي سيبقي على الأرجح على البنية التحتية النووية الإيرانية، في ظل سعي إيران ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي من المنطقة، ولكن هذا الانكفاء الأمريكي قد يجد تفسيرات موضوعية له خارجة عن حسابات الإقليم، حيث يشير البعض إلى أن عهد "النفط مقابل الأمن" قد بلغ نهايته، نظرا لأن زيادة الإنتاج المحلي الأمريكي من النفط، وسعي الإدارة الأمريكية إلى تنويع مصادرها الطاقوية، هو ما أدى بالنتيجة إلى تراجع أهمية منطقة الخليج في استراتيجية الأمن الطاقوي الأمريكي، وحتى ولو وصل الشعور لدى الرياض إلى درجة الاعتقاد أن واشنطن، باتجاهها شرقا، وتقاربها مع طهران، تكون قد خانت حليفتها التقليدية في المنطقة، إلا أنها لا

[1]الموقف السعودي من الاتفاق النووي مع إيران يثير ضجة في وسائل الإعلام الأمريكية، صحيفة سبق الالكترونية، ٢٦يوليو٢٠١٥: https://sabq.org

تملك خيارا بديلا عن الحليف الأمريكي، بل إن الحالة السعودية تجسد الاختلالات التي تميز التحالف بين قوة كبرى وأخرى في غاية التبعية"[1].

لاحتواء القلق الخليجي المتنامي إزاء تداعيات الاتفاق النووي، حاولت إدارة أوباما طمأنة الحلفاء الخليجيين بالتزامها بأمنهم عبر ترتيبات أمنية وعسكرية متفق عليها، مقابل قبولهم الاتفاق النووي، من خلال عقد قمتين بين الولايات المتحدة ودول الخليج، إحداهما بكامب ديفيد، بتاريخ ١٤مايو٢٠١٥م غاب عنها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث طغى على هذه القمة مسألة الشراكة الأمنية والدفاعية"[2]، ومن بين الضمانات الأمنية التي حصلت عليها دول الخليج الاستفادة من تطوير نظام دفاعي صاروخي باليستي مشترك ومتكامل بين دول مجلس التعاون كلها، بما في ذلك نظام إنذار مبكر بمساعدة فنية أميركية، وتركيز مبيعات الأسلحة وتسريعها، وزيادة التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة ضد التهديدات الخارجية وتعزيز الأمن البحري، وتدريب القوات الخاصة والأجهزة الاستخباراتية الخليجية، بينما استضافت الرياض القمة الثانية في٢١ أبريل ٢٠١٦م، وانتهت بالتأكيد على ما جاء في القمة

[1] عبد الحميد صيام، العلاقات السعودية الأمريكية: نهاية عصر النفط مقابل الأمن، جريدة القدس العربي،٣أيريل ٢٠١٤: http://www.alquds.co.uk

[2] Kevin Liptak and Elise Labott,"Obama: U.S. would use military force to defend Gulf allies," CNN, May 14, 2015, at: http://cnn.it/1LkmbqW

الاولى"[1]"، وبحلول نهاية عام ٢٠١٦م، وجدت السعودية نفسها في مأزق حقيقي بين إدارة أمريكية ديمقراطية مقتنعة بضرورة التعاون مع إيران مقابل التزام محدود بأمن الخليج وبين إدارة جمهورية جديدة تتبنى خطابا مناهضا لها ولإيران، ولكن أيضا معارضا للنظرة التقليدية للتحالفات العسكرية الأمريكية نتيجة الرغبة في إحداث تغيير جذري في طريقة بناء وتمويل التحالفات بطريقة تضمن تفوق الاقتصاد الأمريكي في مواجهة الصين.

- العلاقات السعودية - الإيرانية: بين التوتر والقطيعة:

على الجانب الآخر، تأثرت العلاقات بين الرياض وطهران بشكل مباشر بمستجدات تطور علاقات كل طرف مع واشنطن، حيث ترى السعودية في نفسها مركزا للسنة في مواجهة مركزية الشيعة التي تمثلها إيران، ضمن مشروعين للريادة الإقليمية يتخذان من المذهبية إطار لممارسة النفوذ، وقد عمق تطور العلاقات الأمريكية الايرانية التنافس والصراع على النفوذ والقيادة الاقليميين بين السعودية وإيران، الذي بدأ منذ نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، بعد أن عرفت العلاقات بينهما مرحلة من التنسيق والتعاون في عهد الشاه، حيث لم تخف السعودية

[1] "Annex to U.S.-Gulf Cooperation Council Camp David Joint Statement," The White House, Office of the Press Secretary, May 14, 2015, at: http://1.usa.gov/1cZMqrD; and "Remarks by President Obama in Press Conference after GCC Summit"

معارضتها للتقارب الأمريكي - الإيراني، فهي ترى في طهران منافسا لها في الخليج العربي يرمي إلى زعزعة استقرارها الداخلي بكل السبل بما فيها الأقلية الشيعية.

- الحرب الباردة السعودية - الإيرانية:

تخوض إيران والسعودية حربا باردة منذ١٩٧٩م برزت مظاهرها في الحرب العراقية ـ الإيرانية وتواصلت بالوكالة بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق وسقوط نظام طالبان في أفغانستان، ولا زالت بعض دول المنطقة تشهد "حروب الوكالة"، أخذت شكلا مأساويا في بعض الحالات، كما هو عليه الحال في الوضع السوري واليمني، ولا يعني هذا أن البعد الصراعي بين السعودية وإيران، كان المحرك الرئيسي لهذه النزاعات، بل إن هذا البعد موجود بشكل متفاوت من حالة لأخرى، كما أن تأثيره ينقص ويزيد حسب حجم الرهانات المطروحة بالنسبة لكل طرف وحجم الانكشاف الذي تعرفه الدول المعنية، لقد كانت دول الخليج وخاصة السعودية من أبرز داعمي نظام صدام حسين في حربه ضد إيران في الثمانينات كما شكل الاستقطاب بين

المعسكرين المعتدل وحلفائه المدعوم من الرياض، وحزب الله وحلفائه المدعوم من إيران، أهم ملامح الصراع السياسي الذي تعيشه لبنان منذ نهاية الحرب الاهلية"[1]".

في الفترة الأخيرة، بدأت هذه الصراعات الداخلية تأخذ شكلا أكثر وضوحا من حيث الاصطفاف الطائفي وخاصة في العراق وسوريا واليمن، حيث ترمي طهران بثقلها لدعم الحكومات العراقية المتعاقبة ذات الأغلبية الشيعية، فيما تتمسك الرياض بحق الطائفة السنية في الوصول لمقاليد الحكم، كما شكل الصراع في سوريا أحد أكثر مظاهر هذا الاصطفاف الطائفي الاقليمي وضوحا حيث تدعم طهران نظام الأسد سياسيا وعسكريا ضمن حلف يضم ميلشيات شيعية من عدة دول (لبنان، العراق، أفغانستان، إيران) في مواجهة تنظيمات مسلحة سنية تدعمها السعودية صراحة.

- إرهاصات الانتقال إلى المواجهة المباشرة:

[1] فرح زمان أبو شعير، العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي٢٠١٤:
studies.aljazeera.net/ar/profile/151008142547605.html

بعد ما كان البلدان يواريان خطابهما الطائفي في إطار محوري "الاعتدال" و "الممانعة"، تبنيا منذ انفجار "أحداث الربيع العربي" خطابا جديدا قائما على تأجيج الاصطفاف الطائفي بين السنة والشيعة لخدمة توجهاتهما على المستوى الإقليمي، بل إن التطور النوعي الذي تحقق خلال الأزمة السورية تمثل في أقلمة الصراع السني الشيعي، بحيث صار فهم أي أزمة داخلية متعلقا بديناميكية الصراع الإقليمي بين رعاة المذهبين، خاصة وأن ميزة الانقسام السني الشيعي تشمل معظم دول المنطقة (العراق، سوريا، لبنان، السعودية، البحرين، اليمن، وإيران)"[1]"، في هذا الصدد، تشكل الأقليات الشيعية في الخليج، أحد أكثر الملفات حساسية في العلاقات بين البلدين، فإذا كان التواجد الكبير للشيعة في البحرين يسمح بظهور حركة احتجاجية طالما كانت محل تجاذب بين الطرفين تستدعي اهتماما إقليميا ودوليا، فإن واقع الأقلية الشيعية في السعودية يعالج من قبل السلطات السعودية دون أي تدخل خارجي، رغم أن أبرز المنظمات الشيعية في هذه الدول تنأى بنفسها عن نظرية "ولاية الفقيه" والتبعية لإيران، وقد عرفت العلاقات بينهما منذ الاتفاق تصعيدات متزايدة، حيث بلغ التوتر السعودي - الإيراني ذروته بعد قرار السعودية قطع

[1]Helle Malmvig, Ambiguous endings middle east regional security in the wake of the arab uprisings and the syrian civil war, Danish Institute for International Studies, DIIS report 2013, P24.

العلاقات الدبلوماسية مع إيران في٣يناير٢٠١٦م، إثر مهاجمة سفارتها في طهران وقنصليتها في مشهد وإحراقهما بعد تنفيذ حكم الإعدام في رجل الدين الشيعي السعودي النمر"[1]".

وفيما بدأت المواجهة المباشرة تلوح في عدة محاور وخاصة بعد إطلاق السعودية لعملية عسكرية في اليمن، كما يشكل التواجد الإيراني العسكري في سوريا خطا آخر للتماس المحتمل بين طهران والرياض، وعلى الرغم من هذا التصعيد في العلاقات السعودية - الإيرانية، فإن حدوده تبقى مضبوطة بقيود دولية وإقليمية يصعب تجاوزها، فضلا عن أن البلدان لا ترغبان في دخول هذه المواجهة أو تحمل أعبائها، لذلك، من المرجح أن تستمر المواجهة بينهما في ساحات إقليمية عديدة، ولكن تبقى أهمها سورية واليمن، إذ لا يمكن أن تقبل السعودية بسقوط سورية واليمن في الحوزة الإيرانية بعد العراق، لأن ذلك يعني فعليا وقوع السعودية نفسها في قبضة النفوذ الإيراني.

ثانيا: التداعيات على تركيا :

[1]شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨)دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص١٤-١٥.

في كل المراحل التاريخية، كان الدور التركي محدد مع واشنطن بارز لطبيعة النظام الإقليمي، ولذلك فإن تطور علاقات طهران مع واشنطن مما له من تداعيات على ملفات الإقليم لا يمكن أن يمر بدون التأثير سلبا أو إيجابا في طبيعة الدور التركي في المنطقة.

- العلاقات الأمريكية ـ التركية:

يصف الكثير من المحللين العلاقات الأمريكية التركية بمثابة تحالف استراتيجي قائم على أسس راسخة بفعل تشعب المصالح وثباتها، بينما يرى آخرون أن هذا التحالف قلق لا يتسم بالثبات والاستقرار بفعل حالات الصعود والهبوط التي مر بها في حقب مختلفة، وأن الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا في إطار توازناتها الدولية واستراتيجية الهيمنة"[1]".

- ثوابت العلاقات التركية ـ الأمريكية:

تتعدد ساحات العلاقات الأمريكية ـ التركية لتستكمل التوازنات المفضية إلى أداء كل منهما دوره في إطار علاقات يتخللها الكثير من الشد والجذب، حيث تعد تركيا من الدول المهمة في حلف شمال الأطلسي، والتي كان لها دور مؤثر في حرب الخليج الأولى والحرب في

[1]كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية - التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٥، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤، ص١٠٥.

أفغانستان إلا أن الأمر لم يستمر على نفس المنوال بعد أن تضررت تركيا من الحصار ولم تكافئ بضغط أكبر من الولايات المتحدة الامريكية للدخول في الاتحاد الأوروبي، حيث رفضت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في٢٠٠٢م، السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى العراق عبر أراضيها عام٢٠٠٣م، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف استراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه، حيث ظلت شريكا عسكريا مهما في أفغانستان والعراق، وسوريا وليبيا، وقد زاد من ذلك، التحول الذي مارسته حكومة "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط باعتباره "حديقة خلفية"، وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأمريكي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يمكن الاعتماد عليه، بل توظيفه كعامل توازن استراتيجي في المنطقة.

- مكانة إيران في العلاقات الأمريكية - التركية:

تعد القضايا المتعلقة بإيران من المحاور الرئيسية في العلاقات الأمريكية - التركية، وقد أوضحت الدراسة التي قامت بها مؤسسة الدراسات الاستراتيجية العالمية في تركيا (usak) أن القضايا المتعلقة بإيران كانت على رأس المواضيع المدرجة خلال الزيارات الرسمية التي

قام بها المسؤولون الأمريكيون إلى تركيا خلال الأربع سنوات الماضية"[1]"، وفي هذا الشأن، ورغم أن تركيا تعارض وترفض امتلاك إيران للسلاح النووي، إلا أنها لم تدعم تركيا السياسة الأمريكية الرامية إلى تغيير النظام الإيراني، معبرة عن رفضها للخيار العسكري لمعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، معبرة عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة الأمريكية من تكرار المشهد العراقي في إيران ما قد يخل بالوضع الإقليمي، بل بذلت تركيا جهودا دبلوماسية لتلعب دور الوسيط لتبادل اليورانيوم بنسبة٣.٥٪ مع الدول الغربية بآخر مخصب بنسبة٢٠٪"[2]".

وجاء الموقف الرسمي التركي من اتفاق الاطار النووي مرحبا ومؤيدا له، ولعل ما دفع تركيا إلى اتخاذ هذا الموقف يأتي في إطار "المسايرة التركية" لسياسة وتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع ملفات المنطقة الشائكة ومنها الملف النووي الإيراني، وما تبعه من انفتاح على إيران التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الدولية، لتكون تركيا منفذا مهما لها في ظل هذه الظروف لانعاش النشاط الاقتصادي التركي في المنطقة الذي تأثر كثيرا بالنزاعات في سوريا والعراق، كما سيكون الاتفاق النووي بمثابة إعطاء الضوء الاخضر لدول المنطقة ومنها تركيا

[1] حمد جابر ثلجي، التقارب الأمريكي - الإيراني والعلاقات التركية - الإيرانية: الفرص والتهديدات، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٤، ص١٣٦.
[2] محمد السعيد إدريس، خريطة معقدة: الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٩٦، المجلد٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص٦٨.

للحصول أو لإنشاء مفاعلاتها النووية الأمر الذي تسعى إليه تركيا لزيادة قوتها الصناعية النووية لتوليد الكهرباء والطاقة، وسيجنبها أي اعتراض دولي على المفاعل النووي السلمي الذي تقوم الحكومة التركية ببنائه جنوب البلاد في "آكوي"[1]، وبالرغم من تأييد تركيا لاتفاق الإطار النووي الإيراني إلا أنها تبدو متوجسة من انعكاساته لاسيما فيما يتعلق بالدور الإقليمي لإيران، كونه قد يمكن إيران من المضي في سياستها التوسعية، حيث تلعب تركيا دورا منافسا للنفوذ الإيراني، من خلال انخراطها في العراق، بعد أن كانت ممتنعة أو مترددة عن مشاركة الولايات المتحدة في الحرب على "داعش"، وشنت عمليات عسكرية في سوريا، وكل هذا ليس بمعزل عن الاتفاق النووي الإيراني، حيث يمكن تفسير التحرك التركي بمحاولة تحصين مكانتها في سوريا ووأد الطموحات الكردية فضلا عن خشيتها من نتائج إقدام طهران على دعم نظام الأسد لفرض واقع جديد في الشمال السوري، حيث أكد رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو، أن العمليات العسكرية التركية ضد تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني يمكن أن تؤدي إلى "تغيير التوازن" في سوريا والعراق"[2].

[1] مثنى فائق العبيدي، موقف تركيا من الاتفاق الإطار النووي الإيراني - الدوافع والانعكاسات: http://www.turkpress.co/node/13004

[2] عمرو محمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، ٢٧فبراير٢٠١٦، http://democraticac.de

- عوائق تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية:

من شأن التحرك التركي وانخراطه في التحالف الدولي ضد داعش حرمان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وجناحه العسكري "وحدات حماية الشعب" من الحصول على مكاسب سياسية وميدانية خاصة فيما يتعلق، حصول الوحدة الجغرافية بين المناطق الكردية في سوريا ونظيرتها العراقية والتركية، وبالتالي احتواء الطموحات الكردية، وعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية مع الأكراد، لم تبد الولايات المتحدة اعتراضا على استهداف تركيا لحزب العمال الكردستاني، إلا أن استمرارها في دعمهم بالأسلحة خاصة بعد موافقة وزارة الدفاع الأمريكية على صفقة التسليح لقوات البيشمركة الكردية العراقية خلال شهر مايو٢٠١٧م، أثار استياء السلطات التركية، وهو ما عبر عنه الرئيس التركي أردوغان خلال زيارته إلى واشنطن بتاريخ ١٨ مايو٢٠١٧م، وقد تعمق القضية الكردية الفجوة بين الجانبين التركي والأمريكي، بل وتؤثر عملية تزويد وحدات "حماية الشعب" الكردية بشكل جوهري على السلطات التركية، من جهة أخرى، تكاد القضية الكردية تتحول، بالنسبة لبعض الأطراف، إلى مؤامرة خارجية لوضع أنقرة في موقف عصيب فيما يتعلق بسياستها الداخلية والخارجية والأمن الوطني التركي، حيث ترى أن قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب "فصائل إرهابية" لها صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني ولابد من التصدي لها، حيث تخشى من أن التقدم الذي تحققه عناصر الأكراد

المقاتلة - التي يدعمها الجناح السياسي في تركيا لحزب الاتحاد الديمقراطي - على الجانب السوري من حدودها سيعزز من التطلعات الانفصالية بين الأكراد الأتراك في جنوب شرق البلاد"[1].

وعلى الرغم من التطمينات الأمريكية لها، يرى محللون أنه سيلقي بتبعات ثقيلة على العلاقات التركية الأمريكية حيث تملك تركيا العديد من أوراق للضغط من شأنها عرقلة بعض السياسات الأمريكية في المنطقة، وأبسطها خفض مستوى التعاون العسكري مع القوى الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية من الاستفادة من قاعدة إنجرليك التركية، أو تفعيل التعاون مع روسيا التي تربطها علاقات هامة وسياسية ومع تركيا، ما قد يؤدي إلى حدوث تغيرات غير ملائمة بالنسبة لواشنطن، وفي ظل الوضع الاقتصادي والعسكري الذي تشهده تركيا في منطقة الشرق الأوسط، سيؤثر التوتر القائم بين الولايات المتحدة وتركيا على أحد الأهداف البارزة بالنسبة لترامب، حيث يسعى الرئيس الأمريكي لاحتواء الخطر الإيراني، ومن هذا المنطلق، قد تستفيد طهران بشكل كبير من الجمود السياسي بين واشنطن وأنقرة، كما قد تجني هذه الأخيرة ثمار انهيار الاتفاق النووي.

[1] بوزيدي يحيى، الاتفاق النووي والنفوذ الايراني في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، ١١أغسطس٢٠١٥: www.all4syria.info/Archive/24041

- العلاقات الإيرانية - التركية:

رغم العداوة التاريخية بين البلدين والتي امتدت على مدار قرون بين الحكم العثماني في تركيا والحكم الصفوي في إيران، والاختلاف في الرؤى المذهبية والسياسية، إلا أن الموقف التركي الذي تبنته أنقرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم منذ٢٠٠٢م كان براغماتيا، وذلك بسبب خصوصية العلاقة بين بلدين يتقاسمان الكثير من المشتركات رغم تباين مشاريعهما الإقليمية فغيران العلاقة التركية مع إيران لها طابع مختلف، فالأخيرة بالنسبة لتركيا، هي أشبه "بـ العدو الذي لا يمكن معاداته" فمع وجود خلافات كبيرة بينهما، إلا أن هناك الكثير من الاعتبارات والروابط التي لا تسمح بتحول تلك الخلافات إلى خصومة إقليمية أو صراع إقليمي محتدم ومباشر بين الطرفين.

- البحث عن إطار للتعاون:

دعمت تركيا الحل الدبلوماسي للملف النووي الإيراني بعيدا عن الحلول العسكرية بل حاولت لعب دور الوسيط في هذا الملف، وساعدت إيران على الالتفاف حول العقوبات الاقتصادية، معلنة التزامها فقط بالعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن، ما جعل الولايات المتحدة

تقوم بإدراج بعض الشركات التركية التي تتعامل مع إيران على القائمة السوداء، كما قالت وسائل إعلام تركية إن وكيل وزارة الخزانة الأمريكية "ديفيد كوهين" زار تركيا قبيل زيارة الرئيس التركي أردوغان لإيران وحذر الحكومة التركية من التسرع في تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية مع الجمهورية الإسلامية قبل إبرام اتفاق نووي نهائي"[1]"، وعلى الرغم من خلافهما حول الأزمة السورية والعراق واليمن، إلا ان الاتفاق النووي أحدث دفعة لإعادة العلاقات بين البلدين إلى عهد ما قبل الأزمة السورية، حيث تعددت الزيارات المتبادلة بين وزيري خارجية البلدين فضلا عن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي لإيران في ٢٩يناير٢٠١٤م والذي وقع مبدئيا على وثيقة تأسيس "المجلس الأعلى للتعاون" بين البلدين واتفاق للتجارة التفضيلية، خاصة وأنها تتقاسم مع إيران هواجس مشتركة بخصوص الملف الكردي، حيث تجد تركيا في الاتفاق فرصة كبيرة لتعزيز انفتاح إيران على الغرب واقتصاداته، وهو انفتاح طالما أرادته، نتيجة اعتمادها على الغاز الإيراني، الذي يشكل٢٠٪ من احتياجاتها، و٩٠٪ من صادرات الغاز الإيرانية، وكذا رغبتها وقدرتها على الدخول بقوة في السوق الإيراني"[2]".

[1]تركيا ترفض الإلتزام بأي عقوبات على إيران ليست صادرة من مجلس الأمن، وكالة الأنباء الكويتية كونا، ١٢-١-٢٠١٢.
[2]أردوغان يزور إيران ويؤسس مجلس تعاون دائم بين البلدين، ٣٠يناير٢٠١٤:
http://www.noonpost.org/content/1693

فبعد التوصل للاتفاق النووي بين إيران والغرب، قام الرئيس التركي بزيارة طهران مباشرة فور الإعلان عن الاتفاق، وتستمر الزيارات المتبادلة بين الطرفين على أعلى المستويات كان آخرها لقاء الرئيس التركي بنظيره الإيراني في إبريل ٢٠١٦م، أما على مستوى التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين إيران وتركيا نحو٨.٤ مليار دولار، وذلك خلال الشهور العشرة الأولى من عام٢٠١٦م، ورغم التوتر السياسي المخيم على علاقات البلدين، فإنهما يسعيان لزيادة التبادل التجاري ليصل إلى٣٠مليار دولار، وكان وزير الجمارك التركي بولنت تفنكجي، قد صرح بأن التبادل التجاري مع إيران زاد بـ٣٠٪ بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها، كما خلقت الأزمة الخليجية التي تم على إثرها قطع علاقات كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر وفرض حصار عليها بتاريخ ٥يونيو٢٠١٧م، فضاءً للتواصل بعد أن صارت تركيا وإيران أهم القوى الإقليمية الرافضة لعزل قطر"[1].

[1] محمد جابر ثلجي، التقارب الأمريكي-الايراني والعلاقات التركية-الايرانية: الفرص والتهديدات، مصدر سابق، ص١٣٨.

بالرغم أن سياسة تركيا وإيران تحملان بذور الصراع بينهما، بين الاختلاف المذهبي والمشروع المتناقض والنظام السياسي المتباين وتاريخ صراعي، إلا أن حقائق جيوسياسية وجيواقتصادية تحتم التقارب الاقتصادي بين البلدين، فتركيا ممر لإيران وبضائعها نحو أوروبا، وإيران ممر لتركيا نحو آسيا، كما أن التقارب الجغرافي سهل وخفض من نفقات النقل، ولكن مساحات التقارب المتاحة على أهميتها، تواجه عوائق حقيقية بسبب الخلافات الجوهرية حول عدد من الملفات الإقليمية التي تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية للبلدين، كما سيأتي بيانه"[1]".

- استمرار الخلافات حول الملفات الإقليمية:

مع كل التفاعلات الإيجابية بين تركيا وإيران، لاتزال الخلافات بينهما حول عدد من القضايا تبعث انعكاسات سلبية على تطور العلاقات بينهما، من بينها التخوف التركي من وجود جانب عسكري للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على التوازن الإقليمي، والتنافس المحتدم بينهما في آسيا الوسطى، وتباين مصالح الطرفين في العراق، فضلا عن تعارض التحالفات الدولية لكل طرف، حيث تعتمد تركيا في عضويتها في حلف الناتو وقبولها

[1]مصطفى خضري، العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية، مركز التفكير الاستراتيجي، ٢٣-١٢-٢٠١٥.

تنصيب صواريخ الدرع الصاروخي الغربي على أراضيها، الذي يمثل تهديدا للأمن القومي من وجهة نظر إيران، التي تعتمد مقاربة مخالفة تماما لحماية أمنها القومي.

إضافة إلى الخلاف العميق بشأن الثورة السورية، فإيران وقفت إلى جانب النظام السوري، ودعمته عسكريا، مما حال دون سقوطه، في حين وقفت تركيا إلى جانب المعارضة السورية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد الخلاف إلى رؤية الطرفين لحل الأزمة السورية، فتركيا ترغب برحيل نظام الأسد، في حين ترغب إيران بتفكيك المعارضة وإنهاء دورها والالتفاف على مطالبها، وقد انعكس هذا التبيان خلال جولات مباحثات "أستانا"، ولكن رغم ذلك تبقى مشاركة الطرفين كضامنين لهذه المفاوضات إشارة إلى إمكانية خلق فضاء للعمل المشترك حول أكثر القضايا الخلافية بينهما.

لم يكن التحسن النسبي في العلاقات التركية الإيرانية في أعقاب تحسن العلاقات الروسية التركية إلا في إطار خشية إيران من أن يقلص التقارب التركي الروسي من دورها في سوريا، ومما أثار الحنق الإيراني على تركيا مجددا، جولات الرئيس التركي في دول الخليج، والتي قد تنعكس على الحضور الإيراني في الملفات الإقليمية، ومع وجود هذه الخلافات التي يعتبر

بعضها عميقا إلا أنه توجد مجالات كبيرة للتعاون بين البلدين وهي كفيلة بإبعاد البلدين عن الصدام، والمواجهة المباشرة في المدى المنظور على الأقل.

ثالثا: التداعيات على الكيان الإسرائيلي:

لا شك أن التوصل إلى الاتفاق النووي سيؤدي إلى تراجع التهديد الإيراني لإسرائيل على المدى المنظور، ولكن دون أن يزيل كل أسباب العداء بينهما وبالتالي قد يمنح فرصة ثمينة لتل أبيب لمحاولة استغلال تطابق مصالحها مع الدول المناهضة لإيران وتكوين حلف عربي إسرائيلي لمواجهة ما يسمى الخطر الإيراني، حيث شبه Dominique Moisiالصراع السني الشيعي في الشرق الأوسط، بالصراع بين الكاثوليك والبروتستانتيين في أوروبا خلال الفترة من ١٥٢٤إلى ١٦٤٨م، بحيث تصبح مواجهة اليهود والمسيحيين أمرا ثانويا، وهذا ما يؤكده رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام ٢٠١٦م حينما قال: "إن كثيرا

من الدول العربية أصبحت حليفا لنا في محاربة داعش وايران، ولم تعد عدوا لنا"[1]"، وأعاد ذلك عند لقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في واشنطن بتاريخ ١٢ فبراير٢٠١٧م"[2]".

- أثر تطور العلاقات الأمريكية - الإيرانية على علاقات إسرائيل الإقليمية:

إن اندماج إسرائيل في محيطها الإقليمي، وبعدما كان في السنوات الأولى لإعلان تأسيسها يقوم على "المبدأ المحيطي"، الذي يركز على التحالف مع الفاعلين الإقليميين غير العرب كإيران وتركيا وإثيوبيا، تحول بعد الثورة الإيرانية، لإبرام اتفاقيات سلام مع الدول المجاورة الراغبة في ذلك "مصر والأردن"، قبل أن تفرض التغيرات السياسية الحالية مناخا جديدا تقدم فيه إسرائيل على أنه شريك أمني قوي.

- فرص عودة التحالف مع إيران:

[1]محمود الطاهر،"عام على الاتفاق النووي الإيراني: تفعيل الخسارة والربح"، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٦: https://www.noonpost.org/content/12828

[2] نتنياهو: العرب يعتبروننا حلفاء"، مؤتمر صحفي خلال زيارة نتنياهو الى واشنطن مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ ١٥فبراير٢٠١٧، وكالة آسيا للأنباء : http://asianewslb.com/?page=article&id=53113

كانت إيران حليفا أساسيا لإسرائيل في المنطقة منذ إعلان قيامها سنة ١٩٤٨م وإلى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، وإذا كان التحالف مع نظام الشاه بهلوي أمرا مفروغا منه باتفاق الطرفين ودعم حلفائهما ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن السنوات الأولى لحكم الخميني، لم تثر مخاوف إسرائيل بسبب العداء المشترك للنظامين ضد النظام البعثي في العراق، رغم الخطاب الإيراني العنيف تجاه تل أبيب، وقد ساهم تبني خطاب معاد لإسرائيل في تحقيق عدة اهداف استراتيجية لإيران التي كانت مهددة من طرف جيرانها العرب، كان أبرزها توسيع الفجوة بين الشارع العربي والحكومات العربية، عبر استجداء الاعتزاز الديني لدى العرب وشعورهم بالإحباط إزاء عجز حكوماتهم عن مواجهة إسرائيل والغرب.

وكان ينظر إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والولايات المتحدة أن من شأنه تخفيض درجة العداء الإسرائيلي ـ الإيراني بشكل تدريجي، إلى حين تبلور صفقة نهائية تحدد مكاسب والتزامات كل طرف، فقد تغير الخطاب الإيراني تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حيث زالت لهجة الوعيد والتهديد بإزالة إسرائيل من الوجود في خطاب الرئيس روحاني، ويبدو صدور هذه الإشارات عقب المحادثات المباشرة مع واشنطن دليلا على أن المفاوضات حول الاتفاق النووي طالت هذا الملف، وأدت إلى هدنة غير معلنة بين إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى

دفع إيران إلى تبني موقف محايد بل قد يكون مؤيدا لدخول أطراف فلسطينية في مفاوضات تسوية نهائية مع إسرائيل"[1]".

يبقى أن مستقبل العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية مرتبط بعدة محددات قد تخرج عن سيطرة الطرفين منفردين، حيث يفرض أي تقارب محتمل إلى نهاية الخطاب الثوري الإيراني، وهو ما قد تكون له انعكاسات سلبية وخيمة على الشرعية الداخلية للنظام الإيراني، وقد يكون لذلك تكلفة إقليمية باهضة ربما تفسر حرص إيران على تطبيع علاقات مع الغرب دون المساس بموقفها من إسرائيل، بالمقابل، لا يعترض الموقف الإسرائيلي لتطبيع علاقاته مع طهران إلا الرغبة في ضمان التفوق الاستراتيجي وافقاد حركات المقاومة في فلسطين ولبنان العمق الاستراتيجي الذي منحته لها إيران.

- إمكانية نشوء تحالف إسرائيلي –سعودي:

في صراعها من أجل مواجهة النفوذ الإيراني والحفاظ على مواقعها الإقليمية واستقرارها الداخلي، تظهر السعودية استعدادا للإقدام على أي خيارات ممكنة للمساهمة في

[1]عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن المنطقة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد٢٢٧، نوفمبر٢٠١٣، ص١٢٢.

إعادة التوازن الإقليمي، ولو من خلال التحالف مع إسرائيل، حيث لا يعتبر خروج اللقاءات الإسرائيلية السعودية إلى العلن إلا دليلا على وجود هذا التوجه، من أبرزها لقاء الأمير تركي الفيصل مع عضو في الكنيست الإسرائيلي في موناكو شهر ديسمبر٢٠١٤م"[1]"، كما صرح الأمير الوليد بن طلال في حوار مع صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية نشر يوم٢٣نوفمبر٢٠١٣م قائلا إنه "لأول مرة تلتقي المصالح السعودية مع الإسرائيلية، هذا أمر لا يصدق"[2]"، والحقيقة أنها ليست المرة الأولى التي تلتقي فيها مصالح الطرفين، ولكنها بمعنى أدق المرة الأولى التي يجد فيها الطرفان نفسيهما مجبرين على العمل سويا للضغط دون خسارة مكاسبهما الإقليمية.

وتأكيدا لهذا التوجه، صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عند استقباله من قبل الرئيس الإسرائيلي خلال زيارته لإسرائيل مباشرة بعد زيارته السعودية بتاريخ ٢٢مايو٢٠١٧م، أن

[1]تقرير إذاعة "إسرائيل اليوم "حول اللقاء بين الأمير تركي الفيصل وعضو الكنيست مئير شطريت.
[2]هل اهتزت العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة؟، BBCعربي، متوفر على الموقع الألكتروني: http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/11/131127_saudi_usa_comments.shtml

"جئنا من السعودية.. وعبر لنا الملك سلمان عن مشاعره الجيدة تجاه إسرائيل، والموقف من إيران جعل هناك مشتركات بين بعض الدول العربية والدول الشرق أوسطية وإسرائيل، وهم اتجهوا باتجاه إسرائيل وهي أحد الفوائد من معادة إيران"[1]، من جهة أخرى، يطرح حرص السعودية على المضي في ترسيم حدودها البحرية مع مصر إلى تجاوز السعودية لعقيدتها التقليدية المقاطعة لإسرائيل، وقد يفرض الواقع الجديد نوعا من التعامل التقني بين الطرفين، كما كشفت صحيفة "ذا تايمز" عن مصادر عربية وأمريكية، أن محادثات جارية بين السعودية وإسرائيل، بغرض إقامة علاقات اقتصادية بينهما، تحت أطر محدودة، في بادئ الأمر، بحيث يشمل السماح للشركات الإسرائيلية بممارسة أعمالها ونشاطاتها في الخليج، والسماح لشركة الطيران الإسرائيلية "العال" بالتحليق في المجال الجوي السعودي، كما أشارت إلى شروع السعودية وإسرائيل في بناء علاقات أمنية، خاصة بعد زيارة وفد سعودي عام ٢٠١٦م لإسرائيل، برئاسة الجنرال المتقاعد أنور عشقي، وعن تنامي الروابط بين إسرائيل والمملكة، أشارت

[1] ترامب ينقل رسالة من الملك سلمان إلى الرئيس الإسرائيلي، بتاريخ ٢٣مايو٢٠١٧، متاح على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=GeHnYd1ln3s

الصحيفة إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان أشاد بالخطوات التصعيدية السعودية ضد قطر"[1].

ويعتبر هذا التوجه امتدادا لما سمي بالسياسة "المعتدلة" للمملكة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث سبق لها أن تقدمت بمبادرة السلام العربية خلال قمة بيروت٢٠٠٢م، التي تتضمن كيفية تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وتمنح إطارا لاعتراف عربي بإسرائيل بشرط منح الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم، كما اتخذت موقفا متحفظا، أو على الأقل حياديا، تجاه الفصائل الفلسطينية التي تتبنى المقاومة المسلحة، والمعروفة بتحالفها مع إيران وسوريا.

- عودة العلاقات التركية - الإسرائيلية:

شهدت العلاقات التركية -الإسرائيلية تراجعا تدريجيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام٢٠٠٢م، وذلك بعد أن كانت تعد علاقة تحالف في الماضي، وكانت أبرز مظاهر تدهورها عقب اعتداء الجيش الإسرائيلي على "أسطول الحرية" المتجه إلى غزة

[1] Michael Binyon, Gregg Carlstrom, "Trade talks between Israel and Saudi Arabia mark a historic first",June 17 2017, the Times, available at, https://www.thetimes.co.uk/article/saudi-trade-talks-with-israel-is-historic-first-mrqb25j88

في المياه الدولية في مايو ٢٠١٠م، وبعد تعثر مفاوضات حل الأزمة بين الطرفين، أعلنت تركيا في ٢سبتمبر ٢٠١١م عن جملة من الخطوات العقابية ضد إسرائيل شملت طرد السفير الإسرائيلي من تركيا، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سكرتير ثان، وإلغاء جميع الاتفاقات والصفقات العسكرية مع إسرائيل، غير أنه بعد سنوات من التوتر والقطيعة، أعلنت تركيا وإسرائيل في يونيو ٢٠١٦م عن التوصل إلى اتفاق لإعادة تطبيع العلاقات بينهما، وساهم في ذلك حاجة الطرفين لتكوين تحالفات جديدة وشعور بالحاجة المتبادلة لمواجهة الأخطار المشتركة خاصة في المجال الأمني وبالذات إزاء إيران، وقد تم التعبير عن هذا من قبل زعماء ومسؤولين من الطرفين"[1]".

من جهتها، شددت إسرائيل في مفاوضاتها مع تركيا على مطلبها بألا يقتصر الاتفاق على إعادة تطبيع العلاقات بينهما على الجوانب الرسمية فحسب، وطالبت أن يقود هذا الاتفاق إلى نقل مجمل العلاقات نقلة نوعية إلى الأمام في مختلف المجالات، بيد أنه ثمة اتفاقا بين المتابعين أن هذه العلاقات لن تعود إلى ما كانت عليه في العقد الذي سبق وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، إذ ساد في حينه تحالف وعلاقات قوية ومميزة بين الدولتين

[1]محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية –التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني /نوفمبر 2012:
http://dohainstitute.org/file/Get/24643d75-b9df-40a8-9a72 f630f1e2acd2.pdf

في مجالات واسعة، ولا سيما في المجالات العسكرية والأمنية، إلى جانب تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية"[1]"، ومن غير المتوقع أن يقود اتفاق إعادة تطبيع العلاقات بينهما إلى عودة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والأمنية التركية ونظيرتها الإسرائيلية كما كانت عليه في السابق، بسبب تغيرات في قيادات وأولويات المؤسسة العسكرية التركية التي باتت أكثر انسجاما مع سياسات الحكومة التركية، غير أنه من المتوقع أن يعزز هذا الاتفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين بشكل كبير، حيث شهد عام ٢٠١٥م تراجعا في الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بلغ نحو٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م، ويعود ذلك أساسا إلى منع الحكومة التركية في عام ٢٠١٥م الشركات الإسرائيلية من المشاركة في المناقصات التي تنظمها الحكومة التركية"[2]"، كما تراجعت صادرات إسرائيل إلى تركيا١.٧مليار دولار عام٢٠١٥م، في حين بلغت ٢.٨مليار دولار في عام٢٠١٤م، و٢.٥مليار دولار في عام٢٠١٣م، أما واردات إسرائيل

[1] المصدر السابق.

[2] غاليه ليندنشتراوس، اتفاق التطبيع بين إسرائيل وتركيا: هل يمكن أن نتأمل صفحة جديدة في العلاقات، مباط عال، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٨يونيو٢٠١٦: http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=11974

من تركيا فبلغت ٢.٤مليار دولار في عام٢٠١٥م، و٢.٧مليار دولار في عام٢٠١٤م، و٢.٤مليار دولار في عام٢٠١٣م"[1].

- العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية:

تتأثر العلاقات الأمريكية الاسرائيلية مباشرة بكيفية تعامل الولايات المتحدة مع إيران، فبعد فشل إسرائيل في منع التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران بشأن مشروعها النووي، سعت للحصول على تعويضات من الإدارة الأمريكية عبر الحصول على مزيد من الأسلحة النوعية الأمريكية المتطورة التي تضمن تفوقها الاستراتيجي، وتعزز قدراتها لا سيما قدرات سلاحها الجوي، ورغم البرودة التي ميزت العلاقات بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو بسبب الخلاف حول مسار عملية السلام والملف الإيراني، إلا أن الولايات المتحدة حرصت على تأكيد التزامها بدعم إسرائيل حيث وقع الطرفان على اتفاق أواخر عام ٢٠١٦م، التزمت الولايات المتحدة بموجبه لإسرائيل بتقديم ٣٨مليار دولار مساعدات عسكرية في السنوات المالية العشر المقبلة "٢٠١٩ ـ ٢٠٢٨"، وبهذا تكون الولايات المتحدة رفعت مخصصات مساعداتها العسكرية

[1]موطي بسوك، اورئيل لين: لاتفاق المصالحة مع تركيا توجد أهمية اقتصادية كبيرة، ذي ماركر،٢٩يونيو٢٠١٦: http://www.themarker.com/news/1.2991328

السنوية لإسرائيل من٣.١مليارات دولار، كما كانت عليه الحال في الاتفاق الموقع بين الطرفين نهاية عام٢٠٠٧م، للفترة الواقعة بين السنوات٢٠٠٩ ـ ٢٠١٩م، إلى ٣.٨ مليار دولار، ويمثل الاتفاق الجديد زيادة بنسبة ٢٧٪ على المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل التي كانت٣٠مليار دولار"[1].

وتعد هذه الاتفاقية أكبر التزام أمريكي بمساعدات عسكرية لأي بلد على الإطلاق في تاريخها، وبحسب "خدمة أبحاث الكونغرس" فإن إسرائيل هي أكبر متلق تراكمي للمساعدات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من الحديث عن تنازلات إسرائيلية في هذا الاتفاق، فإن" مذكرة التفاهم"، بحسب البيت الأبيض، تمثل "انعكاسا آخر لالتزام الرئيس باراك أوباما الذي لا يتزعزع بأمن إسرائيل"، إن ما يثار حول المعارضة الإسرائيلية لأي اتفاق أو تحالف بين واشنطن وطهران ليس أمرا حتميا، ذلك أن المصالح الأمريكية والإسرائيلية ليست دائما متطابقة، حيث سبق أن تسببت الحرب العراقية ـ الإيرانية١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م في تباعد لهذه

[1] Emma Green, "Why Does the United States Give So Much Money to Israel?," The Atlantic, September 15, 2016, accessed on 22/9/2016, at: http://theatln.tc/2cMlkJ9

المصالح، ففي حين كانت الولايات المتحدة متحمسة للحرب باعتبارها تساهم في إضعاف الثورة الإسلامية، ظلت إسرائيل متخوفة من خروج صدام قويا من هذه الحرب، وهو الذي ناصبها العداء، بل إن Moisi يعتبر أن أنانية الدول)الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه الحالة (سيدخل في صراع مع تحالف طالما فرضته حسابات السياسة الأمريكية الداخلية، في إشارة منه إلى وجود حدود لهذا التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي لا يمكنه أن يتجاوز الحسابات الواقعية للدولتين مهما كانت قوة العوامل التي طالما فسر بها الدعم الأمريكي لإسرائيل، وإن كان وصول ترامب إلى السلطة قد أدى بشكل كبير إلى تراجع التوقعات الذي عرفته العلاقات مع إسرائيل في عهد سابقه أوباما.

- تداعيات العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية على النظام الشرق اوسطي:

يقف الشرق الأوسط في مفترق طرق رئيسي ضمن عملية لإعادة رسم وتشكيل ملامحه، الأمر الذي يستدعي مراجعة بعض القراءات الاستشرافية المتعلقة بتأثير العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية على مستقبل الخارطة الجيوسياسية الشرق أوسطية، وذلك انطلاقا من واحد من أهم أحداث القرن٢١، المتمثل في ابرام الاتفاق النووي، يطرح المراقبون والمتابعون للشأن الإيراني العديد من التساؤلات منها: هل سيقود الاتفاق إلى إخراج المنطقة من حالة الفوضى وبناء حالة من الاستقرار يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها؟ أم أن تعاظم الدور الإيراني

نتيجة الاتفاق سيكون سببا لمزيد من المعضلات الإقليمية، مع ارتفاع في وتيرة الصراع بصورة قد تقود إلى مواجهات عسكرية؟

أولا: التداعيات على مكانة إيران في النظام الإقليمي:

منذ توقيع إيران والقوى الكبرى على الاتفاق النووي في ١٤يوليو٢٠١٥م بدأ الحديث عن إيران ما بعد الاتفاق النووي، وما يمكن أن يتيحه هذا الاتفاق من شرعية دولية تسمح لها بالخروج من الحصار الدولي المفروض عليها منذ الثورة ١٩٧٩م، ويسهل انفتاحها اقتصاديا على دول العالم وتطوير قدراتها الاقتصادية وخاصة في مجالات البترول والغاز، ويثير التساؤلات حول مستقبل النفوذ الإيراني بالمنطقة خاصة في الملفات الرئيسية مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن، بما يزيد من حدة التنافس على النفوذ الإقليمي بالمنطقة.

كثيرا ما تركز التحليلات على التأثيرات الإقليمية المترتبة على التقارب الإيراني - الأمريكي، في حين أن هناك انعكاسات لاتقل أهمية على الدولة الإيرانية، بل ربما تكون لها آثار بعيدة المدى على المنطقة ككل.

- نحو شرعنة الدور الإيراني في المنطقة:

منذ نجاح الثورة الإيرانية، عملت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة على إسقاط النظام الإيراني الذي اعتبرته تهديدا لمصالحها، لكن مع مرور الوقت وتطور الوضع الجيوسياسي كما سبق تبيان ذلك، تم التوصل إلى الاتفاق بين المجموعة (1+5)وإيران لمدة١٠سنة، تبنته القوى الدولية بشكل رسمي عبر قرار مجلس الأمن الذي يتيح رفع العقوبات على طهران، فقد مثل هذا الاتفاق النووي شهادة "إعادة تأهيل إيران سياسيا" في الاقليم وفي العالم، حيث يمثل انتصارا للاستراتيجية الإيرانية، وهو ما يعني تثبيت دعائم النظام وترسيخ شرعيته، فضلا عن خلق إطار غير مباشر لتطبيع العلاقات مع طهران، وهو ما يثير التساؤل حول مستقبل الدور الإيراني في المنطقة، هل يستمر في سياسة التحدي في مواجهة القوى الكبرى؟ أم ستجنح نحو تبني نموذج أكثر اتساقا مع السياسات الغربية بما يضمن لها دورا ومكانة إقليمية تجنبها المواجهة مع الغرب، وتضمن مصالحها الاقتصادية؟

- الاعتراف الدولي بشرعية النظام الإيراني:

حققت إيران من الاتفاق النووي مكاسب استراتيجية حيث نالت إقرارا أمريكيا ودوليا بانتماء طهران إلى النادي النووي وحقها في تخصيب اليورانيوم من خلال المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي واستمرارها في إجراء الأبحاث الخاصة بذلك ضمن ضوابط وشروط مراقبة صارمة ورفع ملفها من مجلس الأمن لمدة١٠سنوات، أما المكسب الثاني وهو الأهم،

فيتمثل في الاعتراف الدولي بشرعية النظام الإيراني لأول مرة منذ ثورة الخميني عام١٩٧٩م، وما يتضمنه ذلك من غض الطرف عن ممارسات النظام داخليا وإقليميا.

إن الاتفاق النووي الإيراني لم يعكس الموقف الأمريكي الذي كان مطروحا قبل التوقيع عليه، أي أن الهدف الأمريكي والغربي لمنع إيران من امتلاك برنامج نووي تحول إلى تقييد قدرات إيران على تطوير هذا البرنامج مع تمتعها ببنية تحتية وقدرات بحثية ووضع عوائق وقيود تحول دون وصولها للعتبة النووية، وذلك اعتراف أمريكي بأن هذا هو أكبر ما يمكن الحصول عليه من خلال المفاوضات المحاطة بضغوط سياسية وحزم من العقوبات الاقتصادية شلت تقريباً القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإيراني دون معالجة القضايا الرئيسية التي كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعتبرها قضايا استراتيجية حاكمة في العلاقة مع إيران وأهمها، الأنشطة الإقليمية لإيران وبرنامجها للصواريخ الباليستية وكذلك ما سمته تلك الإدارات بدعم إيران للإرهاب.

ولهذا، تساءل الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقال له في صحيفة الإندبندنت إن كانت إيران قد أصبحت شرطي أمريكا في المنطقة بعد الاتفاق النووي؟ وقال في هذا الإطار:

"إن إيران ولدت من جديد كدولة كبرى في الشرق الأوسط عندما وافقت على الحد من طموحاتها النووية، على الرغم من الشروط المفروضة عليها، فإن اتفاق الإطار يمكن أن يقود إلى إرجاع الجمهورية الإسلامية، البالغة من العمر ٣٦عاماً، إلى وضع قوة إقليمية عظمى والذي كان قائماً في الماضي في عهد الشاه"، ويلفت إلى أنه "في حالة التزام الغرب وإيران بكلمتهما، وتحولها من حالة عدم الثقة التي كانت سائدة حتى وقت توقيع الاتفاق، إلى حالة الثقة المتبادلة، يمكن أن يكون لذلك تأثير سياسي هائل على المنطقة، ويمكن لإيران، مع مرور الوقت، أن تصبح "شرطي أمريكا في الخليج"، كما كانت في عهد الشاه"[1].

- تكريس الحضور الإقليمي لإيران:

أثر تطور العلاقات الأمريكية - الإيرانية على آليات تسيير الأزمات في المنطقة، حيث أدى خروج إيران من عزلتها إلى فتح الآفاق لبناء أطر اكثر شمولا تسمح بإشراكها في حل وإدارة أزمات المنطقة، إلى جانب قوى أخرى إقليمية ودولية، ورغم تأكيد القوى الغربية أن

[1] Robert Fisk ," Iran is shifting from pariah to possible future policeman of the Gulf",23/4/2014
http://www.independent.co.uk/voices/comment/iran-is-shifting-from-pariah-to-possible-future-policeman-of-the-gulf-9878695.html

ذلك الاتفاق انحصر في القضايا والمسائل النووية الفنية إلا أن الواقع يؤكد أن التفاهم الذي ترافق مع هذا الاتفاق متعلق بالنفوذ الإقليمي والدولي لإيران سواء في منطقة الشرق الأوسط أو مناطق الجوار، ولقد بدأت ملامح ذلك تتضح من خلال قبول طهران كطرف في المبادرات المطروحة لحل الأزمة السورية، وهو ما كشف أن التوافق الأمريكي الإيراني قد سبق توقيع الاتفاق بل إن الإدارة الأمريكية قدمت تنازلات إقليمية لإيران كورقة لدفعها للتجاوب مع عناصر ومتطلبات الاتفاق ولم تهتم الولايات المتحدة للسياسات الإيرانية في الإقليم ولا لتزايد نفوذها في العراق، والدور المحوري في الأزمة السورية أو محاولة التمدد والاختراق في اليمن ومواصلة تثبيت نفوذها في لبنان.

وكان كل ذلك ثمنا قدمته الولايات المتحدة لتحقيق هدفها الاستراتيجي وهو وضع حد للطموحات النووية لطهران، ورغم هذا الموقف الأمريكي، إلا أن الدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى نبهت إلى أنه من المرجح أن يتزايد الحضور الإيراني داخل الدول التي تنشط فيها إيران خاصة العراق وسوريا واليمن ولبنان والتي تمثل مجالاً حيوياً في نفس الوقت لكل من دول الخليج خاصة السعودية وتركيا، مما سيؤثر على أمنها بسبب تماس الأمن المباشر لتلك الدول مع إيران في هذه المحاور، وفي سياق نفسه، يرى الكاتب السعودي مهنا الجبيل أن الاتفاق الإيراني الغربي انتهى بقاعدة التوافق بين الرؤية الغربية الاستراتيجية

المرحلية مع إيران في عهدها الجديد، ويضيف مهنا الجبيل قائلا: وقد أصبح الغرب يرى أن إيران هي القوة القادرة على التحكم في قواعد اللعبة الجديدة بالمنطقة، وبالتالي فقد اعتمدها شريكا إقليميا، ثم بدأ إدارة نزاعاته معها في هذا الإطار المرحلي، حتى تتبين مسارات التصدع الكبرى في المشرق العربي، وخيوط خرائط الخليج الجديد والجغرافيا السياسية النهائية له، بل يوضح أيضا أن المنطقة تعاني من غياب مشروع سياسي وطني إصلاحي، مما يجعل مواجهة إيران ميدانيا أصعب بكثير مما يتوقعه بعض المحللين ويجعل فرص التقدم الإيراني في الخليج العربي أكثر"[1].

ومن الملاحظ أنه قد سبق توقيع الاتفاق نوع من التحول في الرؤية الأمريكية، حيث تجاهل التقرير الأخير للمخابرات الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق الإشارة إلى دور إيران في دعم الإرهاب، كما بدا الحديث عن تعاون في مواجهة داعش "رسالة أوباما لخامنئي" أي تعاون في قضايا إقليمية، وبدلاً من مواصلة الجهود لإرغام إيران على القيام بتغييرات استراتيجية في سياستها الإقليمية، يحدث نوع من التحول الاستراتيجي الأمريكي والتمهيد لنوع من التعايش والقبول لبعض مسارات حركتها خاصة في العراق، ويتأكد التوجه إلى الاعتراف

[1] مهنا الجبيل، المستقبل الميداني لمشروع ايران لاتفاق النووي الإيراني: تأسيس إمراطورية ام إعتراف بتقليص النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٢٢يوليو٢٠١٧: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/22

الدولي بالدور الإقليمي لإيران، عند مراجعة القرارات التي ألغيت بمجرد تبني قرار مجلس الأمن القرارانِ١٧٣٧ و١٧٤٧ اللذان يتضمنان فقرات تمنع إيران من تصدير أي نوع من السلاح والعتاد والرجال خارج أراضيها وتفرض حظر السفر وتجميد الأموال على عدد من الكيانات والأفراد، كما أن مجلس الأمن تجاهل الخروقات الإيرانية لهذين القرارين اللذين تم تبنيهما بموجب الفصل السابع الملزم، فيما كانت طهران تصدر المقاتلين والأسلحة والخبراء العسكريين إلى سورية ولبنان والعراق واليمن حماية للمفاوضات النووية، وهو يلغي القرارات هذه رسمياً مع أنه لا علاقة لجزء منها بالناحية النووية، وخاصة الجزء المتعلق بالتوسع العسكري الإيراني في الدول المجاورة"[1]".

بتعبير آخر، يمكن اعتبار إلغاء قرارات مجلس الأمن بمثابة ضوء اخضر لتوغل الحرس الثوري الإيراني في الأراضي العربية وان قدرته على التوسع ستزداد لأنه بالتأكيد المستفيد الأول من رفع العقوبات، وبالتالي، فمن الواضح أن الاتفاق دشن مرحلة جديدة في الحضور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اتساعها بعد الحصول على الشرعية الدولية للنظام، وانضمام طهران للنادي النووي خاصة في ضوء عدد من الاعتبارات الهامة التي من بينها

[1] المصدر السابق.

التوجه المتسارع للدول الأوروبية الكبرى لتطبيع العلاقات مع النظام الإيراني، حتى لو تغيرت قناعات الإدارة الأمريكية.

- حدود المكانة الإيرانية في ظل المتغيرات والتوازنات الإقليمية:

تبرز على الساحة جملة من الكوابح التي تقف أمام ترسيخ دور إيران الإقليمي وما يترتب عنه من تأثيرات على الأداء الاستراتيجي للفواعل الإقليمية تجاه التطورات التي تمر بها البيئة المحيطة من أحداث ومتغيرات تخص دور بعض القوى المنافسة وخاصة السعودية وتركيا، وهو ما دفعها إلى تسخير الأدوات التي تملكها وتغيير توجهاتها من أجل كبح هذا النفوذ، على النحو الآتي:

- الموقف السعودي من المقاومة إلى الاستنزاف:

اتجهت السعودية إلى التحول من سياسة الاحتواء إلى مواجهة هذا الخطر الوجودي في نظرها حيث أصبحت تتبنى استراتيجية ذات شقين الاول، "السيطرة على الضرر"، بمعنى التحرك القوي ضد أي تهديد للأمن الوطني السعودي وفي المقدمة إيران، والشق الثاني "سياسة

المشاركة"، وتعني استخدام الموارد والقدرات السعودية المالية والمعنوية في المبادرة بالتدخل في الملفات المختلفة وعدم الركون إلى تبني سياسة ردة الفعل مثل ما كان يحدث في الماضي.

ولمواجهة الصعود الإيراني، تبنت السعودية استراتيجية على محورين يتعلق أحدهما بتعزيز تماسكها الداخلي، والثاني بإعادة رسم سياستها الخارجية دوليا وإقليميا وفق هذه التطورات.

- محاولة تجاوز التناقضات الداخلية للنظام:

سياسيا: عمل الملك سلمان منذ وصوله إلى السلطة في جانفي ٢٠١٥م على محاولة تجاوز الصعوبات التي يواجهها النظام الحاكم من خلال التحضير لنقل السلطة إلى جيل الثاني وإجراء عدة إصلاحات داخلية، دون المساس بطبيعة النظام أو التحالفات الأساسية القائمة، وذلك بهدف منح سياسات المملكة نوعا من الاستمرارية التي تكسب اختياراتها الثقة اللازمة.

اقتصاديا: أعلنت الرياض خطة اقتصادية جديدة في٢٥أبريل ٢٠١٦م، أطلق عليها اسم "رؤية عام ٢٠٣٠" أو "رؤية السعودية٢٠٣٠"، والتي تهدف لإنجاح تحول الاقتصاد السعودي لمرحلة ما بعد النفط، الذي يشكل ما نسبته٨٧ إلى٩٤٪ من حجم الموازنة العامة خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات، لتعزيز دور الاستثمارات والسياحة والاقتصاد اللانفطي، وتصل إلى اعتبارها العمق العربي والإسلامي ومحور الربط بين القارات الثلاثة"[1]"، وقامت بالموازاة مع ذلك، بخوض حرب أسعار النفط ضد طهران، حيث حضر النفط كسلاح سعودي لمواجهة إيران ومشروعها، في محاولة لإفشال طموحات إيران لاستثمار مفاوضاتها مع الغرب بشأن البرنامج النووي لتخفيض خسائرها من العقوبات الاقتصادية، ففي ديسمبر٢٠١٤م، وجدت إيران نفسها تخسر٧ مليار دولار شهريا بسبب حرب أسعار النفط، وهو ما اعتبرته مؤامرة سعودية بهدف إغراق السوق بالنفط الخام ودفع الاسعار للانهيار لإلحاق الأذى بالاقتصاد الإيراني، وإرهاق طهران اقتصاديا لمنعها من القيام بدور إقليمي ولإجبارها على تقديم تنازلات"[2]"، وهو ذات السلاح الذي تم استعماله ضد إيران بالاعتماد على السعودية في عهد الشاه في فترة ما قبل الثورة الإيرانية التي عرفت ارتفاع كبير لأسعار النفط، وهو ما أدى إلى

---

[1]شجاع البتمي، رؤية السعودية٢٠٣٠: تحول تاريخي للاقتصاد ونقلة للاستثمارجريدة الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article/817476

[2]نجلاء مكاوي وآخرون، الاستراتيجية الأيرانية في الخليج العربي، مصدر سابق، ص١٩٦.

انهاك الاقتصاد الأمريكي، مقابل رخاء مالي لإيران، كما رفضت مطالبة إيران بالعودة إلى معدلات الانتاج قبل العقوبات (٤ملايين برميل)"[1].

عسكريا: اتجهت الرياض لتعزيز قدراتها العسكرية التقليدية حيث يشير تقرير التوازن العسكري الصادر عام ٢٠١٤م، عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن إلى أن السعودية هي الدولة الأعلى من حيث زيادة نسبة الانفاق العسكري بين دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، بميزانية قدرها ٨.٨ مليار دولار"[2]، حيث صنفت المملكة في الفئة الاولى فيما يتعلق بزيادة نسبة الانفاق العسكري وهذه الزيادة تشكل نسبة تتراوح بين٣٥-٤٠٪ من إجمالي الزيادات في الانفاق العسكري في دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بشكل عام في عام٢٠١٥م"[3]، ويمكن القول أن الرياض ستحافظ على ذات المستوى المرتفع من الانفاق العسكري لتعزيز قدراتها العسكرية الذاتية في الفترة القادمة، حيث يتوقع أن تصبح السعودية أكبر دولة تنفق علي قوتها

[1]أندرو سكوت كوبر، ملوك النفط .. كيف قلبت الولايات المتحدة وايران والسعودية موازين القوى في الشرق الاوسط، ترجمة أحمد حسن المعيني، لبنان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ص٤-٢٠.
[2]محمد بسيوني عبد الحليم، استعادة التوازن:لماذا تصاعد سباق التسلح في منطقة التسلح، حالة الاقليم، العدد١٥، صدر في مارس٢٠١٥، ص٦.
[3] حمد عزت رحيم، الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، حالة الاقليم، العدد١٥، مارس٢٠١٥، ص١٣.

العسكرية في العالم بحلول عام٢٠٢٠م، وذلك بعد زيادة ميزانيتها الدفاعية بنسبه ٢٧٪ خلال السنوات الخمس المقبلة رغم انخفاض أسعار النفط"[1]".

- محاولة حشد الدعم الإقليمي:

على المستوى الخارجي، ومن أجل استيعاب مخاوفها، اتجهت السعودية إلى الدفع لاندماج دول مجلس التعاون الخليجي في اتحاد كامل بقوة عسكرية موحدة، حيث تم طرح الفكرة في عام٢٠١١م، وحتى قبل ذلك، ولكن المخاوف السعودية من تحسن العلاقات بين طهران وواشنطن قد نشط من سعيها لتحقيق هذا الهدف بسرعة أكبر من ذلك، كما طرحت فكرة توسيع المجلس ليضم المغرب والأردن في ٢٠١١م اللذين تمتلكان قوة عسكرية من شأنها رفع القدرات للكتلة الملكية، وقد شكل التدخل الخليجي في البحرين على إثر احتجاجات فبراير٢٠١١م من خلال قوات "درع الجزيرة" في مارس٢٠١١م إشارة واضحة على الاستعداد للمواجهة، كما ضغطت بقوة خلال القمة الخليجية المنعقدة في ديسمبر٢٠١٣م، من أجل إعلان تأسيس اتحاد

[1]Simeon Kerr, « Saudi Arabia to boost defence spending by 27% over five years », financial time, 2/6/2017, available at: https://www.ft.com/content/4f3b5708-0903-11e5-b643-00144feabdc0?mhq5j=e1

خليجي، غير أن هذا المسعى لقي معارضة داخلية خاصة من سلطنة عمان"[1]"، بعد ذلك، لجأت إلى الدائرة الأضيق ضمن البيت الخليجي، حيث تم تأسيس لجنة عليا مشتركة سعودية إماراتية لتنفيذ رؤية البلدين، وفي ذات التوجه، أعلنت السعودية تكوين تحالف عسكري بقيادتها يضم "الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، السودان"، قام بشن علمية "عاصفة الحزم" العسكرية ضد الحوثيين)الذين تدعمهم ايران (بتاريخ ١٦مارس٢٠١٥م، تبعتها عملية "إعادة الأمل"، التي شاركت فيها كذلك السنغال منذ مطلع شهر مايو ٢٠١٦بنحو٢١٠٠ جندي، وهذه ليست المرة الأولى التي يشن فيها السعوديون عمليات عسكرية ضد الحوثيين، فقد نشرت الرياض قوات لمحاربة الحوثيين في ٢٠٠٩-٢٠١٠م، لكنها انسحبت بعد ثلاثة أشهر"[2]".

ولكن هذا المسعى السعودي لتوحيد الصف الخليجي مدعوما بقوى أخرى ليس سهلا، حيث واجه مقاومة متفاوتة من دول المجلس ذاته، فبدت عمان متحفظة بسبب روابطها الخاصة مع طهران، والكويت بدت اكثر توازنا نظرا لتركيبتها الداخلية، فيما تشكل قطر استثناء عن هذا

---

[1]بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، ٨يناير٢٠١٤: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014189038704848.htm

[2]أحمد عاطف، توافقات مصلحية: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط، حالة الإقليم، العدد١٨، يونيو٢٠١٥، ص١١.

الموقف الخليجي دفع إلى سحب السفراء سنة ٢٠١٣م ثم فرض حصار عليها، منذ٥ يونيو٢٠١٧م، بسبب انتهاج هذه الاخيرة سياسة مغايرة للسعودية وحلفائها واختلافها معهم في مختلف قضايا المنطقة بما فيها موقفها من إيران.

- **استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في عهد ترامب:**

تبنى الرئيس الأمريكي الجديد خطابا معاديا لإيران والسعودية على حد سواء، مما فتح المنطقة على كل الاحتمالات رغم التقارب الأمريكي - الإيراني في عهد اوباما إلا أن الموقف الأمريكي المعبر عنه خلال زيارة ترامب الرياض بتاريخ ٢٢مايو٢٠١٧م، أوضح أن المقاربة الأمريكية الجديدة للتعامل مع الشرق الاوسط، قد لا تكون بالضرورة خاضعة لتصورات ايديولوجية مسبقة بقدر ما تستجيب لمتطلبات براغماتية تمليها الظروف المالية للاقتصاد الأمريكي، حيث أكد الرئيس ترامب توجهه نحو دفع دول المنطقة إلى تحمل مسؤولياتها المحلية سواء في مواجهة الإرهاب أو في الصراع على الريادة مقابل دعم أمريكي لكن دون انخراط مباشر ومكلف، ولاستغلال هذا الوضع عملت السعودية على تقديم تصور جديد للعلاقات بين البلدين تتضمن استمرار تحالفهما بقواعد جديدة حيث توجت أول زيارة خارجية التي قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ٢٠مايو٢٠١٧م إلى السعودية بإبرام مجموعة من الصفقات الدفاعية تبلغ قيمتها الإجمالية١١٠مليار دولار، بهدف ضمان الأمن طويل الأمد

للسعودية ومنطقة الخليج في مواجهة النفوذ والتهديدات المرتبطة بإيران، وتعزيز قدرات المملكة على ضمان أمنها ومواصلة الإسهام في العمليات ضد الإرهاب في المنطقة بأسرها، مما يخفف من الأعباء على القوات الأمريكية، وقد أشار البيان الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية إلى قائمة الأسلحة المقرر بيعها للسعودية والتي من أهمها منظومات من طرازي THAAD /Patriot المضادة للصواريخ لمساعدتها في "مواجهة التهديدات النابعة من إيران" حسب ذات البيان"[1].

إضافة إلى ذلك، فقد تم الإعلان خلال القمة الأمريكية - العربية الإسلامية التي جمعت الرئيس الأمريكي بمسؤولي٥٥دولة إسلامية بالرياض عن تأسيس "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي"، يضم ٣٤ ألف جندي، يقوم بمهامه في سوريا والعراق، ويسانده في أداء مهامه مركز لرصد ومحاربة ثقافة التطرف والغلو "اعتدال"، ومركز آخر لتجفيف منابع التمويل المالي

[1] "Supporting Saudi Arabia's Defense Needs", May 20, 2017,available at : htttps://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/05/270999.htm

للجماعات الإرهابية، والمركزان سيتخذان من الرياض مقراً لهما، وهو ما يلبي إلى حد كبير تصور الإدارة الأمريكية الجديدة"[1]".

نجاح الرياض في دفع إدارة البيت الأبيض الجديدة إلى تغيير موقفها السابق من السعودية وحكامها بعد حزمة من التصريحات العدائية السابقة يعد نقلة دبلوماسية في مسيرة الرياض، كما أنه -ومن المتوقع -أن تؤثر في إعادة رسم ملامح التحالف الأمريكي الخليجي مستقبلا، كما أن كسب التأييد الأمريكي للموقف السعودي المناهض لإيران والتلويح بفرض عقوبات جديدة ضد طهران والتعهد بإجهاض اتفاقها النووي، كان أحد أبرز المكاسب السعودية رغم عدم تحديد واشنطن آلية لتنفيذ تهديداتها تجاه إيران، أو التأكد من قدرة الرئيس ترامب على المضي قدما في تنفيذ تهديداته ضد طهران، وعلى الرغم من الثمن الباهظ لهذه المكاسب -الظاهرية -والذي تجاوز ٣٨٠مليار دولار في الوقت الذي تعاني فيه من تراجع في مواردها بسبب انهيار أسعار النفط، فإن استعادة السعودية للدور الخليجي إقليميا وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة بعد فتور دام لسنوات وتقوية ترسانتها العسكرية بعشرات صفقات الأسلحة، شكل ملامح ردة فعلها في مواجهة طهران ولكنه يبقى نجاحه مرهونا بعدة عوامل أخرى مساعدة كانت أو منافسة.

[1] إعلان القمة الأمريكية العربية الاسلامية متاح على موقع وزارة الخارجية السعودية:
http://www.mofa.gov.sa/PublishingImages/riyadh_summit_announcement.pdf

- المنافسة التركية للنفوذ الإيراني:

نظرا لخصوصية العلاقات التركية - الإيرانية، ووجود الكثير من الاعتبارات التي لا تسمح بتحول الخلافات بينهما إلى صراع إقليمي مباشر بين الطرفين، لذلك تلجأ تركيا إلى المواجهة بطرق أخرى، من شأنها أن تجنب مصالحها أي خسائر محتملة مع إيران، وفي هذا الصدد، اعتمدت تركيا استراتيجية المواجهة على عدة جبهات تراعي فيها عدة اعتبارات قد لا تكون إيران دائما المستهدف الأول منها، حيث يبدو أحيانا أنها أكثر اهتماما بمواجهة الصعود الكردي في الجوار، ولهذا دعمت المعارضة السورية بقوة في مواجهة نظام الأسد الذي تدعمه إيران، وقد دفع التقدم الإيراني ميدانيا ودبلوماسيا إلى إحياء التنسيق التركي السعودي في سوريا والعراق منذ وصول سلمان للحكم عام٢٠١٥م بعد فتور دام سنتين.

على الجبهة اليمنية، دعمت تركيا عاصفة الحزم الرامية لتقويض دور جماعة أنصار الله في اليمن، كما ابدت استعدادها للتعاون مع السعودية في تقديم دعم لوجيستي ومعلومات استخباراتية، ولعل الموقف التركي من هذه العملية هو أقوى المواقف التي اتخذتها تركيا ضد إيران، حيث اتهم أردوغان خلال لقاء مع قناة فرانس 24، إيران للمرة الأولى بالسعي إلى

الهيمنة على المنطقة، وأن هذا الأمر لم يعد يحتمل، كما دعاها إلى سحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق، وطالبها بتغيير عقليتها"[1].

في إطار استراتيجيتها العسكرية لتطويق إيران، عززت تركيا انتشارها عسكريا بالتحالف مع قطر، حيث أبرمت اتفاقا استراتيجيا مع قطر، دخل حيز التنفيذ في ٨ يونيو٢٠١٥م، يسمح لقواتها بالانتشار على الأراضي القطرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب، من شأنه أن يساعد تركيا على مواجهة التوسع الإيراني في الخليج، لأن وجود القوات العسكرية التركية على الأراضي القطرية سيشكل نقلة نوعية للوجود التركي في هذه المنطقة، ويمكنها من إعاقة أي محاولات إيرانية محتملة في الخليج ويشكل طوقا عسكريا تركيا على إيران، حيث تتواجد القوات التركية في العراق وأفغانستان وقطر، الجدير بالذكر أن هذا الاتفاق هو الأول من نوعه، لأن الاتفاقيات التركية السابقة مع دول المنطقة لم تصل إلى حد نشر قوات عسكرية تركية على أراضي عربية.

ثانيا: مستقبل الدور الإيراني في المنطقة:

[1]عزت عبد الواحد سيد، محركات بناء "تحالف سني "وعوائقه...صراع الفكر والهيمنة،القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٢٠٢، أكتوبر٢٠١٥، ص٩٩.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الدور الإيراني في المنطقة يرتبط مباشرة بالعلاقات الأمريكية الإيرانية كما أثبتته كل التجارب السابقة، غير أن إقرار هذا الدور والتفاعل معه مرهون بالتوافق أو التعايش الأمريكي الإيراني، وعليه يمكن بشكل عام التمييز بين حالتين لمستقبل هذا الدور حسب نوعية وحجم الوجود الأمريكي في المنطقة.

- دور إيران في حالة الانخراط الأمريكي في شؤون المنطقة:

لا يمكن تصور هذا الدور بعيدا عن التجارب السابقة في أفغانستان والعراق، حيث كان الانخراط الأمريكي مصاحبا لالتزام أكبر لإيران في هذه الملفات رغم حجم الخلافات الكبيرة بين الطرفين حول عدة قضايا أخرى ويعود ذلك لقدرة إيران على تحريك أذرعها في مناطق نفوذها.

1. مساحات التعاون:

بفضل مختلف العوامل التي تم التطرق إليها سابقا، تمتلك طهران عددا من الأوراق لتطوير مساحات التعاون مع واشنطن في حال اختيار هذه الأخيرة مواصلة الانخراط في تسيير الملفات الإقليمية ويتعلق الأمر بشكل رئيسي في:

- مكافحة الإرهاب:

يعد ملف مكافحة الإرهاب حاضرا في علاقة الطرفين، حيث أبرزت تجربة "الموصل"

أن وجود عدو مشترك يسمح بإجراء نوع من التنسيق ولو عن طريق طرف ثالث، وقد يفتح الباب للتعاون على ذات الصعيد حتى مع إدارة ترامب المعادية، خاصة وأن هذا الملف من أولويات الإدارة الأمريكية الحالية.

- المشاركة في حل أزمات الإقليم:

إذا استطاعت إيران الحفاظ على تفوقها ميدانيا في سوريا والعراق واليمن ولبنان، فإنها ستكون لا محالة شريك في الحل، خاصة بعد سيطرة إيران على الحدود العراقية السورية لتكون بذلك قد ضمنت وجودها في سوريا واستكملت هلالها الشيعي في المنطقة، فالنفوذ الإيراني في العراق أصبح بنيويا، بل صارت إيران حاضرة وقوية في بنية وتركيبة السلطة في العراق، ولذلك تبدو أدوات الإدارة الأمريكية في العراق ملتبسة على هذا الصعيد، أما الحلول المتاحة للأزمة السورية)إن كانت هناك حلول مطروحة بشكل جوهري (فلن تكون بعيدة عن هذا التطور حيث سيكون مستقبل الدور الإيراني مرتبطا بمدى قدرة إيران على فرض نفسها ميدانيا وحدود الدور الذي تسمح لها به الولايات المتحدة، وقياسا على الوضع في العراق وسوريا، فأفغانستان

ساحة أخرى لم تنسحب منها القوات الأمريكية إلى اليوم، أين النفوذ الإيراني وتعميق إيران لعلاقاتها مع حركة طالبان مؤشر على معضلة أخرى ستواجهها واشنطن في علاقتها مع طهران.

- تصفية القضية الفلسطينية:

لقد أعلن قادة إيران في أكثر من مناسبة أنهم سيقبلون أي حل يوافق عليه الفلسطينيون، حيث تحدث وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف عن القبول بتسوية توافق عليها الأطراف الفلسطينية وبشأن الاعتراف بإسرائيل نجده يصرح متجاوزا اللهجة الحكومية السابقة "هذا قرار سيادي ستأخذه إيران، ولكن ليس من شأنه أن يؤثر على الوضع على أرض الواقع في الشرق الاوسط، وإذا كان الفلسطينيون سعداء بهذا الحل فلا أحد خارج فلسطين يمكنه منعه، المشكلة على مدى العقود الستة الماضية أن الفلسطينيين لم يكونوا راضين وهم على حق ألا يكونا راضين لأن حقوقهم الأساسية لا تزال تنتهك وليسوا على استعداد للتنازل عن هذه الحقوق"[1].

[1] فاطمة الصمادي، في التقارب الإيراني-الامريكي: من أين تمر الطريق إلى فلسطين، مصدر سابق، ص ص٩٥-١١٤.

وفي ضوء التجارب السابقة، لابد أن يثور التساؤل حول إمكانية تحول نقاط الخلاف حول القضية الفلسطينية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى مجال جديد للتعاون خاصة في ظل اضطراب العلاقات بين حماس وإيران منذ عام ٢٠١١م، واستهداف قيادات "حزب الله" في سوريا من قبل إسرائيل رغم التواجد الإيراني العسكري في سورية.

ولعل هذا التطور اللافت في الموقف الإيراني يشير لاستعداد طهران للمضي قدما في أي مشروع إقليمي دولي لتسوية الصراع في فلسطين إذا كان لها دور معترف به إقليميا على عكس الخطاب الثوري المعتمد منذ١٩٧٩م، ولكن رغم هذه المساحات المتاحة لترسيخ دور إيراني مرافق للانخراط الأمريكي في المنطقة إلا أن هناك حدودا قد تحول دون تطور العلاقة الطردية بين هذين العاملين في الإقليم.

2. حدود التعاون:

يواجه هذا التقارب والتعاون عدة عقبات قد تحول دون استدامته ولعل من ابرزها:

- تقلبات الموقف الأمريكي:

على الرغم من رغبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة إلا أنه لا يملك إلى الآن استراتيجية واضحة للتعامل مع طهران، كما أنه لم يستطع رغم وعوده العلنية التخلص من الاتفاق النووي مع إيران كما كان يهدد أثناء حملته الانتخابية، لكن الإجراءات التي اتخذها عقب دخوله البيت الأبيض تقول بأن العلاقة مع طهران ستشهد تجاذبا حادا وتهديدات متبادلة، في عودة واضحة إلى الصفحة التي حاول الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، أن يطويها، مما قد يعيد عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين، خاصة في ظل إقدام الكونغرس على فرض عقوبات جديدة على إيران كرد على تجارب الصواريخ الباليستية، ولكن هذا التوجه ليس مطلقا بسبب تعقيدات النظام السياسي الأمريكي، وهو ربما الذي دفع ترامب إلى الاعتراف بالتزام طهران إلى الأن بنص الاتفاق، وفي حين تهدد إيران بالانسحاب من الاتفاق إذا استمر التعنت الأمريكي، إدراكا منها لحقيقة ممارسة السلطة في الولايات المتحدة.

- الموقف الروسي:

تراقب روسيا حدوث أي تقارب بين إيران والولايات المتحدة ولضمان عدم تحول ذلك إلى تحالف مناوئ لها، قامت بلعب دور مهم خلال ابرام الاتفاق النووي من خلال تحكمها في تخصيب اليورانيوم، لضمان التوجه الإيراني، وبالتالي ضمان بقائها في فلكها باعتبارها الحليف الوحيد لها في المنطقة بعد الأزمة التي يعرفها النظام السوري، كما سارعت إلى ابرام صفقات للتسليح بين إيران والعراق، ولعل الانخراط الروسي المباشر في سوريا يهدف إلى منح تحالفها

مع طهران صورة مادية مستديمة يصعب التخلص منها إذا فتحت أبواب الغرب لطهران، وفي تطور غير مسبوق، استخدمت روسيا قاعدة جوية إيرانية لقصف أهداف عسكرية في سوريا.

- التكلفة السياسية لتغيير الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية:

إن تغيير الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية سيعكس الفجوة بين الشعارات القيمية التي يستعملها نظام الثورة لتعبئة المجتمع الإيراني وبين الاختيارات البراغماتية للنخب الحاكمة المهتمة بترسيخ دعائم المشروع الإقليمي الإيراني، حيث ستفقد هذه القطيعة السياسة الإقليمية لإيران بعدها الإسلامي، وتنعكس بالتالي على شرعية النظام ذاته، بل وعلى علاقاته مع محيطه، وعليه، فإن تفكيك الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية، باعتباره أهم ملف خلافي بين الولايات والمتحدة وإيران، من شأنه أن يحمل معه بذور انفجار نظام الثورة القائم على الدفاع عن المستضعفين، ويقلص قاعدته الاجتماعية المتأثرة بخطابه الإيديولوجي، ليتحول نحو الاعتماد على التزكية الخارجية لتجديد شرعيته.

وبالنظر لما سبق، نجد أن بؤرة الاستقطاب الطائفي التي تعمل على تأجيج الصراع قائمة وخطيرة يمكن أن تؤدي إلى تفجير إقليم الشرق الاوسط، حيث يؤدي الاستخدام المفرط للطائفية إلى انفراط عقد الدولة الوطنية بإعادة تقسيمها على أسس طائفية، فالأزمة التي قد تنشأ لأي سبب

سياسي أو اقتصادي سرعان ما تأخذ طابعا طائفيا وتتطور لتصبح صراعات ومذابح دموية على حساب الدولة الوطنية العاجزة على احتواء أو حسم هذه الصراعات بفقدانها لقدراتها الأمنية ولأدواتها الناعمة في دمج هذه الطوائف تحت رايتها، الأمر الذي يدفع بكل فصيل للسيطرة على البقعة الجغرافية التي يصل إليها.

وبشكل أكثر دقة، تعرف الدول التي تعتبر الآن ساحة للصراع المباشر بين السنة والشيعة أزمات سياسية وأمنية تمزق نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية، في ظل أقلمة واضحة للصراعات الداخلية في هذه الدول، ففي لبنان مثلا، ورغم أن ممارسات المحاصصة الطائفية قديمة في هذا البلد، إلا أن هذا النظام يبدو أنه قد وصل إلى نهايته بفعل الشلل الذي فرضه على الدولة، كما يواجه العراق، الذي دخل في حرب طائفية بعد سقوط نظام صدام حسين، تحديات لا تقل جسامة عن تلك التي يعرفها لبنان، في ظل تعميق الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة، وشبه انفصال للأكراد، ولا تبدو الدول العربية التي تحمل نفس التركيبة الديمغرافية في منأى عن تطورات مماثلة، سواء تعلق الأمر باليمن الذي أصبح مسرحا لصراعات سنية ـ شيعية، وسنية ـ سنية متفاقمة، والبحرين التي لا تزال على صفيح ساخن، فضلا عن شرق السعودية وإقليم الاحواز في إيران، المرشحة كلها لصراعات من هذا القبيل، تذكر ديناميكية التفكيك التي تعرفها المنطقة بتنبؤات المستشرق برنارد لويس التي يشير فيها إلى أن "الدول العربية هي الأكثر تعرضا لخطر التفكك وأنها ليست الوحيدة، فالاتجاه نحو التفكك سيزداد بتشجيع من

الشعور الاثني والشعور الطائفي المتناميين، وقد تسربت الفكرة المغرية بحق تقرير المصير إلى عدد من الأقليات الاثنية التي لم تعد تكتفي بوضعها السابق"، ومن هنا وبالنظر لما قد تم طرحة في ظل التصدع الجيوبولتيكي الذي يعيشه العالم العربي، والخلل البنيوي الذي يعتري نظامه، كما سياساته الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه المرحلة المأزقية المفصلية من تاريخ وطننا وعالمنا العربي، يمكن للدول المتماسكة في منطقة الشرق الأوسط أن تضع استراتيجية شراكة للوقوف كحائل ضد ما يحاك للمنطقة من خطط حول إعادة رسم الحدود في الشرق الأوسط بناء على أسس إثنية وطائفية، كما لابد من صياغة منظومة متكاملة للمفاهيم المكونة "للأمن القومي"، كما يلي:

- استراتيجية شراكة بين مصر ودول الخليج لتحقيق التوازن الإقليمي:

لم يبق في العالم العربي كتل استراتيجية متماسكة إلا مصر ودول الخليج العربي، بعد أن أخرجت العراق وسوريا واليمن وليبيا، وفشل الاتحاد المغاربي في تحقيق الحد الأدنى من المصالح الاستراتيجية، نظراً لحالة المناكفة المستمرة على مشكلة الصحراء الغربية، ومع وجود تحولات جذرية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تنطلق دول الجوار الجغرافي في تنفيذ مشروعات استراتيجية تنال من الأمن القومي العربي كلياً أو جزئياً، فتركيا تتحرك بصورة متسارعة لتحقيق حلم العثمانية الجديدة، وإيران انطلقت بشكل غير مسبوق في العراق وسوريا

واليمن والبحرين، وتدبير سياسي في باقي الدول العربية، لتحقيق حلم إحياء الامبراطورية الفارسية، واثيوبيا وتحالفها مع قوى إقليمية ودولية، والتحديات الجسيمة التي تواجهها مصر بدائرتها النيلية، بالإضافة إلى تمكن إسرائيل من ضمان أمنها وتحقيق أهدافها بعد خروج العراق وسوريا من ميزان القوة العربية، وأصبح العرب لا يملكون حيالها إلا الاستجداء"[1].

النظام الدولي يشهد تحولات جذرية ليس للعرب فيها دور، ولم يعودوا طرفاً فاعلاً، بل هم موضوع تلك التحولات، إلا أنهم لم يستطيعوا فهم هذه التحولات بصورة شمولية تمكنهم من ترتيب اوراقهم، والتحرك بخطى ثابته من شأنها المحافظة ولو على الحد الأدنى من حقوقهم، وأصبحت القضايا العربية الكبرى تناقش في عواصم غير عربية، وبين أطراف إقليمية غير عربية ودولية، والعرب يحتجون، أو يحركون جماعات صغيرة الوزن والدور لمواجهة تلك القوى، من هنا جاءت تحركات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وجولته في دول الخليج "السعودية، والكويت، والبحرين، والامارات" الهامة، وهي تهدف إلى ارساء نمط جديد من التعاطي مع القضايا العربية المحورية فمصر كدولة جوار وصاحبة دور تاريخي في المشهد السياسي وثقل معنوي وحضاري للعالمين العربي والإقليمي، وطبيعة العلاقات التي تربطها

[1] سالم الكتبي، الخطر الإيراني وأمن دول مجلس التعاون، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٠٦٤، ط٢، ١٥ أكتوبر ٢٠١٥، ص١٠.

ودول الخليج، يمكن معه تصور نموذج للتعاون الاستراتيجي الذي كانت قادرة دوما على بنائه، يحفظ ما بقي من العالم العربي ويعزز المصالح المشتركة، ويستنقذ ما اوشك ان يضيع في المستقبل القريب أو البعيد"[1]".

يقوم هذا النموذج من التعاون على إطلاق حوار استراتيجي بين مصر ودول الخليج العربي لصياغة رؤية مستقبلية تحفظ الأمن القومي العربي عامة والخليجي خاصة، وذلك من خلال الاتفاق على المصالح الاستراتيجية الكبرى، الا وهي، تحديد العدو، وترتيب الأولويات والاتفاق على المصالح الاستراتيجية لكل دولة على حده، وللتكتل الاستراتيجي المصري الخليجي والأمة العربية، وتأسيس علاقات استراتيجية تبتعد عن الخلافات والمناكفات الشخصية، والتحولات الانفعالية للمكايدة الوقتية، بالإضافة إلى الاتفاق على استراتيجية واضحة لمواجهة إيران، والاتفاق علي تعريف دقيق لموقع إيران من الأمن القومي العربي عامة، والخليجي خاصة، وهنا يتم الابتعاد عن المناكفات السياسية، والكيد الدبلوماسي، فإيران خصم تاريخي ومنافس استراتيجي، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى عدواً، لأن أنماط التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع دول الخليج، تحول دون تصنيف إيران كعدو، ولكنها في نفس الوقت ليست صديقاً، ولن تكون، لان الجاذبية الجغرافية تجعل من إيران طامعة في ثروات الخليج

[1] عبد العليم محمد، انشغال الدول العربية بشؤنها منح القوى الإقليمية الفرصة لاستثمار الفراغ، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٦١٩، ٢٢ إبريل ٢٠١٧، ص٥.

العربي، ورافضة لقيام منافس عربي، لذلك، كان تدمير العراق هدفاً استراتيجياً لها ولعملائها حتى تكون هي الطرف الاقوى في الخليج، والمتحكم فيه استراتيجياً، وهذا نمط سياسي قديم منذ قبل الإسلام، وقبل التشيع، فحين قتل حجر بن عدي ملك الحيرة ووالد الشاعر الجاهلي امرؤ القيس، كتب المؤرخون انه كان هناك جاسوسان فارسيان يجولان في الحيرة يوم قتله، هذان الجاسوسان مازالا يجولان في معظم الدول العربية"[1]".

يجب إعادة تقييم الوضع العربي والبحث عن الحقائق الكامنة خلف الاحداث الكبرى الجارية، وتقديم تصور جديد لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه أمن الخليج وأمن مصر، ومصالح دول الخليج ومصالح مصر، ومنها مثلاً، أن الحرب في اليمن هي لاستنزاف السعودية، وإعاقة عمليات التحديث والتطوير التي بدأها الملك عبد الله بن عبد العزيز الملك السابق للملكة العربية السعودية، لذلك، ليس من مصالح الحوثيين إنهاء إيران للحرب سواء بالنصر أو الهزيمة، هم يريدونها حرب استنزاف لدول الخليج، وكذلك، الحال في سوريا، تريدها تركيا وإيران حرباً تصنع جيلاً جاهلاً عنيفاً كفيلا بإرباك المجتمعات العربية وإضعافها، مثلما فعلت حرب أفغانستان مع باكستان"[2]".

[1] نصر محمد عارف، شراكة بين مصر ودول الخليج، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٥٥٤، ط٢، ٨ مايو٢٠١٧، ص١٠.
[2] عبد العليم محمد، انشغال الدول العربية بشؤنها منح القوى الإقليمية الفرصة لاستثمار الفراغ، القاهرة، مصدر سابق، ص٥.

- **ضرورة استعادة المشروع القومي العربي:**

يأتي المشروع القومي العربي في إطار إنقاذ الأمة العربية كلها في ظل صراع الوجود الذي تخوضه الأن ضد عدوين: العدو الصهيوني المدعوم أمريكياً الذي يعيش دائماً هاجس الرحيل باعتباره يعبر عن كيان غريب جرى غرسه عنوه في القلب العربي في فلسطين، ولذلك يرى أن وجودة وتثبيت هذا الوجود مرهون بالإجهاز كلية على أي مشروع عربي يستهدف إعادة استنهاض الأمة العربية ووحدتها، والعدو الإرهابي، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي أسس كياناً طارئاً على أرض عربية في شمال العراق وشمال شرق سوريا، يراها نواة لمشروع خلافة إسلامية بديلة للنظام العربي، ومن هنا تأتي أهمية استعادة المشروع القومي العربي كمشروع لتوحيد العرب مجددا في دولة عربية واحدة، أو السعي لتأسيسه، لبناء دولة الحرية والعزة والكرامة، أي الدولة القادرة على تحقيق هذه الأهداف الثلاثة الكبرى للوطن العربي وللشعب العربي باستعادة وحدته اولاً، وانطلاقه لامتلاك أدوات التقدم والانتاج الحضاري ثانياً، في ظل ثلاثة أسباب أو دوافع تجمع بين ما يعتبر تحديات وما يعتبر حوافز،

تفرض ضرورة، إن لم يكن، حتمية الانطلاق لاستعادة تجديد هذا المشروع، بمعنى تعظيم المكاسب والانتصارات والتخلص من الخسائر والانتكاسات، هذه الأسباب هي"[1]":

اولاً: أن الصراع والخطر الذي يتهدد الوطن العربي كله والأمة العربية كلها لم يعد صراعاً حول هدف إعاقة وحدة العرب والإبقاء على انقسامهم وتجزئتهم بل إنه صراع وخطر أضحى يتهدد وجود ما يعرف بالدولة الوطنية العربية أو الدولة القطرية العربية، بحيث أن بقاء حال العرب على ما هو عليه من فرقة وخلافات وانقسامات وعجز وغياب الرؤية الاستراتيجية التي تفرض استعادة المشروع القومي العربي لن يبقي الدول العربية على ما هي عليه بل سيقضي على هذه الدول لأنه يستهدف العمل على تقسيم ما سبق تقسيمه وتجزئة ما سبق تجزئته في مشروع "سايكس ـ بيكو" ابتداء من عام ١٩١٦، أي في ذروة الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، خطة إعادة تقسيم وتجزئة العرب قديمة وتاريخية منذ صدور وثيقة ما يعرف ب "وثيقة هنري كامبل بنرمان وزير المستعمرات البريطاني والصادرة عام ١٩٠٧م"، وتجددت مع نجاح فرص الكيان الصهيوني وهي الآن استراتيجية خاضعة للتنفيذ والتطوير في

[1] محمد السعيد إدريس، ثلاثة دوافع لتجديد المشروع القومي العربي، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٠٦٢، ١٣أكتوبر ٢٠١٥، ص١٢.

العشرات من الوثائق الأمريكية الإسرائيلية وجرى التعبير عنها عملياً بالغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، الذي جاء تحت غطاء إعادة ترسيم الخرائط السياسية وفق ما عبرت عنه خطة برنارد لويس المستشرق الصهيوني منظر دعوة "الفوضى الخلاقة" وواضع استراتيجية غزو العراق وهي الخطة التي تنص على إعادة تفتيت الأقطار العربية والإسلامية والشرق أوسطية إلى كيانات ووحدات عشائرية وطائفية وعرقية ودفع الأتراك والاكراد والعرب والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً.

الفرق بين مشروع التفتيت أو ما يسمى ب "مشروع الشرق الأوسط الكبير" و "الربيع العربي" الذي ساعد على البدء في تنفيذه، يكمن في الأسلوب، فاعتمد "الربيع العربي" على التخطيط الخفي والسري والدفع التدريجي للأحداث والعمليات دون ظهور الاصابع والايادي الأمريكية وفق مبدأ الإدارة من الخلف، واستراتيجيات "القوة الناعمة" و"الدبلوماسية الرقمية" التي تتبناها الإدارة الديموقراطية في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما، مقابل اعتماد "مشروع الشرق الأوسط الكبير" على الاستراتيجية العسكرية التي أطلق عليها آنذاك "الصدمة

والترويع" وتبنتها الإدارة الجمهورية لعهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن"[1]"، وهذا ما يفسر سر انقلاب وتبدل جدول أعمال العالم العربي من بند "مقاومة الكيان الصهيوني والاحتلال الأمريكي" ومسار "مفاوضات عملية السلام" الذي كانت تلتف حوله الحركات الإسلامية واليسارية والقومية العربية عام ٢٠١٠م إلى بند "الديمقراطية والإصلاح" وتحييد الكيان الصهيوني عن المعركة، والفتنة السنية ـ الشيعية، واستعداء إيران اولا بدل إسرائيل، وتأجيج حدة الصراعات الداخلية بين التيارات الإسلامية والقومية واليسارية والمذهبية بعد عام ٢٠١١م مقابل المواجهة مع المشروعين الأمريكي والصهيوني قبل عام ٢٠١١م، هذا التحول أو الانقلاب لم يكن بفعل ديناميات عربية داخلية بحته، بل نتاج عملية جيوستراتيجية أمريكية لها قبل عام ٢٠١٠م لتغيير خارطة الشرق الأوسط والعالم.

وعملية الربيع العربي تمثل لعبة "دومينو" واحدة كما قال الرئيس الأمريكي السابق اوباما حرفياً في المذكرة الرئاسية رقم ١١ الصادرة في ١٢ أغسطس لعام ٢٠١٠م أي قبل الحراك العربي بثلاثة شهور، حيث يؤدي سقوط نظام عربي واحد إلى تدحرج بقية الأنظمة

[1] حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت، دار العلم الجديد، ط١، ٢٠١٣، ص١٩.

بأثر موجات الدومينو "الثورية الديمقراطية"، وكان من الضروري لتأخذ العملية صدقيتها وزخمها النفسي والسياسي والإعلامي صعق العام العربي والنخب العربية الحاكمة بإسقاط رؤوس عربية محسوبة في ولائها على أمريكا اولاً، وهو ما حدث مع إسقاط زين العابدين بن علي وحسني مبارك وعلى عبد الله صالح ومعمر القذافي"[1]"، مقابل وصول اثر "الدومينو" للإطاحة بالرئيس السوري بشار الاسد الذي قطع الطريق على المشروع الأمريكي بتحالفه الوثيق مع إيران، ومن بعده قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م في مصر، ومن هنا نجد أن معظم الخطط الأمريكية والإسرائيلية لتقسيم الدول العربية إلى دويلات عرقية ودينية وطائفية تهدف إلى تحقق غرضين، اولهما، الإجهاز النهائي على المشروع القومي العربي، وأمل الوحدة العربية باعتبارهما يمثلان خطراً وجودياً على إسرائيل، ثانيهما، إعطاء المشروعية لقيام إسرائيل دولة يهودية قادرة على فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى قادرة علي السيطرة والهيمنة في شرق اوسط بديل يرتكز على الدويلات العرقية والدينية والطائفية"[2]"، فما حدث للعراق وما يحدث في سوريا وما يدبر لمصر والسعودية ولبنان واليمن وليبيا والسودان، يكشف هذا الواقع الذي يجري تنفيذه على أرض العرب، في ظل هيمنة أولويات كل دولة ومصالحها الخاصة وفي

[1] حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، المصدر السابق، ص ص٢٠-٢٢.
[2] غلوبال ريسيرتش، خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة علاء الدين أبو زينة، موقع العرب والعالم ، الاثنين ٢٤أبريل٢٠١٧. http://www.alghad.com

ظل تصوير الهم العربي أو المصالح العربية بشكل يتعارض ويتناقض مع المصالح والهموم الوطنية لكل دولة عربية.

ثانياً: ظهور الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط على أسس قومية ومشاريع قومية

للدول الثلاث الساعية للهيمنة والسيطرة في إقليم الشرق الأوسط، إسرائيل، وإيران، وتركيا، فهذه الدول الثلاث لها مشروعات تعكس طموحاً قومياً إيرانياً وتركياً وتسعى إسرائيل هي الأخرى إلى طرح نفسها دولة قومية يهودية، أي جعل الديانة اليهودية بمثابة قومية عرقية وطرح إسرائيل بوصفها الدولة اليهودية كدولة قومية، هذه المشاريع القومية الثلاثة تتصارع للسيطرة على أرض العرب، وتسعى إلى تقسيمهم وتجزئتهم، ونسترجع قول ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق لنؤكد هذا المعنى، بقوله "إن عظمة إسرائيل ليست في قنبلتها الذرية ولا ترسانتها العسكرية، ولكن عظمة إسرائيل تكمن في تحقيق انهيار ثلاث دول هي: مصر والعراق وسوريا"، وقوله "ليست العبرة في قيام إسرائيل بل في الحفاظ على وجودها وبقائها وهذا لن يتحقق إلا بتفتيت سوريا ومصر والعراق"، واذا كان للمشروع الصهيوني أهدافه المكشوفة فإن للمشروع الإيراني وللمشروع التركي العثماني الجديد أهدافهما المتسترة، الاول

يتستر حول مشروع الجمهورية الإسلامية وهدفه التوسع والسيطرة على حساب العرب، والثاني يتبنى عثمانية جديدة هدفها استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية بالسيطرة على أرض العرب وطمس هويتهم القومية"[1]".

ثالثاً: أفول وسقوط مشروع الإسلام السياسي في ظل انكشاف عجزه عن طرح مشروع للحكم المدني كما هو حال الإخوان المسلمين اولاً، وفي طائفيته كما هو حال المشروع الشيعي ـ الإسلامي في إيران ثانياً، وكما هو ثالثاً بالنسبة للمشروع السلفي الذي تحول تلقائياً إلى مشروع إرهاب لانتهاجه دعوة التكفير للآخرين، فأفول المشروع الإسلامي يحفز الدول العربية والشرق أوسطية للعودة إلى تجديد المشروع العربي ليملأ الفراغ خصوصاً في ظل تحفز المشروعات الإقليمية المنافسة الساعية للسيطرة على أرض العرب وفي ظل خطر دعوة إعادة التقسيم والتفتيت للدولة العربية، فكلاً من الدوافع الثلاث السابقة دوافع تفرض حتمية السعي لإعادة تجديد المشروع القومي العربي.

[1] طايل يوسف العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط"٢٠٠٢ـ٢٠١٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣، ص ص٧٣ـ١٢٢.

وبالنظر لما سبق تقديمة نجد أن، الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م قد مثل نقطة مفصلية في تطور العلاقات الأمريكية - الإيرانية، حيث أزاحت الولايات المتحدة ما عجزت إيران عن القيام به طيلة عشرين عاما من الصراع مع نظام البعث، وخلقت مناخا جديدا أدى مع عوامل أخرى، إلى تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران من العمل على تغيير النظام، إلى مقاربة أكثر براغماتية تتماشى ومقتضيات مساحة المصالح المشتركة للطرفين، والتي أخذت تتزايد بفعل وجود العديد من التحديات المشتركة وخلقت في العديد من المناسبات وضعيات لتطابق مصالح طرفين طالما تبنى كل منهما سياسة معادية للآخر، ولقد ساعد على خلق هذه الوضعية جملة من العوامل، حيث شكلت المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الطرفين دافعا مهما للتقارب، والتي ترتكز على معاداة بقايا النظام البعثي في العراق، وتأمين نقل الطاقة في الخليج، ومراقبة تطورات الوضع في أفغانستان وباكستان التي تنتشر فيهما التنظيمات الإسلامية السنية المعادية للطرفين، مع الحذر إزاء التطورات التي يعرفها العالم العربي في السنوات الأخيرة.

فمنذ انخراط الولايات المتحدة في المنطقة، في كل من افغانستان ثم العراق، بدأت جسور تواصل تمتد بسرية تامة بين واشنطن وطهران، لاختبار ما يمكن أن يحصده الطرفان من مكاسب في حالة التعاون بينهما، وقد ساهمت التطورات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وتصاعد الجماعات المتطرفة المعادية لها، في دفع الولايات المتحدة نحو استثمار علاقات

التعاون مع إيران للقضاء على التهديد المشترك، كما أن انفتاح الولايات المتحدة على طهران أتى في وقت صار فيه الاهتمام الأمريكي متوجها نحو الشرق، وخاصة إلى الصين، حيث أن الإدارة الأمريكية ومنذ أن استشرفت قرب تحقيق أمنها الطاقوي بفضل الغاز الصخري، أضحت تفضل عدم تحمل المخاطر المتصاعدة في الشرق الأوسط، بل إن تقليص تكاليف انخراطها العسكري في الشرق الأوسط، أصبح أحد أولوياتها لتخفيف العبء عن اقتصادها الذي يواجه منافسة صينية شرسة، وهو ما أدى إلى إظهار هذا التعاون للعلن بعد أن تجاوز الطرفان الخلاف النووي بالتوقيع على اتفاق فيينا في١٤ يوليو٢٠١٥م، وانطلاق مسار تحويل إيران من "دولة مارقة"، إلى عامل "توازن إقليمي" يمكن اندماجه في منظومة أمنية إقليمية جديدة.

وبالرجوع الى التاريخ السياسي نجد أن تغيير العديد من ملامح السياسات والعلاقات الدولية مرتبط ارتباطا وثيقا بتغيير المصالح الجيوسياسية التاريخية، لذا فان رفع العقوبات الاقتصادية والحظر النفطي عن إيران يمثل بداية أنشطة التغيير السياسي على مستوى العلاقات الدولية مع منتصف العقد الثاني من القرن ٢١، وسيشكل ملامح تغيير ديناميكية الطاقة والقوة والنشاط الجيوسياسي في الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة من هذا العقد، الأمر الذي سيؤثر بكل تأكيد على شكل وطبيعة التحالفات والقوى الإقليمية والدولية.

ويعتبر صعود إيران وتزايد دورها ونفوذها في المنطقة، من خلال الانخراط العملي والمباشر أحيانا في العديد من الملفات الإقليمية (لبنان، العراق، اليمن، سوريا(، سببا مهد لخروجها

التدريجي من العزلة المفروضة عليها منذ الثورة الإيرانية، لتقدم نفسها كقوة إقليمية قادرة على الوفاء بالتزامها تجاه شركائها الدوليين، على عكس باقي الشركاء في المنطقة، غير أن توجه إيران نحو تعزيز قدراتها العسكرية لا سيما غير التقليدية منها، وفي ظل الطموحات التاريخية لها، يدفع الدول العربية لإيجاد مشروع عربي بديل عن المشروع الإيراني أو المشروع التركي أو الأمريكي بالمنطقة التي تعاني من فراغ كبير، فالقضايا السياسية الإيرانية في المنطقة وما نجم عنها من خلافات تعددت وأصبحت العلاقات بين الأطراف معقدة وشائكة خاصة في ظل عدم وجود رؤية عربية موحدة تجاه هذه القضايا نتيجة لغلبة الرؤية القطرية والمصالح الخاصة لبعض الدول العربية في علاقاتها مع إيران من جهة، ومن تزايد النفوذ والأطماع الإيرانية في منطقة العربية من خلال تبنيها ايديولوجية تصدير الثورة وتطوير قدراتها العسكرية وتهديداتها المستمرة برغبتها بتحقيق طموحاتها التوسعية في المنطقة من جهة أخرى.

الأمر الذي تتداخل فيه قضية الأمن والاستقرار والايديولوجيا والعوامل الخارجية المتعلقة بالتحولات والتغيرات التي حدثت في ميزان القوى في المنطقة بعد الحرب الأمريكية ـ العراقية، واحداث ما يعرف بالربيع العربي أو على الفرص والخيارات وتشابك وتقاطع المصالح بين أطراف الدول في المنطقة، التي أدت في النهاية إلى خلق أجواء التوتر والتنافس وعدم الثقة وحمل هاجس الخوف لكلا الطرفين العربي ـ الإيراني، في أن يتوصل أحدهما إلى صفقة على حساب الآخر مع الولايات المتحدة، إلى أن ظلت العلاقات في غموض شديد، ارتبطت فيما بعد

بمحددات كانت لها علاقة مباشرة في تحولات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، الأمر الذي كشف بعد ذلك الدور الإيراني المتصاعد في نفوذه في المنطقة في العراق، وبعد ذلك في لبنان من خلال علاقته القوية مع حزب الله في مواجهة إسرائيل في حرب لبنان لعام ٢٠٠٦م، والحركة الحوثية في اليمن ومن خلال علاقته مع سوريا وحركة حماس واستخدامها كورقة للمساومة في المفاوضات التي تم طرحها على الجانب الإيراني من قبل الولايات المتحدة وذلك ليتسنى له تحقيق أهدافه المختلفة وخاصة في برنامجه النووي.

وتعتمد طهران لتجسيد مشروعها الإقليمي، على جملة من المرتكزات الجغرافية، والايديولوجية والأمنية لإدارة الانتشار الاستراتيجي الإيراني في الشرق الأوسط، من خلال ربط الدول والحركات التي تقترب منها إيديولوجياً باستراتيجيتها بشكل مباشر لاسيما في العراق وسوريا واليمن ولبنان، كما أن إيران ومن خلال سعيها لبناء قوة عسكرية غير تقليدية فهي تسعى إلى جانب الحفاظ على أمنها، إلى تولي دور ريادي في المنطقة، حيث سبق لها أن تعاونت تحت حكم الشاه مع الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، ويؤكد هذا الوضع تلك الآراء التي تشير إلى أن النظام الإقليمي الذي أوجده اتفاق "سايكس بيكو القديم" أصبح اليوم في طريقه إلى الزوال، بفعل إعادة هيكلة وتنظيم الفواعل الإقليمية الدولاتية وغير الدولاتية، بما فيها إيران وحلفائها في المنطقة، ضمن نسق إقليمي جديد يقوم على الصراع الطائفي وإعادة رسم الخرائط وتشكيل التحالفات بناء على منطق هوياتي مناقض تماما للتصورات السياسية والايديولوجية التي طبعت

النظام الموروث عن القوى الاستعمارية وهو ما يسمى ب"بسايكس بيكو الجديد"، وضمن هذا المنطق الصراعي الذي تمثل فيه إيران أحد أطراف معادلة إعادة هيكلة نظام الشرق الأوسط الجديد، تبدو إسرائيل هي الكيان الوحيد المستقل والقوي في منطقة مضطربة، بينما تتمحور صراعات الريادة الإقليمية بشكل رئيسي بين إيران وتركيا، وربما السعودية إلى حد ما، من أجل إعادة صياغة العلاقات الإقليمية، على ضوء التفاهمات الدولية الممكنة.

وبالنظر إلى استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة في ظل حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تسير في سياستها تجاه المنطقة في اتجاهين الأول يتجه نحو إعادة صياغة مصالحها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، عقب فترة شهدت انسحاب جزئي منها خلال فترة حكم الرئيس السابق أوباما، مما تطلب عودة قوية للدور الأمريكي القوي والفعال للتصدي للدور الإيراني المتعاظم الذي أصبح يشكل خطراً على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، الأمر الذي يعني أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تسير نحو التصعيد الجزئي في إطار سيناريو لأجواء الحرب الباردة، الاتجاه الثاني هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس تحالف جديد يشمل الولايات المتحدة، إسرائيل، السعودية، مصر، والذي يساعد الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات الإيرانية وخاصة السعودية على اعتبار تقاسم الطرفين للعدائية تجاه إيران ورفض مشروعها في الشرق الأوسط، فضلا عن محاربة الإرهاب والتعاون الاقتصادي.

كما وتستخدم الولايات المتحدة الورقة الإيرانية كفزاعة لدول الخليج لضمان بقاء هذه الدول ضمن المنظومة الأمريكية، بما يساهم في تنفيذ الرؤية الأمريكية الجديدة، القائمة على استنزاف موارد المنطقة وحفظ أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية عبر الحل الاقليمي، مع ضرورة ضبط السلوك الإيراني بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يوصلنا في النهاية إلى ضرورة استخلاص الدرس عبر حوار عربي إيراني للتفاهم حول القضايا الخلافية، وإيجاد نظام أمن إقليمي يتطلب من جميع الأطراف المزيد من إجراءات بناء الثقة وإزالة أجواء التوتر، وأن يحل محلها التقارب التدريجي القائم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، من خلال الاعتراف والتأكيد على أن الصراع الاقليمي حقق فائدة عظيمة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن المؤكد أن للدول الكبرى وإسرائيل وتركيا دور هام ومؤثر في رسم العلاقات العربية ـ الإيرانية، ووضع الترتيبات اللازمة لأمن المنطقة مهما كان حجم التحديات.

المصادر والمراجع

الكتب:

- **أدوارد سابليه، إيران مستودع البارود، ترجمة عز الدين محمود السراج، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣**
- **أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية"٢٠٠١-٢٠٠٩"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٣، ٢٠١٤**
- **انتوني كوردمسان، قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد، في جمال السويدي وآخرون "إيران والخليج: البحث عن الاستقرار"، أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦**
- **أندرو سكوت كوبر، ملوك النفط .. كيف قلبت الولايات المتحدة وايران والسعودية موازين القوى في الشرق الاوسط، ترجمة أحمد حسن المعيني، لبنان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٤**
- **أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد٥، العدد١، ٢٠٠٨**
- **جانيس تيري،"السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة" ، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠٠٦**
- **جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧**
- **جيمس سيبينوس ومايكل سينج، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران: إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**
- **حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت، دار العلم الجديد، ط١، ٢٠١٣**
- **حمد جابر ثلجي، التقارب الأمريكي - الإيراني والعلاقات التركية - الإيرانية: الفرص والتهديدات، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٤**
- **شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبوظبي، دراسات استراتيجية ١٩١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤**
- **شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨)دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١**
- **شفيق عبد الرزاق السامرائي وأخرون، العلاقات الفرنسية ـ الإيرانية منذ وصول الخميني للسلطة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣**
- **طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩**
- **عبد الله النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عمان، مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، ٢٠١٤**
- **عبد الوهاب عبد الستار، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، مراجعة: علي المياح، بغداد، مطبعة بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٠**

- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠١٥
- فاطمة الصمادي(محررا)، التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠١٤
- فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، الأردن، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦
- فواز جرجس، اوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي، ترجمة محمد شيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة السوفيتية حيال إيران ـ العلاقات الدولية الإيرانية، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨
- مجموعة باحثين ومؤلفين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة أحمد أبو هدية، مركز الدراسات الفلسطينية، ط١، ٢٠٠٦
- محمد الأحمري (محررا)، العلاقات العربية ـ الإيرانية في منطقة الخليج، الدوحة، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط١، ٢٠١٥
- محمد الأزهري السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة، العراق، دار الموصل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣
- محمد السعيد إدريس، خريطة معقدة: الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٩٦، المجلد٤٩، أبريل ٢٠١٤
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ٢٠١٣
- محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية: توافق أم تقاطع، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦
- ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (٢٠٠٣-٢٠١١)، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤
- مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢
- نبيل علي العتوم، إيران الامبراطورية الشيعية الموعودة، السعودية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢
- نجلاء مكاوي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت، مركز الفكر للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥
- نورهان الشيخ،"العلاقات الروسية-الاوروأطلنطية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر٢٠٠٧
- نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١
- وليد عبد الناصر، إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٩٥، ٢٠١٤

المجلات والدوريات والنشرات والندوات

- أبو بكر الدسوقي، هل يستطيع العرب مواجهة"سايكس ـ بيكو" الجديدة؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦
- أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، العدد٣٠، السنة الثالثة، يناير٢٠٠٣
- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني ـ التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٣١، يناير١٩٩٨
- أحمد المصدق، نحو قراءة أكاديمية للثورات العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٧، المجلد٥٢، يناير٢٠١٧
- أحمد عاطف، توافقات مصلحية: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط، حالة الإقليم، العدد١٨، يونيو٢٠١٥
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٨)، بغداد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨
- أسماء محسن العجمي، تقرير عن: الملف النووي الإيراني"مفاعل بوشهر"، الكويت، مجلس الأمة الأمانة العامة قطاع المعلومات والتطوير والتدريب إدارة الدراسات والبحوث، ٢٠١٣
- أشرف العشري، العرب في انتظار"سايكس ـ بيكو" جديد، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٦٩١٥، ط٢، ١٩مايو٢٠١٥
- الكسي غروميكو، رؤية روسية للتقارب مع إيران ـ حلف اوراسيا الجيوسياسي، بيروت، مجلة الشرق الأوسط، العدد ٧٦، ١٩٩٨
- إياد عالي والي، الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي: دراسة جيوبولوتيكية، العراق، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد١١، مارس ٢٠٠٨
- بشير عبد الفتاح، واشنطن وطهران، هل مازال التقارب ممكنا، القاهرة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد١٧٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩
- توماس ليندمان، الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقية، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الأمارات، رقم ١٧٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤
- حمد عزت رحيم، الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، حالة الاقليم، العدد١٥، مارس٢٠١٥
- دياكو حسين، الجذور الحقيقية للخلافات الإيرانية الامريكية، دورية مختارات ايرانية، العدد١٦٠، ديسمبر٢٠١٣
- روبرت سنايدر، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهم، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الأمارات رقم ٦٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣
- زياد الصائغ، بين الربيع العربي والتطرف الديني..هل من"سايكس ـ بيكو" جديدة؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٢، المجلد٥٠، أكتوبر٢٠١٥
- سالم الكتبي، الخطر الإيراني وأمن دول مجلس التعاون، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٠٦٤، ط٢، ١٥ أكتوبر ٢٠١٥،
- شادي عبد الوهاب، العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو٢٠١٦
- شادي عبد الوهاب، توازن القوى..استراتيجيات تحقيق التوازن الدولي والإقليمي في ظل الفوضى، ملحق مفاهيم المستقبل، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد١٠، مايو٢٠١٥

- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن المنطقة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد٢٢٧، نوفمبر٢٠١٣
- عبد العليم محمد، انشغال الدول العربية بشؤنها منح القوى الإقليمية الفرصة لاستثمار الفراغ، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٦١٩، ٢٢ إبريل ٢٠١٧
- عدنان مهنى، مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٤
- عزت عبد الواحد سيد، محركات بناء "تحالف سني "وعوائقه...صراع الفكر والهيمنة،القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٢٠٢، أكتوبر٢٠١٥
- علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٢٩، ٢٠١٤
- علي الجرباوي، العملية التفاوضية القادمة لكي لا نعود إلى المربع ١، جامعة بير زيت، ورقة عمل في مؤتمر آثار الحرب الأمريكية على العراق دوليا وإقليميا ومحليا، ٢٠٠١
- فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية نظرة إلى الوراء.. نظرة إلى الأمام، أبو ظبي، سلسلة محاضرات (١١١)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١
- كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية ـ التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٥، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤
- مالك عوني، ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣، يناير٢٠١٦
- مجيد حميد شهاب، جيوبولوتيك بحر قزوين، العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد٥٩، ٢٠٠٢
- محمد السعيد إدريس، ثلاثة دوافع لتجديد المشروع القومي العربي، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٠٦٢، ١٣أكتوبر ٢٠١٥
- محمد بسيوني عبد الحليم، استعادة التوازن:لماذا تصاعد سباق التسلح في منطقة التسلح، حالة الاقليم، العدد١٥، صدر في مارس٢٠١٥
- محمد عباس ناجي، من يحكم إيران: التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران، القاهرة، سلسلة قضايا، العدد٢٥، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧
- مصطفى علوي، الأزمات العربية..وسيناريوهات الخريطة الجديدة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦
- مصطفى علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، القاهرة، دورية السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد٢٠٤، المجلد٥١، ٢٠١٦
- معتز سلامة، سيناريوهات النظام العربي في ظل"سايكس ـ بيكو" جديدة"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦
- نادية سعد الدين، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣، يناير٢٠١٦
- نصر محمد عارف، شراكة بين مصر ودول الخليج، القاهرة، جريدة الأهرام اليومية، العدد٤٧٥٥٤، ط٢، ٨ مايو٢٠١٧
- وليد محمود عبد الناصر، خريطة الشرق الأوسط بين الاستمرار والتغير، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، المجلد٥١، يوليو٢٠١٦
- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية، أبوظبي، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣
- يحيى سعيد قاعود، اطروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة مقارنة، الرياض، مجلة البيان، ٢٠١٥

رسائل الدكتوراه والماجستير

- أحمد محمد عمر المدني، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي (٢٠٠٦ـ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠
- حسين على العبداللات، العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١
- طايل يوسف العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط"٢٠٠٢ـ٢٠١٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣
- فخري هاشم خلف الناهي، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٩٩
- فهد مزبان خزار الخزار، أثر العوامل الجغرافية في تطوير العلاقات الإيرانية ـ السعودية: دراسة في الغرافية السياسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٤
- محمد طالب حميد، العلاقات الايرانية-الامريكية وأثرها على الأمن الوطني العراقي "٢٠٠٣ـ٢٠١٠، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٤

المواقع الإلكترونية

- أردوغان يزور إيران ويؤسس مجلس تعاون دائم بين البلدين، ٣٠يناير٢٠١٤: http://www.noonpost.org/content/1693
- الرئيس الإيراني: الملف النووي لم يكن من صلاحياتي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٦١٢، ٩يونيو ٢٠١٣: http://archive.aawsat.com/details.asp?
- الموقف السعودي من الاتفاق النووي مع إيران يثير ضجة في وسائل الإعلام الأمريكية، صحيفة سبق الالكترونية، ٢٦يوليو٢٠١٥: https://sabq.org
- إعلان القمة الأمريكية العربية الاسلامية متاح على موقع وزارة الخارجية السعودية: http://www.mofa.gov.sa/PublishingImages/riyadh_summit_announcement.pdf
- إيران تعلن إجراء لتجربة "ناجحة" لصاروخ "خرمشهر"الذي يبلغ مداه ألفي كلم٢، شبكة فوكس نيوز، ٢٣ـ ٩ـ٢٠١٧: http://www.france24.com/ar/20171012
- بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، ٨يناير٢٠١٤: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014189038704848.htm
- بوزيدي يحيى، الاتفاق النووي والنفوذ الايراني في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، ١١أغسطس٢٠١٥: www.all4syria.info/Archive/24041.

- ترامب: "الاتفاق النووي الإيراني هو الأسوأ على الأطلاق"، شبكة فوكس نيوز، فرانس 24، ١٢ أكتوبر ٢٠١٧:
http://www.france24.com/ar/20171012.
- ترامب ينقل رسالة من الملك سلمان إلى الرئيس الإسرائيلي، بتاريخ ٢٣مايو٢٠١٧، متاح على الموقع :
https://www.youtube.com/watch?v=GeHnYd1ln3s
- جابر خضر العزي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية ومستقبله، شبكة البصرة، ٢٠١١ :
http://www.albasrah.net
- رغم العجز المالي...ايران تزيد ميزانيتها العسكرية بـ١٢٨٪، العربية، بتاريخ ٢٠١٧\٢\٢٨
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/02/28 -128-.html
- سلام سعدي، مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا، الشرق الأوسط، يونيو٢٠١٥:
http://carnegiendowment.org/sada/605284
- شجاع البتمي، رؤية السعودية٢٠٣٠: تحول تاريخي للاقتصاد ونقلة للاستثمارجريدة الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article/817476
- عبدالباري عطوان "تحليل مؤتمر الأستانية والدور الإيراني"، جريدة رأي اليوم. يناير٢٠١٧:
http://www.raialyoum.com/?p=600726
- عبد الحميد صيام، العلاقات السعودية الأمريكية: نهاية عصر النفط مقابل الأمن، جريدة القدس العربي،٣أيريل ٢٠١٤: http://www.alquds.co.uk
- علي حسين باكير،"الأزمة النووية الايرانية: باتجاه "الصفقة الكبرى "مع الولايات المتحدة "، موقع الخليج في الاعلام، 6/2/2008
http://araa.ae/index.php?view=article&id=3252:2014-08-12-23-12-40&Itemid=172&option=com_content
- عمرو عبد العاطي، معاملات المقاومة: هل يغير "الرئيس الجديد" المعادلة المؤسسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟، السياسة الدولية، بتاريخ ١٤ -١١ - ٢٠١٦،:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/11920.aspx
- عمرو محمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، ٢٧فبراير٢٠١٦، http://democraticac.de
- غاليه ليندنشتراوس، اتفاق التطبيع بين إسرائيل وتركيا: هل يمكن أن نتأمل صفحة جديدة في العلاقات، مباط عال، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٨يونيو٢٠١٦:
http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=11974
- غلوبال ريسيرتش، خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة علاء الدين أبو زينة، موقع العرب والعالم ، الاثنين ٢٤أبريل٢٠١٧. http://www.alghad.com
- فرات الشامي وإياد عبد القادر،"تطورات الدور الإيراني في سورية"، جريدة الإيام السورية، وحدة دراسات الأبحاث، ديسمبر٢٠١٦: http://ayyamsyria.net/archives/190286
- فرح زمان أبو شعير، العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي٢٠١٤:
studies.aljazeera.net/ar/profile/151008142547605.html

- كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، بيروت، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، ابريل ٢٠٠٨: http://carnegie-mec.org/2008/04/08/ar-pub-23574
- مثنى فائق العبيدي، موقف تركيا من الاتفاق الإطار النووي الإيراني ـ الدوافع والانعكاسات: http://www.turkpress.co/node/13004
- محمد السيد إدريس، الخطر الصاروخي الإيراني على توازن القوى الإقليمي، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٢ مارس ٢٠١٧، ص٤. http://acpss.ahram.org.eg/News/16251.aspx
- محمد السيد إدريس، عودة إلى سياسة تصعيد التوتر: صراع الخيارات النووية بين واشنطن وطهران، القاهرة، دورية مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ أمتوبر٢٠١٧ http://acpss.ahram.org.eg/News/16251.aspx
- محمود الطاهر،"عام على الاتفاق النووي الإيراني: تفعيل الخسارة والربح"، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٦: https://www.noonpost.org/content/12828
- محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية –التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني /نوفمبر 2012: http://dohainstitute.org/file/Get/24643d75-b9df-40a8-9a72-f630f1e2acd2.pdf
- منصور أبو كرم، مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران، القاهرة، المركز الديمطراطي العربي، ٦ديسمبر ٢٠١٧، http://democraticac.de/?p=50869
- مهنا الجبيل، المستقبل الميداني لمشروع ايران لاتفاق النووي الإيراني: تأسيس إمراطورية ام إعتراف بتقليص النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ ٢٢يوليو٢٠١٧: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/22
- موطي بسوك، اورئيل لين: لاتفاق المصالحة مع تركيا توجد أهمية اقتصادية كبيرة، ذي ماركر،٢٩يونيو٢٠١٦: http://www.themarker.com/news/1.2991328
- نتنياهو: العرب يعتبرونا حلفاء"، مؤتمر صحفي خلال زيارة نتنياهو الى واشنطن مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ ١٥فبراير٢٠١٧، وكالة آسيا للأنباء : http://asianewslb.com/?page=article&id=53113
- هل اهتزت العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة؟، BBCعربي، متوفر على الموقع الألكتروني: http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/11/131127_saudi_usa_comments.shtml
- وحدة الرصد والتحليل، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حل الآفاق والحدود، تقدير موقف إستراتيجي، مركز صناعة الفكر، ديسمبر٢٠١٦: http://www.fikercenter.com/ar/p/news/view/5853cc6044cc2a
- يوم حاسم للنووي الإيراني في جنيف" ، صوت الاحرار 19/7/2008، انظر: http://www.djazairess.com/alahrar/2561

المراجع الأجنبية

- **"Annex to U.S.-Gulf Cooperation Council Camp David Joint Statement," The White House, Office of the Press Secretary, May 14, 2015, at: http://1.usa.gov/1cZMqrD; and "Remarks by President Obama in Press Conference after GCC Summit"**
- **Bruce.W.Jentle son and others,"Strategic Adaptation to word a new strategy in the middle East",Washington, center for a new American security, 2012**
- **Carol Morello, "Iran talks to be extended another day" ,The Washington Post, 1/ 4/ 2015, at: http://www.washingtonpost.com/world/negotiators-prepared-to-start-drafting-preliminary-**
- **Emma Green, "Why Does the United States Give So Much Money to Israel?," The Atlantic, September 15, 2016, accessed on 22/9/2016, at: http://theatln.tc/2cMlkJ9**
- **Frankel J, (1963), The Making of Foreign Policy, Oxford University Press**
- **Jennifer K. Elsea and Michael John Garcia, "Wartime Detention Provisions in Recent Defence Authorization Legislation", Congressional Research Service, March 14, 2016**
- **Judith S. Yaphe, "Nuclear Politics in Iran", Washington, DC: Ntional Defense Universitypress, 2010**
- **Helle Malmvig, Ambiguous endings middle east regional security in the wake of the arab uprisings and the syrian civil war, Danish Institute for International Studies, DIIS report 2013**
- **Katerina Dalacoura, "the 2011 uprisings in the Arab Middle East", International Affairs, N 88, .2012**
- **Karen DeYoung, "How the Obama White House runs foreign policy", Washington Post, August 4 .2015**
- **Kenneth Katzman, "Iran: Us: concerns and policy responses", Congressional Research Service (CRS), October 1, 2014**
- **Kevin Liptak and Elise Labott,"Obama: U.S. would use military force to defend Gulf allies," CNN, May 14, 2015, at: http://cnn.it/1LkmbqW**
- **Mahdi Mohammad Nia,"discourse and Identity in Irans foreign policy", Iraian Reviw of foreign Affairs, vol 3, n3, 2012**
- **Michael Binyon, Gregg Carlstrom, "Trade talks between Israel and Saudi Arabia mark a historic first",June 17 2017, the Times, available at,**

https://www.thetimes.co.uk/article/saudi-trade-talks-with-israel-is-historic-first-mrqb25j88

- Michael Goldfien, "How the NSC Hijacked U.S. Foreign Policy", The National Interest, March 30, 2016
- Molly Moore,"Iran Restarted uranium Program,enhanced Acess for UN inspectors Halted at Facillities" Washington post foreign Service,feb 15,2006, http://www.washingtonpost.com
- Norman J.G.pounds,"Political Geography", New York, Megrim Hill Books, 1972
- Robert Carswell, Economic sanctions and the Iranian Experience in Foreign Affairs, Vol, 60, No. 2, Winter 1981-82
- Robert Fisk ," Iran is shifting from pariah to possible future policeman of the Gulf",23/4/2014 http://www.independent.co.uk/voices/comment/iran-is-shifting-from-pariah-to-possible-future-policeman-of-the-gulf-9878695.html
- Simeon Kerr, « Saudi Arabia to boost defence spending by 27% over five years », financial time, 2/6/2017, available at: https://www.ft.com/content/4f3b5708-0903-11e5-b643-00144feabdc0?mhq5j=e1
- "Supporting Saudi Arabia's Defense Needs", May 20, 2017,available at : htttps://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/05/270999.htm
- Suzanne Maloney, "Why Rouhani Won.. And Why Khamenei Let Him" , Foreign Affairs16-6-2013

at:http://www.foreignaffairs.com/articles/139511/suzanne-maloney/why-rouhani-won-and-why-khamenei- let-him

- U.S Department of State, New Conference by the President Carter on April 17, 1980, Washington D.C:Bureau of Public affairs, 1980